قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة

Measuring the Impact of Applying Fair Value Standards on the Quality of Accounting Information for Published Financial Statements

إعداد الطالب

طارق مصطفى الحطاب

إشراف

الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي

أطروحة دكتوراه

قدمت استكمالاً لمتطلبات منح درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

كلية الأعمال

جامعة عمان العربية

أيلول, 2012

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

التفويض

أنا طارق مصطفى الحطاب أفوض جامعة عمان العربية بتزويد نسخة من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

الاسم: طارق مصطفى الحطاب

التوقيع: 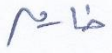

التاريخ: 2012/9/15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت أطروحة الدكتوراه للطالب: طارق مصطفي الحطاب بتاريخ 15 /9 /2012 وعنوانها:

" قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة ".

وقد أجيزت بتاريخ 2012/9/15

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي	رئيساً	
الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي	عضواً ومشرفاً	
الأستاذ الدكتور أحمد حسن الظاهر	عضواً	
الدكتور هيثم ممدوح العبادي	عضواً	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه, ويوافي نعمه ظاهرةً وباطنه, والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد, وعلى آله وصحبه والتابعين.

أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور يسري أمين الذي تكرم وشملني بمظلة رعايته العلمية طيلة فترة إعداد هذه الأطروحة. كما أتقدم بجزيل الشكر والاحترام لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة كفاء ما أنفقوا من وقت في قراءة هذه الأطروحة, وما قدموه من ملحوظات ومن جهد في مناقشة صاحبها.

كما أشكر جميع الإخوة والأخوات الذين أسهموا من قريب أو بعيد في مساعدتي حين إعداد هذه الأطروحة, سواء بتوزيع الاستبانة أم بجمعها, أم بقراءتها وإبداء الملحوظات القيمة التي أفدت منها.

والحمد لله أخيراً على نعمته وفضله وكريم عطائه

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي أطال الله في عمرهما

إلى رفيقة دربي..

زوجتي الغالية

وإلى فلذات كبدي..

أبنائي الأعزاء

أهدي لكم جميعا.. هذا الجهد المتواضع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... د

الإهداء ..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ح

قائمة الأشكال ..... ك

قائمة الملاحق ..... ل

الملخص باللغة الانجليزية ..... س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 1

(1-1) المقدمة: 2

(2-1) مشكلة الدراسة: 3

(3-1) عناصر المشكلة (أسئلة الدراسة): 4

(5-1) أنموذج الدراسة: 6

(6-1) التعريفات الإجرائية: 8

(7-1) أهمية الدراسة: 9

(8-1) حدود الدراسة: 10

الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة 11

الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة 12

ثانيا: الدراسات السابقة ذات الصلة: 51

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات 91

(1-3) طبيعة ونوع الدراسة 92

(2-3) مجتمع الدراسة والعينة 92

(3-3) وحدة التحليل (المعاينة) 93

(4-3) أدوات الدراسة 93

(5-3) اختبارات الصدق والثبات 95

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6-3) إجراءات الدراسة 97
(7-3) المعالجات الإحصائية 98
الفصل الرابع نتائج الدراسة واختبار الفرضيات 99
(1-4) تحليل خصائص عينة الدراسة 100
(2-4) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة 105
(3-4) اختبار فرضيات الدراسة 118
الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات 135
1-5 مناقشة الاستنتاجات 136
2-5 التوصـــيات 143
المراجع والملاحق 145
قائمة المراجع 146
الملاحق 156

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة	118
1-3	مجتمع الدراسة والعينة	122
2-3	اختبار مقياس الاستبانة	124
3-3	معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمجالي الدراسة والأداة ككل	126
4-3	الإطار العام للدراسة	127
1-4	توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب المؤهل العلمي	130
2-4	توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب التخصص العلمي	131
3-4	توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب الخبرة العملية	132
4-4	توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب الشهادات المهنية	133
5-4	توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب متابعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة	134
6-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات مجال " أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات".	136
7-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ".	138

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية ".	139
9-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية ".	141
10-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية ".	142
11-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية ".	144
12-4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية ".	146
13-4	نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) لأهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات.	148
14-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات.	150

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق	152
16-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة.	154
17-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - قابلية الفهم.	157
18-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - قابلية التحقق.	159
19-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - التوقيت المناسب.	162
20-4	نتائج تحليل الانحدار البسيط(Simple Linear Regression) على جميع مجالات أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات.	164

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	أنموذج الدراسة	9
1-2	التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	25
2-2	تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9	64

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	الشركات المدرجة في بورصة عمان والتي اختيرت كعينة للدراسة	191
2	استبانة الدراسة	194
3	محكمي الاستبانة	208
4	مكاتب التدقيق الخارجي للشركات التي اختيرت كعينة للدراسة	209

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة "

إعداد

طارق مصطفى الحطاب

إشراف

أ.د. يسري أمين

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة للشركات الأردنية. شمل مجتمع الدراسة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان, والبالغ عددها (275) شركة. وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من قطاعات السوق بواقع 27٪ من مجتمع الدراسة, أي عدد (74) شركة. أما وحدة المعاينة فشملت المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين في تلك الشركات. وقد اعتمد الباحث مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات؛ هما: البيانات الأولية والبيانات الثانوية. ولتحقيق أغراض الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي, واعتمدت استبانة طورها الباحث لقياس المتغيرات المستقلة والتابعة, واستخدم الباحث في هذه الدراسة عدداً من الأساليب الإحصائية من أجل تحليل استجابات أفراد وحدة المعاينة على فقرات الاستبانة, واختبار فرضيات الدراسة, ومن أهمها الإحصاءات الوصفية؛ كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتكرارات والنسب المئوية. والطرق الإحصائية الاستدلالية؛ كتحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package for Social Sciences.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية والمتمثلة في (الملاءمة, والتمثيل الصادق, والقابلية للمقارنة, والقابلية للفهم, والقابلية للتحقق, والتوقيت المناسب).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها: العمل على متابعة وتطبيق التعديلات والتعليمات الخاصة بالقيمة العادلة من قبل الجهات المعنية، حتى لا يكون هنالك أي مجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة، وللتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة. بالإضافة إلى ضرورة قيام الشركات بالبحث والتحري الدقيق عن المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة، وبخاصة التي تم استعراضها في هذا البحث والعمل على تذليلها ومعالجتها. وضرورة قيام الشركات بتأهيل وتدريب الموظفين والعاملين في الإدارات ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم, وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة. والعمل على أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة في الشركات وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة، المالية، النظم الداخلية). وزيادة فاعلية دور هيئة الأوراق المالية في الرقابة والتدقيق على التزام الشركات الأردنية بالتطبيق السليم للتعليمات المطلوبة الخاصة بمعايير محاسبة القيمة العادلة, وللقوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة بما يضمن صحة البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Measuring the Impact of Applying Fair Value Standards on the Quality of Accounting Information for Published Financial Statements

Prepared by

Tarek Mustafa Elhatab

Supervised by

Prof: Yousry Amin

Abstract

This study aimed to measure the impact of applying fair value standards on the quality of accounting information for Published financial statements of the Jordanian companies. The study population consists of all companies in Jordan listed in Amman stock exchange, which are (275) companies.

A stratified random sample was selected from the market sectors as much as 27% of the population of the study (i.e.74 companies). The study sample includes financial managers, internal auditors and external auditors in these companies. The researcher has adopted two main sources to collecting information and data; the primary data and secondary data.

To achieve the study objectives, analytical and descriptive approach were

used, the researcher developed a questionnaire to measuring the independent and dependent variables. The researcher used in this study a number of statistical methods to analyze the responses, and to test the hypotheses of the study.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The most important methods were descriptive statistics, such as the arithmetic mean, standard deviation, frequencies and percentages. In addition, constructive statistical methods, such as the analysis simple linear regression, by using the SPSS Program.

The study reveals a number of results, the most important: "there is a significant statistical effect at the (0.05) significance level for the applying of fair value standards on the quality of accounting information mentioned in the financial statements of the Jordanian companies represented in (Relevance, Faithful representation, Comparability, Understandability, Verifiability, and Timeliness).

In light of the results, the study provided a number of recommendations including: the work on follow-up and applying the modifications and instructions regarding the fair value by the authorities concerned,, so that there is no field for personal interpretations and estimates in estimating the fair value, and bias in the measurement of financial statements prepared in accordance with fair value. As well as the necessity that companies to perform exact research and investigation about problems and difficulties, which encounter the application of fair value concept especially that demonstrated in this research. Moreover, to try to surmount and deal with them. In addition, the necessity that companies work to rehabilitation and train the personnel and staff working in administrations of relevance to enable them for applying the concepts of fair value in the right way, through specialized training courses and workshops.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

and to find a method of unity and harmony between the requirements of applying international financial reporting standards to prepare the directive financial reporting towards accounting of fair value in the companies and the requirements of the applying different local systems, laws and legislations (taxes, financial, internal system). And to increase the effective role of securities commission in control and audit the commitment of Jordanian companies in applying exactly the required instructions relevant to fair value accounting standards, and to national rules, regulations and instructions of relevance in such a way to ensure the safety of financial data issued by those companies.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة

(3-1) عناصر المشكلة

(4-1) فرضيات الدراسة

(5-1) أنموذج الدراسة

(6-1) التعريفات الإجرائية

(7-1) أهمية الدراسة

(8-1) حدود الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1-1) المقدمة:

تُعد التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات من قبل كافة الأطراف المعنية, كالمساهمين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية. وحتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات فإنها يجب أن تتصف بعدد من الخصائص التي تؤدي إلى الإبلاغ عن معلومات محاسبية ملائمة وموثوقة.

وتكون المعلومات المحاسبية ملائمة لقرارات الاستثمار والإقراض وغيرها من القرارات إذا كانت قادرة على تغيير القرارات، وإذا مكنت المستخدمين من توقع النتائج المستقبلية لقراراتهم، وتصحيح أو تأكيد توقعاتهم المستقبلية، وإذا كانت متاحة للمستخدمين قبل اتخاذهم لقراراتهم. وتكون المعلومات المحاسبية موثوقة إذا كان من الممكن التحقق من صحتها، وإذا مثلت ما يفترض تمثيله بطريقة صادقة وخالية بشكل معقول من الخطأ والتحيز. وتشمل الخصائص الأخرى للمعلومات المحاسبية القابلية للمقارنة والقابلية للفهم.

وللوصول إلى تقارير مالية تمتاز المعلومات الواردة فيها بالملاءمة و التمثيل الصادق والقابلية للفهم والمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب, ألزمت التشريعات الأردنية الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بتطبيق معايير المحاسبة الدولية والتي صدرت من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) مابين الأعوام من 1973 ولغاية 2001, وفي عام 2001 أسس مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) كجزء من مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية, حيث أخذ على عاتقه تعديل وتطوير كافة معايير المحاسبة الدولية، والتي عرفت بداية من مارس 2010 بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية International Financial Reporting Standards (IFRS) بالإضافة إلى تبني معايير جديدة لم تكن ضمن قائمة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما مضى. وتعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير, ولا بد من الإشارة إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار تفسيرات لهذه المعايير والمقدمة من قبل لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك بعد الموافقة عليها، حيث يعتبر الالتزام بها مؤشراً ايجابيا على مدى التزام وتوافق البيانات المالية الصادرة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توجهت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى تطبيق مفهوم القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي لمواجهة الانتقادات الموجهة لتطبيق التكلفة التاريخية, وقد ظهر هذا التحول عند إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) حول العرض للأدوات المالية، وكذلك المعيار رقم (39) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية, والذي شهد العديد من التعديلات منذ عام 2003 حتى عام 2010, والمعيار الدولي رقم (40) حول العقارات الاستثمارية, والمعيار الدولي رقم (16) حول الممتلكات والمصانع والمعدات, والمعيار الدولي رقم (38) حول الأصول غير الملموسة. وأخيراً صدر في 12 مايو 2010 المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 تحت مسمى قياسات القيمة العادلة والذي يبدأ تطبيقه اعتبارا من الأول من يناير 2013. وكانت كافة الجهود التي بذلت وتمت في هذا الاتجاه تهدف إلى توفير مفاهيم جديدة للمعلومات المحاسبية تتصف بالجودة وتخدم أغراض المستخدمين بكافة توجهاتهم, حيث أن التوجه العام نحو القيمة العادلة هو المحور الرئيس لمعدي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لما لذلك التوجه من انعكاسات على القوائم المالية للشركات وبالتالي إحداث تغيير في اتجاه القرار.

وقد أوصى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) باختبار أثر اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية والمعززة والتي من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة للمستخدمين، بحيث يجب أن تكون ملائمة وتمثل بصدق ما تقصد تمثيله. ويتم تعزيز فائدة المعلومات المحاسبية إن كانت قابلة للمقارنة والتحقق والفهم ومقدمة في التوقيت المناسب. وبناءً عليه فإن أهمية هذه الدراسة تتضح من خلال قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان, وقد جاء اختيار السوق المالي نظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه السوق كواجهة للتعاملات المالية.

(1-2) مشكلة الدراسة:

إن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والموجهة نحو القيمة العادلة، يواجه العديد من تحديات ومشاكل التطبيق أهمها المخاطر الناتجة عن استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية بسبب استخدام الأحكام الشخصية في تقديرها, وتعدد نماذج تقدير القيم العادلة للأصول والالتزامات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

, وخاصة في ظل عدم وجود سوق نشط. واعتماد استخدام محاسبة القيم العادلة على نموذج قياس مختلط, يتمثل في قياس بعض الموجودات المالية بالقيم العادلة. بينما يقاس البعض الأخر إلى جانب معظم الالتزامات المالية بالتكلفة, وهذا يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية. وذلك يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في التقاريرالمالية للشركات، مما ينعكس سلباً على مستخدمي القوائم المالية وعلى قراراتهم الاقتصادية والتي تعتمد بشكل اساسي على تلك المعلومات. وحيث إن الكثير من مستخدمي البيانات المالية أصبحوا على علم بأن البيانات المالية المعدة وفق معايير القيمة العادلة تستند إلى مفاهيم ومبادئ تشوبها كثير من العيوب والتقديرات، التي تجعلها أقل موثوقية لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ونظراً لأن دقة وصحة المعلومات المالية، تتوقف على مدى صحة وملاءمة وموثوقية المبادئ والفروض والمفاهيم التي بنيت عليها البيانات المحاسبية الأساسية.

وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة هو قياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

(3-1) عناصر المشكلة (أسئلة الدراسة):

يمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: هل تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ذات أهمية, من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لهذه الشركات؟.

السؤال الثاني: هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

وتتفرع من السؤال الثاني للمشكلة ستة أسئلة فرعية تمثل بمحتواها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية, ويمكن صياغتها على النحو الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

2-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

3-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

4-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

5-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

6-2 هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات؟

(4-1) فرضيات الدراسة:

تستند هذه الدراسة على الفرضيات العدمية الآتية:

الفرضية الرئيسة الأولى (Ho)

لا تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية, والمطبقة في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لهذه الشركات.

الفرضية الرئيسة الثانية (Ho)

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضياتُ الفرعية الآتيةُ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

5- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

6- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

(1-5) أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل	المتغيرات التابعة
تطبيق معايير القيمة العادلة	جودة المعلومات المحاسبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

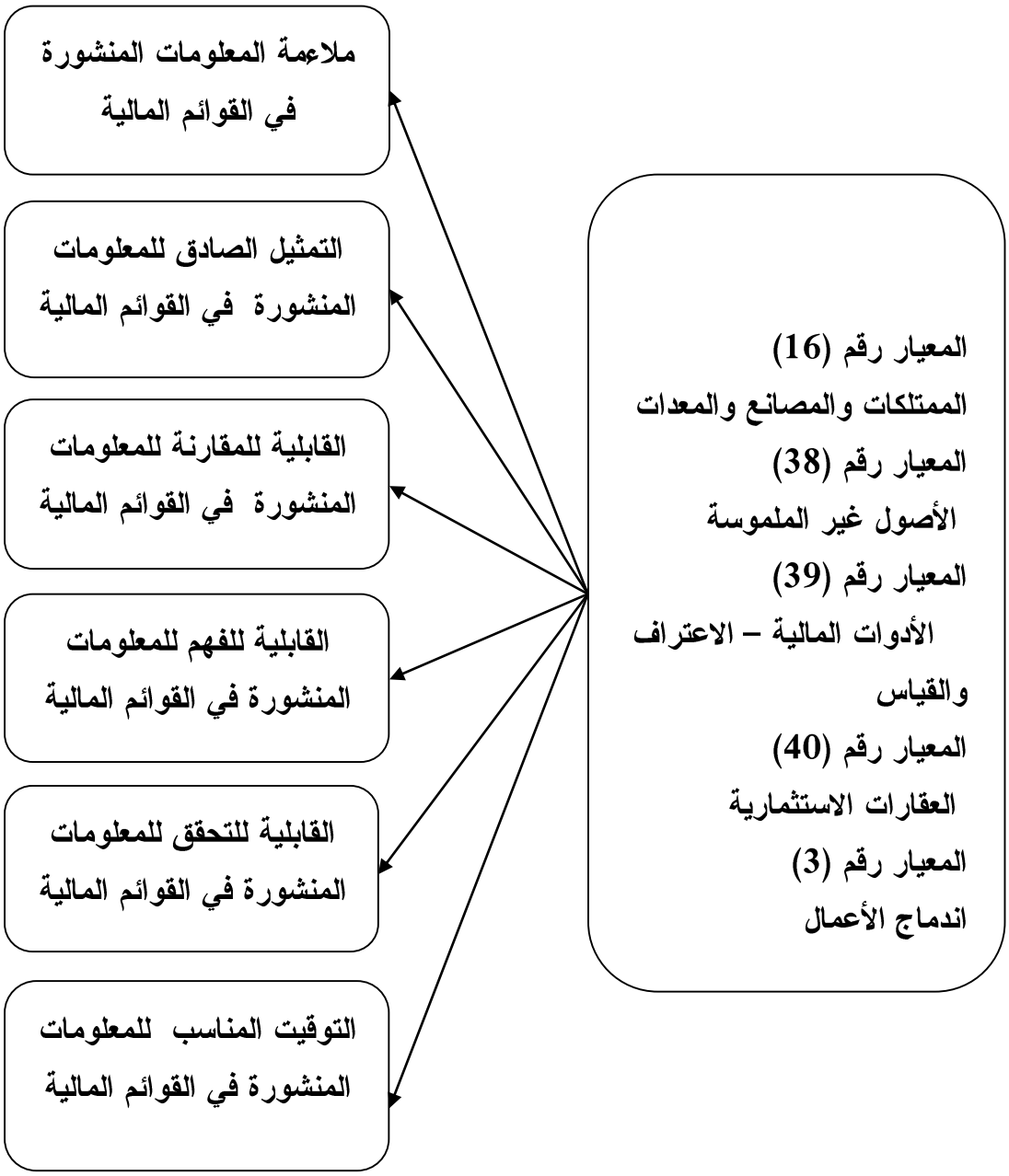

شكل (1-1) أنموذج الدراسة- إعداد الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(6-1) التعريفات الإجرائية:

قام الباحث بتحديد المعاني الإجرائية للمصطلحات المستخدمة في الدراسة وكما يلي:

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: هي معايير المحاسبة الدولية سارية المفعول (IAS) International Accounting Standards والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) International Financial Reporting Standards. والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية, والتفسيرات التي تطورها لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

القيمة العادلة Fair value: القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد التزام بها بين أطراف ذوي معرفة وراغبة في إتمام الصفقة وعلى أساس تجاري بحت.

الملاءمة Relevance: هي من الخصائص النوعية الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، و يجب أن تؤثر المعلومة أو تحدث اختلافا في القرار حتى تعتبر ملائمة لاتخاذ القرار الاقتصادي، وهي تساعد مستخدمي التقارير المالية في التنبؤ في المستقبل من خلال قراءة نتائج الماضي والحاضر والأحداث المستقبلية، ومما يعني بأن هذه الخاصية لها قيمة تنبؤية وكذلك لها قيمة استرجاعية (تغذية راجعة)، وبالتالي يجب أن تكون بين أيدي المستخدمين في الوقت المناسب. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من (12) إلى (19).

التمثيل الصادق Faithful representation: ويقصد به وجود توافق وتطابق بين المقاييس وبين الظواهر المراد التقرير عنها، أي وجود توافق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين الأحداث التي تمثلها تلك الأرقام، أي تمثيل المعلومات المحاسبية للحقيقة ونقلها إلى واقع ما حصل بالفعل، ويقصد بالصدق هنا صدق الجوهر والمضمون، لا الشكل فقط. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من (20) إلى (27).

القابلية للمقارنة Comparability: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة, أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من (28) إلى (31).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القابلية للفهم Understandability: وهي خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية والتي تساعد المستخدم العاقل الرشيد في تمييز معنى وأهمية الإبلاغ المالي. حيث يقصد بها قابلية البيانات للفهم من قبل المستخدمين وتوفر مستوى معقول من المعرفة لديهم, إضافة إلى عدم استبعاد المعلومات عن المسائل المهمة حتى لو كانت معقدة نسبياً. حيث إن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من (32) إلى (35).

القابلية للتحقق Verifiability: وهي من الخصائص النوعية و التي تعتبر المعلومة المحاسبية موثوقاً بها أو يمكن الاعتماد عليها إذا عبرت عن مدى قابلية التحقق للمعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، ويتم تمثيلها بعدالة وصدق. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من(36) إلى (41).

التوقيت المناسب Timeliness: ويقصد به ضرورة أن يحصل مستخدمو المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات. وسيتم قياسها من خلال فقرات الاستبانة من(42) إلى (49).

(1-7) أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال توجه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لإحلال القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بدلا من الكلفة التاريخية, وبما أن الأردن قد تبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وشرع في تطبيقها منذ أكثر من عقد من الزمن, وألزمت جميع الشركات المدرجة في السوق المالي بتطبيقها بموجب تعليمات إفصاح الشركات والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004, والصادرة عن هيئة الأوراق المالية. لذا تبرز أهمية الدراسة من خلال قياس تأثيرات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان, لما لملاءمة المعلومات المحاسبية والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة وللفهم والقابلية للتحقق والتوقيت المناسب من أهمية كبيرة لمتخذي القرارات الاقتصادية. لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من خلال النظر إلى الأمور التالية:

1- التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة و المشاكل المتوقعة في تطبيقها في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- التعرف على مدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة.

3- قياس أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(1-8) حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

1- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2- الحدود البشرية: اختار الباحث عينة من المديرين الماليين والمدققين الداخليين في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان, وعينة من المدققين الخارجيين الذين يقومون بالتدقيق علي حسابات تلك الشركات.

3- الحدود الزمنية: أنجزت هذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين أيار 2011 وحتى حزيران 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

أولاً: الأدب النظري

(2-1) خصائص المعلومات المحاسبية

(2-2) القيمة العادلة

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة

2-1 خصائص المعلومات المحاسبية

2-1-1 معايير جودة المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية، هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين, أي إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، وتكون هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة للمسئولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، 1990).

لذا يجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، ونظرا للتأثير المباشر للمعلومات المحاسبية في القرارات والوظائف الإدارية المختلفة فقد اهتمت المنظمات المهنية بتحديد مجموعة من الخصائص والمعايير الأساسية التي تساعد في تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية , فقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) The Financial Accounting Standards Board هذه الخصائص والمعايير في ترتيب هرمي الأولويات التي يستلزم توافرها في المعلومات المحاسبية, لتحقيق أكبر قدر من المنفعة والفائدة لمستخدميها باعتبار ذلك هو المعيار الأساسي السائد للحكم على مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لهدف المساهمة الفعالة في ترشيد ومساندة القرارات الإدارية ورسم السياسات المختلفة و متابعة تنفيذها (Vaassen, 2002).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشمل الخصائص النوعية الرئيسة للمعلومات المحاسبية خاصيتي الملاءمة والموثوقية كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في هذا المجال, إلى أن زيادة درجة ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية تعد شيئا ضروريا حتى يكون لتلك المعلومات قيم, وحتى تتحقق الفائدة المرجوة لمختلف الأطراف (Kieso&Weygandt,2002).

في حين حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الخصائص النوعية للمعلومات المالية التي من المحتمل أن تكون مفيدة جداً للمستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين والدائنين الآخرين في اتخاذ القرارات حول المنشأة المعدة للتقارير, على أساس المعلومات المالية الواردة في تقريرها المالي بالملاءمة والتمثيل الصادق والخصائص المساندة أو المعززة بالقابلية للمقارنة والفهم وكذلك القابلية للتحقق والتوقيت المناسب.

2-1-2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق مجلس معايير المحاسبة الدولية:

لكي تحقق المعلومات المحاسبية الفائدة المرجوة منها, هنالك مجموعة من الخصائص يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية, وتتعلق هذه الخصائص بمعايير نوعية يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة المرجوة من تلك الخصائص. وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية وتم في العام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). وأخيرا في سبتمبر 2010 قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل الإطار المفاهيمي وإصداره تحت مسمى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

وقد تضمن هذا الإطار الخصائص النوعية التالية:

أولاً: الخصائص الرئيسة:

Fundamental Qualitative Characteristics of Financial Information

الملاءمة (Relevance):

"حتى تكون المعلومات المالية المعروضة ملائمة يجب أن تكون ذات صلة بالقرار, وبالتالي تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعديل عملية التقييم السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة لدورها التنبؤي في التنبؤ بالأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة, من خلال إستخدامها كمعطيات في العمليات التي يستخدمها المستخدمون للتنبؤ بالنتائج المستقبلية. وليس بالضرورة أن تكون المعلومات المالية عبارة عن تنبؤ أو تقدير لتنطوي على قيمة تنبؤية. وتستخدم المعلومات المالية التي تنطوي على قيمة تنبؤية من قبل المستخدمين في تقديم تنبؤاتهم الخاصة بهم وتنطوي المعلومات المالية على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة حول تقييمات سابقة, ومن المعلوم أن هناك ارتباطاً بين القيمة التنبؤية والتأكيدية للمعلومات المالية, فمثلاً المعلومات المعروضة عن الوضع الحالي تمكن مستخدم المعلومات المالية من تأكيد أو تقييم التوقعات السابقة وكذلك التنبؤ بالمستقبل.

وترتبط ملاءمة المعلومات بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية, فهناك بعض الحالات تكون فيها المعلومات المالية ملائمة بناءً على طبيعة المعلومات, مثل الإفصاح عن قطاع عمل أو قطاع جغرافي جديد له تأثير على تقييم المخاطر والفرص المتوقعة, بغض النظر عن أهميته النسبية, وفي حالات أخرى فإن طبيعة البند وأهميته النسبية تعتبر مهمة مثل تحديد قيمة المخزون ضمن فئات متجانسة.

وتعتبر المعلومات مادية (ذات أهمية نسبية) إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر في القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية ". (أبو نصار, وحميدات, 2009, ص ص 7-8).

وفي رأي الباحث فإن المعلومات المالية الملائمة، هي تلك المعلومات القادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون. ويمكن أن تكون المعلومات قادرة علي إحداث فرق في قرار معين وحتى وإن اختار بعض المستخدمين عدم الإفادة منها, وتكون ملائمة كذلك إذا كانت قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي علي قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كليهما.

التمثيل الصادق (Faithful representation):

ويعني أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية المماثلة لها, بحيث يتوافر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية والتفاصيل مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي وجود توافق وتطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين الأحداث التي تمثلها تلك الأرقام. ويقصد بالصدق هنا صدق الجوهر والمضمون، لا صدق الشكل فقط. ولا يعني الصدق هنا أن تكون المعلومات مؤكدة أو دقيقة بصورة مطلقة. ويتطلب خاصية الصدق والعرض الأمين في هذا المجال ضرورة تجنب النوعين التاليين من التحيز (عبيدات, 2004):

1- التحيز في عملية القياس.

2- تحيز القائم بعملية القياس.

وحتى يمكن تجنب هذين النوعين من التحيز فلا بد من اتصاف المعلومات بالكمال، ويعني الكمال في هذا المجال، عدم إغفال الأحداث الهامة عند إعداد كافة المعلومات المالية بحيث تتضمن جميع المعلومات الضرورية لمستخدميها لمساعدتهم في فهم الظواهر واتخاذ القرارات الرشيدة. وأن تكون محايدة؛ أي خالية من التحيز من خلال خلو المعلومات من الخطأ والتحيز للحصول على نتائج محددة مسبقًا. وأن تكون خالية من الأخطاء الهامة وأي تقصير في وصف الظواهر والأحداث المتعلقة بالمنشأة.

وفي رأي الباحث و لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها فإنه يجب أن تمثل بصدق الظواهر التي تقصد تمثيلها. ولكي يكون التمثيل صادقاً بشكل كامل يجب أن يتصف بخصائص الكمال والحيادية والخلو من الأخطاء, مع ملاحظة أن التمثيل الصادق لا يعني الدقة في جميع الجوانب.

ثانياً: الخصائص النوعية المعززة للمعلومات المحاسبية :

Enhancing Qualitative Characteristics of Financial Information

القابلية للمقارنة (Comparability):

إن إتباع السياسات المحاسبية يؤدي إلى تباين المعلومات المحاسبية والتي تتعلق بنفس المنشأة، مما يسبب صعوبة في إجراء المقارنات بين النتائج المالية للمنشأة لفترات محاسبية متتالية، كما يحد من إجراء المقارنات والتحليلات القطاعية، وذلك بسبب التعديلات المستمرة التي تتم على المعايير والمبادئ والسياسات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن عرض البيانات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة سواء البيانات المالية والمعلومات المحاسبية التي تتعلق بنفس المنشأة، أو مع المعلومات على مستوى القطاع ككل والتي تعمل به نفس المنشأة، يحقق قدرة أكبر في تقييم الأداء وتحسين التنبؤات وترشيد القرارات الإدارية والاستثمارية ويساعد المستخدمين كذلك على تحديد وفهم التشابه في البنود والاختلافات فيما بينها.

وإن واقع وتاريخ التعديلات المستمرة التي تتم على المعايير المحاسبية الدولية خير دليل على أن هذه الخاصية لن تتحقق إلا من خلال الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات والذي يساعد في تحقيق هدف قابلية المقارنة. كذلك يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة إلى أخرى, وتصنيف البنود ولا يسمح للمنشأة بتغيير السياسات المحاسبية إلا في ظروف محددة.

وفي رأي الباحث فإن المعلومات حول المنشأة المعدة للتقارير تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها مع معلومات مشابهة حول منشآت أخرى, ومع معلومات مشابهة حول نفس المنشأة لفترة أخرى أو تاريخ آخر. وإن قابلية المقارنة ليست عبارة عن توحيد وتماثل, ولا يتم تعزيز قابلية مقارنة المعلومات المالية عن طريق جعل الأمور المختلفة تبدو متشابهة والأمور المتشابهة تبدو مختلفة, وإن السماح بطرق محاسبية بديلة لتمثيل نفس الظاهرة الاقتصادية يقلل من قابلية المقارنة.

القابلية للفهم (Understandability):

إن إحدى الخصائص المعززة للمعلومات المعروضة بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم من قبل المستخدمين، وتحقيقاً لهذا الغرض، يفترض أن لدى المستخدمين بعض المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات المهمة و الملائمة لحاجات متخذي القرارات الاقتصادية التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل المستخدمين العاديين، كونها تحتوي بعضاً من التعقيد؛ وبما أن الإطار المفاهيمي هو المرشد والدليل لوضع المعايير المحاسبية؛ فإن تحقق صفة القابلية للفهم للمعلومات المحاسبية تعتبر متطلباً مهماً أو تحدٍ لواضعي المعايير، ليتأكدوا بأن المعايير التي طوروها لتعالج المواضيع الحساسة والمعقدة؛ تنتج إبلاغاً مالياً وإفصاحاً مالياً مفهوماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي رأي الباحث فإن تصنيف وتمييز وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز تجعلها مفهومة وإن استبعاد المعلومات حول الظواهر المعقدة بطبيعتها وغير القابلة للفهم من التقارير المالية ليست في صالح مستخدمي تلك التقارير, وأنه بإمكان المستخدمين الحصول على مساعدة المستشارين لفهم المعلومات حول الظواهر الاقتصادية المعقدة.

القابلية للتحقق(Verifiability):

"وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل أكثر من شخص أو جهة، إذا ما استخدموا نفس الطريقة، وتكون المعلومات المحاسبية قابلة للتحقق إذا قام عدد من الأشخاص المؤهلين بفحص البيانات أو السجلات وبإتباع طرق قياس متماثلة وتم التوصل إلى نتائج متطابقة إلى حد ما، أي عندما تتفق آراؤهم مع القيم الواردة قي القوائم المالية" (الحفناوي, 2002, ص 56). وذكرت (الفقرة 26) من الإطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية بأن " هدف قابلية الصحة والتحقق هو تقديم تأكيد للمستخدمين بأن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها"(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

وفي رأي الباحث ولكي تكون المعلومات مفيدة, يجب أن تكون قابلة للتحقق بحيث تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها من خلال إجماع المراقبين المطلعين والمستقلين. حتى تتم الإفادة منها من قبل مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة. ويكون التحقق بشكل مباشر من خلال المراقبة المباشرة, أو بشكل غير مباشر من خلال فحص المعطيات وفق نموذج أو صيغة أو أسلوب آخر, وإعادة حساب المعطيات بإستخدام نفس المنهجية.

التوقيت المناسب (Timeliness):

تعتبر الحاجة إلى المعلومات المحاسبية في منشآت الأعمال حاجة جارية وفورية وخاصة أن كثيرا من المعلومات تفقد أهميتها بسرعة نتيجة للتغيرات الكبيرة في الظروف البيئية المحيطة وتعتبر خاصية التوقيت الملائم من الخصائص الهامة الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية, وعنصرا أساسيا من عناصر نجاح المديرين في اتخاذ القرارات الإدارية، إذ إنه لا قيمة للمعلومات ما لم تصل إلى مستخدميها في الوقت المناسب لتمكنهم من اتخاذ القرار السليم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولكي يكون توقيت المعلومات المحاسبية ملائما ومناسبا فإنه لا بد من إعدادها وتجهيزها قبل اتخاذ القرار في وقت كاف. ومن الطبيعي أن يختلف التوقيت المناسب باختلاف طبيعة القرار، لأن عدم توافر تلك المعلومات في الوقت المناسب يجعل منها معلومات غير مفيدة، وفي مجال التقارير المالية هناك جانبان لخاصية التوقيت المناسب، وهما(الشيرازي, 1990):

1- طول أو قصر الفترة الزمنية الواجبة إعداد التقارير عنها.

2- المدة الفاصلة بين نهاية الفترة المالية التي تعد التقارير عنها وبين تاريخ إصدار تلك التقارير.

وعموما كلما كانت المعلومات قديمة, كانت فائدتها أقل. إلا أن بعض المعلومات قد تبقى متوافرة في الوقت المناسب بعد فترة طويلة من نهاية فترة إعداد التقارير لأن بعض المستخدمين, مثلاً, قد يحتاجون إلى تحديد وتقييم الاتجاهات.

2-1- 3 محددات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB) قيوداً رئيسة على المعلومات المحاسبية وهذه القيود هي:

1- قيد التكلفة- المنفعة Cost/Benefit:"حيث يتطلب إنتاج المعلومات المحاسبية تكاليف متعددة مما يستوجب المقارنة بين تلك التكاليف والمنافع المحاسبية، فإذا كانت المنفعة المتوقع الحصول عليها من المعلومات أقل من تكلفة الحصول عليها، فإنه يسقط بذلك المبرر لإعداد وعرض مثل هذه المعلومات، لذلك فإن لجنة معايير المحاسبة الدولية تعتبر أن تقييم المنافع والتكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيس على التقدير، فالتكاليف لا تقع على الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات" (الصبان, 2003, ص93).

وفي رأي الباحث فإنه توجد عدة أنواع من التكاليف والمنافع التي ينبغي دراستها, فيبذل مزودو المعلومات المالية معظم جهودهم في جمع ومعالجة وفحص ونشر المعلومات المالية, وفي النهاية يتحمل المستخدمون تلك التكاليف على شكل عوائد مخفضة. كما يتكبد مستخدمو المعلومات المالية تكاليف تحليل وتفسير المعلومات المقدمة. وإن لم يتم تقديم المعلومات اللازمة يتكبد المستخدمون تكاليف إضافية للحصول على تلك المعلومات أو تقديرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى أن الإبلاغ عن المعلومات المالية الملائمة والتي تمثل بصدق ما تقصد تمثيله, يساعد المستخدمين على اتخاذ قرارات بثقة أكبر, ويؤدى إلى عمل أسواق رأس المال بشكل أكثر فاعلية وإلى تكلفة أقل لرأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل. ويحصل مستخدمو المعلومات المالية على المنافع عن طريق اتخاذ قرارات مدروسة, لكن من غير الممكن أن تقدم التقارير المالية ذات الغرض العام جميع المعلومات التي يراها كل مستخدم بأنها ملائمة.

أما الأهمية النسبية والتي اعتبرت في السابق قيداً على إعداد التقارير المالية, فقد ذكرت (الفقرة 11) من الإطار المفاهيمي الخاص بإعداد التقارير المالية بأن الأهمية النسبية تعد جانباً من الملاءمة وذلك لأن المعلومات غير الهامة لا تؤثر في قرار المستخدم. وعلاوة على ذلك لا يأخذ واضع المعايير بالاعتبار الأهمية النسبية عند وضع المعايير, وذلك لأنها اعتبار خاص بالمنشأة, وبالتالي فهي ليست قيداً على قدرة المنشأة المعدة للتقارير على تقديم المعلومات.

الشكل (2-1) التسلسل الهرمي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية, الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

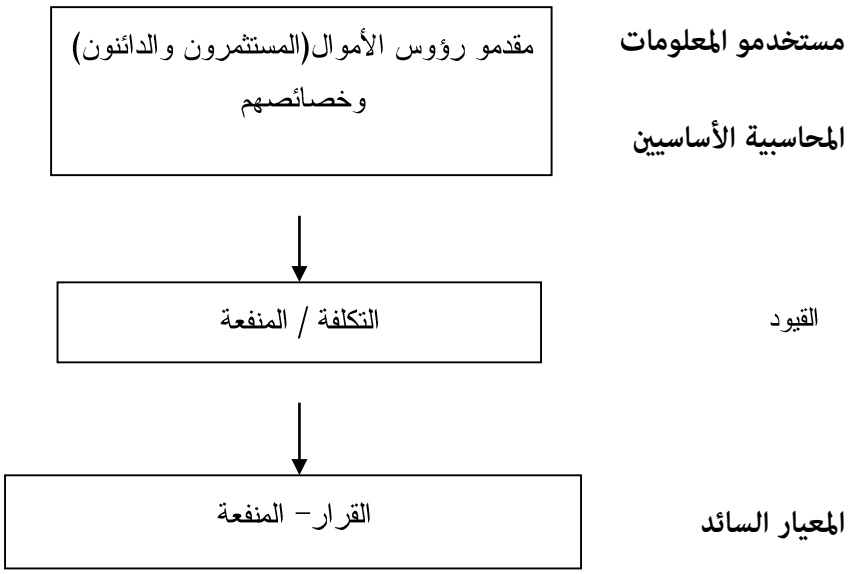

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

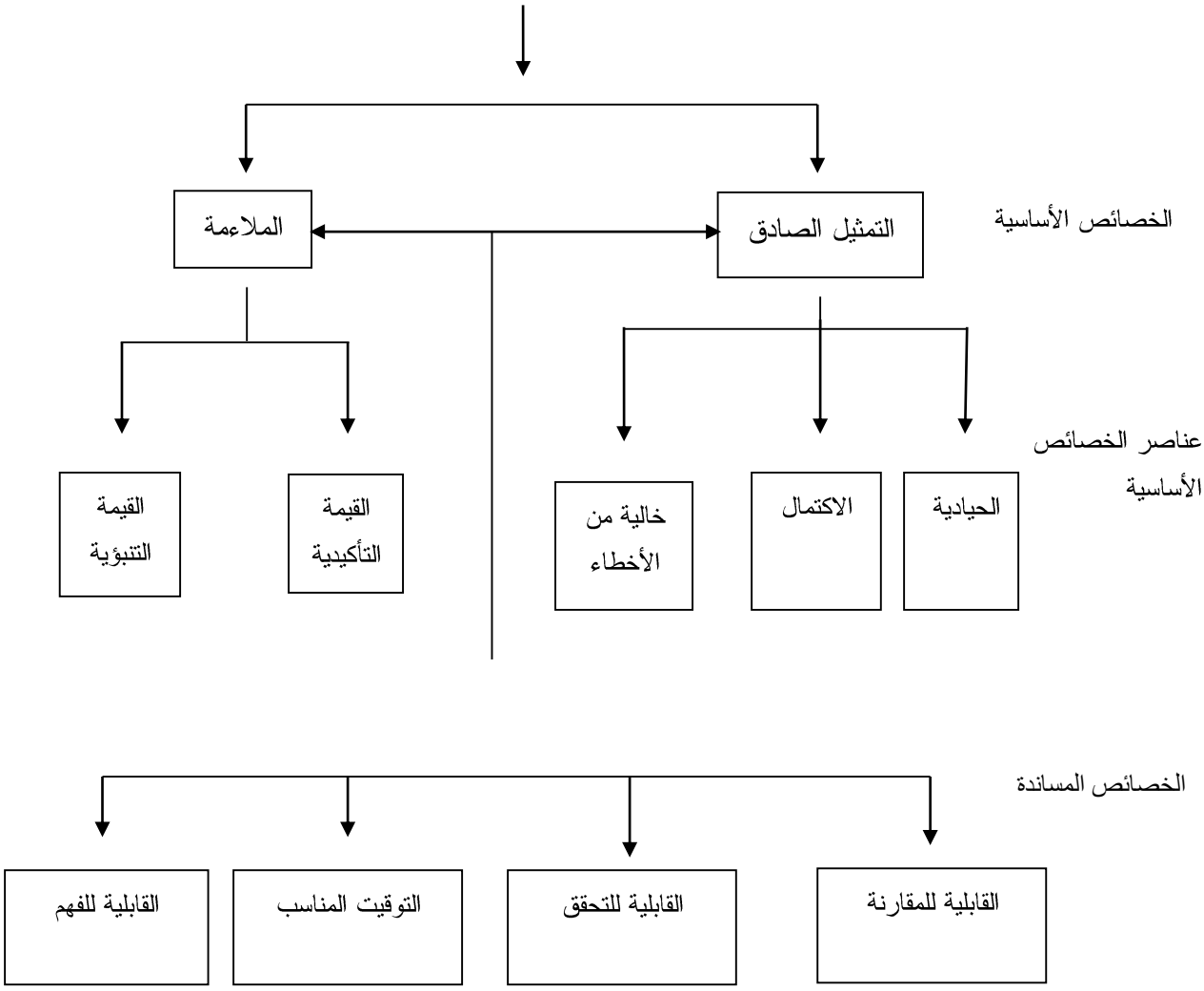

المصدر: Kieso, et al. (2010). Intermediate Accounting: IFRS Edition.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-1-4 المشاكل والمعوقات التي تواجه خصائص المعلومات المحاسبية:

بالرغم من أن الهدف النهائي من المعلومات هو توفير معلومات مفيدة تتصف بالخصائص النوعية، إلا أن تحقيق هذه الخصائص يواجه مجموعة من المشاكل والمعوقات التي يمكن إبراز أهمها بالنقاط التالية(الخطيب, والقشي, 2004, ص52):

1- احتمال التعارض بين الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية. حيث تتمتع أرقام التكلفة التاريخية بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز، إلا أن الأرقام التاريخية تتسم بدرجة منخفضة من الملاءمة، لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا أو تمثيلا للواقع الفعلي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كاف في عملية التنبؤ.

2- احتمالية التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية. فالمعلومة قد تصل في الوقت الملائم ولكنها ذات قدرة تنبؤية منخفضة، أي أن التوقيت الملائم يتعارض مع الدقة ودرجة الاكتمال وعدم التأكد.

3- ليست جميع المعلومات الملائمة والموثوقية ذات فائدة. وهو ما يطلق عليه اختبار مستوى الأهمية، ويعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة غير صحيحة إلى التأثير على متخذ القرار أو تغير رأيه.

4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة/ العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة، وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها على كلفتها، وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن مستخدمها يواجه صعوبة في فهمها، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدداً كبيراً من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهدافاً مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار، فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أوالشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

وفي رأي الباحث فإن أهم المعوقات التي تواجه تطبيق الخصائص النوعية الأساسية هي عدم كفاءة وفعالية تطبيقها, من خلال عدم التحديد الدقيق للظاهرة الاقتصادية, وبالتالي صعوبة تحديد نوع المعلومات حول تلك الظاهرة, مما ينعكس سلبا على مستخدمي المعلومات المحاسبية, كما أن الخصائص النوعية المعززة لا يمكن أن تجعل المعلومات مفيدة إذا كانت تلك المعلومات غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق. كما أن تطبيق الخصائص النوعية المعززة هي عملية مكررة لا تتبع ترتيبا محددا.

وفي نهاية هذا المبحث لا بد من الإشارة هنا إلى أن عملية اتخاذ القرارات تكون دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملاءمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب. وإن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالتمثيل الصادق ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونظرا لحاجة الجميع إلى معلومات مطابقة لأرض الواقع وحديثة، ونتيجة لفشل مفهوم التكلفة التاريخية في توفير تلك النوعية من المعلومات، وإظهار القوائم المالية بصورتها النهائية التي يجب أن تكون موافقة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بدأ التوجه نحو استخدام مفهوم القيمة العادلة، ولقد بدأت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار معايير وتعديلات موجهة نحو القيمة العادلة, وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحث التالي بشيء من التفصيل.

2-2 القيمة العادلة:

1-2-2 تمهيد:

شهد العالم تطوراً كبيراً في كافة العلوم سواء الطبيعية أو الاجتماعية أو غيرها من العلوم الأخرى ومن بين العلوم التي ظهر فيها تطور كبير علم المحاسبة حيث تطور بدوره ليشمل مفاهيم ومصطلحات حديثة تناسب التطورات الاقتصادية الحديثة.

ومن غير الملائم أن تعمل السياسات المحاسبية والقائمون عليها بمعزل عن التطورات الاقتصادية المهمة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية ومدى ملاءمتها لاتخاذ القرارات، لذا كان من الواجب إيلاء مفهوم القيمة العادلة التي تأخذ بالحسبان أثر التضخم والتغير في الأسعار والتطورات الاقتصادية المتسارعة مزيدا من الاهتمام لتحل محل التكلفة التاريخية، إذ إن من المتوقع أن يؤدي استخدام القيمة العادلة دورا جوهريا في الارتقاء بالإبلاغ المالي والمحتوى الاعلامى للتقارير المالية وتوفير المعلومات المحاسبية ذات الجودة الملائمة لترشيد القرارات الاقتصادية (صيام, 2006).

إن استخدام أسلوب القيمة السوقية العادلة عند تقييم الأدوات المالية طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملاءمة لأصحاب القرارات، ولجعل المعلومات المحاسبية مفيدة في اتخاذ القرارات، يتم تدعيم الملاءمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي (عدس, ونور, 2006).

"ولما كانت الشركات من المنظمات المالية الهادفة إلى الربح والتي تشكل الأدوات المالية ومشتقاتها جزءا مهما من نشاطها المالي، فقد حظيت مشكلة تقييم هذه الأدوات باهتمام المعنيين في هذه الشركات، حيث يترتب على ذلك إظهار نتائج الأعمال بما يتلاءم مع الصورة الأقرب صوابا لترجمة الأحداث المالية وبهذا المعنى تكون القيمة العادلة هي الأقرب إلى القياس والتقييم" (الشرع, 2006 ، ص11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-2-2 مفهوم القيمة العادلة:

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي, بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة, أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة, وإن مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على أساس أن المنشأة مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود, وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المنشأة في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية (السعافين, 2004).

وهناك العديد من التعاريف للقيمة العادلة نذكر منها ما يلي:

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به, أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت, وقد ورد هذا التعريف في العديد من المعايير مثل المعيار رقم (16) فقرة (6) والمعيار رقم (32) فقرة (11) والمعيار رقم (38) فقرة رقم 8.

كما عرفت القيمة العادلة بأنها أفضل سعر يمكن أن تتم به عملية بيع العقار (في سوق مفتوح) بشكل تام وغير مشروط, أو العوض النقدي المقابل بتاريخ التقدير, شريطة توافر عدة افتراضات أهمها؛ أن طرفي عملية البيع يمتلكان معلومات كافية ويتصرفان بحرية دون أي إجبار.

(Dietrich, et al. 2001)

وقد بين المعيار المحاسبي الدولي رقم (40): "العقارات الاستثمارية " تفاصيل مكونات تعريف القيمة العادلة على النحو التالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011):

إن القيمة العادلة تتحدد بتاريخ معين وتبعا لتغير أحوال الأسواق, من وقت إلى آخر. ويشمل تعريف القيمة العادلة أطرافاً راغبة ومطلعة ويقصد بذلك ما يلي:

المشتري الراغب: هو المشتري المحفز على الشراء وليس المجبر عليه أو المفرط في الرغبة للشراء بأي سعر, وهذا المشتري يقوم بالشراء وفقا لحقائق السوق الحالي وضمن توقعاته في هذه السوق, وبالتالي فهو لا يدفع سعراً أعلى مما يتطلبه واقع السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البائع الراغب: هو البائع غير المجبر على البيع أو المفرط في الرغبة للبيع بأي سعر, فهو بائع محفز لبيع استثماراته العقارية أو ممتلكاته الاستثمارية بأفضل سعر يمكن الحصول عليه في السوق المفتوح بعد قيامه بإجراءات التسويق المناسبة؛ ويقصد بإجراءات التسويق المناسبة أن تعرض استثماراته العقارية أو ممتلكاته الاستثمارية في السوق بطرق ملائمة لتنفيذ بيعها بأفضل سعر ممكن؛ بحيث تكون فترة العرض قبل وقت كاف من تاريخ البيانات المالية لضمان لفت إنتباه عدد مناسب من المشترين المحتملين.

الأطراف المطلعة: تعني أن كلاً من المشتري الراغب والبائع الراغب على علم ودراية كافيين بطبيعة ومواصفات الممتلكات الاستثمارية واستخداماتها الفعلية والمتوقعة وحالة السوق بتاريخ الميزانية العمومية.

كما يشير تعريف القيمة العادلة إلى عملية تجارية بحته ويقصد بذلك أن تتم عملية التبادل بين أطراف لا تربطهم علاقة محددة أو خاصة مؤثرة في تحديد السعر بشكل متفق عليه. ويفترض أن تكون العملية بين أطراف لاعلاقة بينهم, كل منهم يتصرف باستقلالية.

وفي رأي الباحث فإن تعريفات القيمة العادلة المختلفة تتضمن تأكيداً على مجموعة من الثوابت الواجب توافرها حتى تعتبر القيمة عادلة ومن أهم هذه الثوابت ما يلي:

- أن يتم تحديد القيمة العادلة بناءً على عملية تبادلية حقيقية (أي بافتراض وجود عملية بيع حقيقية).
- إن البائع والمشتري مطلعان, أي على علم ودراية بظروف السوق الخاص بالأصل المراد بيعه أو تبديله.
- البائع والمشتري مستقلان ولا توجد مصلحة مشتركة بينهما من خلال عملية التبادل بحيث لا يتم رفع السعر أو تخفيضه بشكل مقصود.
- وجود سوق نشط تتم فيه عمليات التبادل بالشروط السالفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يرى الباحث أنه من الصعب تحقق هذه الثوابت, كما يصعب التحقق من بعضها للأسباب التالية:

- إن افتراض وجود عملية بيع حقيقية لغايات الاستئناس بها لتحديد القيمة العادلة للأصل المنوي تقييمه يعني توافر كل شروط عملية البيع, وغالباً لا تتوافر هذه الشروط إلا بوجود عملية بيع حقيقية فعلاً.

- إن افتراض وجود طرفين (بائع ومشترٍ) لا يتوافر إلا في حالات التبادل الفعلي, وهذا غالباً لا يحدث عند تقييم الأصول.

- إن اشتراط توافر طرفين راغبين, يلغي الحصول على القيمة العادلة من طرف متصل بالأصل, كما يلغي الحصول على القيمة العادلة من طرف آخر.

- عدم القدرة على التحقق من إطلاع الطرفين ودرايتهما بظروف السوق بشكل معقول.

- عدم إمكانية تحديد إذا كانت هناك مصالح مشتركة بين طرفي عملية التبادل, بهدف تحقيق مصالح أحدهما أو كليهما بما في ذلك التأثير في السوق باتجاه محدد يخدمهما خاصة إذا ما كان أحد هذين الطرفين أو كلاهما من صناع السوق.

- لم تحدد التعاريف كيفية التعامل مع القيم العادلة المختلفة والمتناقصة والتي قد يتم الحصول عليها عند قياس الأصول بموجب هذه التعاريف, حيث قد يتم الحصول على قيم مختلفة لنفس الأصل مما يفتح المجال للإدارة لاختيار القيمة التي تخدم مصالحها.

3-2-2 قياس القيمة العادلة:

تطرق مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية, فقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم (16) "الممتلكات والمصانع والمعدات " عند استخدام أسلوب المعالجة البديلة المسموح بها للمحاسبة عن الممتلكات والمصانع والمعدات وهي إعادة التقييم, ويمكن تحديد القيمة العادلة لهذه الأصول من خلال الآتي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين,2011):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- القيمة السوقية للممتلكات و المصانع والمعدات بتاريخ إعادة التقييم التي عادة ما يتم تحديدها من قبل مقيمين مؤهلين مهنيا للقيام بهذه المهمة.

2- القيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك: عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لهذه الأصول لأنها نادراً ما تباع, إلا كجزء من المشروع المستمر.

3- مدخل الدخل أو منهج تكلفة الاستبدال المستهلكة: عندما لا يكون هناك دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة لبند الممتلكات والمصانع والمعدات لأنها نادراً ما تباع, باستثناء بيعه كجزء من مؤسسة عمل مستمرة.

كما بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9): " الأدوات المالية" بعض أسس قياس القيمة العادلة للأصل المالي أو الالتزام المالي لغرض تطبيق هذا المعيار أو معيار المحاسبة الدولي رقم (39) أو معيار المحاسبة الدولي رقم (32) أو المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7) على النحو التالي(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011):

1- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للأداة هو أفضل دليل على القيمة العادلة, حيث إن سعر السوق المناسب هو:

أ- سعر العرض الحالي: لأصل محتفظ به أو لالتزام سيتم إصداره.

ب- السعر المعروض (سعر الطلب): لأصل سيتم شراؤه أو لالتزام سيحتفظ به.

ج- سعر آخر عملية: حيث يمثل هذا السعر دليلا على القيمة العادلة في حالة عدم توافر معلومات عن سعر العرض والسعر المطلوب؛ شريطة عدم حدوث تغير كبير في الظروف الاقتصادية بين تاريخ آخر عملية وتاريخ تقديم الإبلاغ (تاريخ التقييم).

د- أسعار السوق الوسطية: وتستخدم عندما تكون لدى المنشأة أصول والتزامات تنطوي على مخاطر سوقية معادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ- إذا تم الإعلان عن معدل معين بدلاً من سعر معين في سوق نشط , تستخدم المنشأة ذلك المعدل المعلن في السوق كأحد المدخلات في أسلوب تقييم لتحديد القيمة العادلة.

2- إذا كانت الأداة المالية متداولة في سوق غير نشط أو غير منظم بشكل جيد (كبعض الأسواق الموازية) أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الأدوات المالية المراد تقييمها، أو في حالة عدم وجود سعر سوقي معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية, و من أهم هذه الوسائل:

- تحدد القيمة العادلة عن طريق استخدام أسلوب تقييم معين. والهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تحديد سعر المعاملة في تاريخ القياس في معاملة تبادل تجارية تحفزها اعتبارات تجارية عادية, وتتضمن أساليب التقييم استخدام معاملات سوقية تجارية حديثة بين أطراف مطلعة وراغبة إن توفرت. والرجوع إلى القيمة العادلة لأداة أخرى مماثلة تماماً, وتحليل التدفق النقدي المخصوم ونماذج تسعير الخيارات. وإذا وُجد أسلوب تقييم يستخدم على نحو شائع من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وأثبت ذلك الأسلوب أنه يقدم تقديرات موثوقة للأسعار التي يتم الحصول عليها في معاملات السوق الفعلية , فأن المنشأة تستخدم ذلك الأسلوب.

إن أسلوب التقييم الذي يتم اختياره يستفيد بأقصى حد من معطيات السوق ويعتمد بأقل حد ممكن على المعطيات الخاصة بالمنشأة. وهو يشمل جميع العوامل التي يأخذها المشاركون بعين الاعتبار في تحديد سعر معين وهو يتفق مع المنهجيات الاقتصادية المقبولة لتسعير الأدوات المالية. وتفحص المنشأة بشكل دوري أسلوب التقييم وتتحقق من صلاحيته بإستخدام أسعار من أية معاملات سوقية حالية يمكن ملاحظتها في نفس الأداة (أي دون تعديل أو إعادة تجميع) أو على أساس أية بيانات سوقية ملحوظة ومتاحة.

وكذلك فقد تضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (38): " الأصول غير الملموسة" تحديداً لأسس الوصول إلى القيمة العادلة في إظهار هذه الأصول عند الاعتراف المبدئي وعلى النحو التالي (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الأسعار المدرجة في سوق نشط هي أفضل مقياس للقيمة العادلة, وعادة ما يكون هذا السعر هو سعر العطاء الحالي.

2- إذا كانت أسعار العطاء الحالية غير متوافرة, يمكن أن يقدم سعر أحدث عملية مماثلة أساساً يمكن بناءً عليه تقدير القيمة العادلة, شريطة عدم حدوث تغير هام في الظروف الاقتصادية بين تاريخ المعاملة والتاريخ الذي يتم فيه تقدير القيمة العادلة للأصل.

3- القيم الممكن احتسابها من خلال استخدام أساليب القياس التي طورتها مشاريع معينة تشارك بانتظام في شراء الموجودات غير الملموسة وبيعها؛ و تشتمل هذه الأساليب- حيث يكون ذلك مناسباً تطبيق عناصر متعددة تعكس تأثير مؤشرات معينة في عمليات السوق الحالية مثل خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من الأصل أو تقدير التكاليف تتجنبها المنشأة بامتلاكها للأصل غير الملموس وعدم الحاجة إلى ترخيصه من قبل طرف أخر كمعاملة على أساس تجاري, وتجديده أو استبداله.

كما حدد المعيار رقم (40) "العقارات الاستثمارية " الأسس الواجب مراعاتها لتحديد القيمة العادلة للعقار (ابونصار, وحميدات, 2009, ص 701) كالأتي:

- أن يتم تحديد القيمة من خلال عملية بيع وشراء حقيقية بين طرفين مطلعين وراغبين في إجراء عملية البيع لعقارات مماثلة, أي أن المشتري والبائع على اطلاع كافٍ بطبيعة الاستثمار العقاري وخصائصه وهذا الأسلوب هو أفضل دليل للقيمة العادلة.
- إن المشتري لديه الحافز على الشراء وغير مرغم على ذلك, وان البائع لديه الرغبة في البيع وغير مرغم على البيع بسعر يختلف عن السعر الحقيقي للأصل في السوق لوجود ظروف خاصة به.
- عند تحديد القيمة العادلة للعقار يتوجب عدم تقييم مكونات العقار بشكل منفصل.
- أن تعكس القيمة العادلة للعقار وضع السوق الحقيقي والظروف السائدة بتاريخ الميزانية.

وفي رأي الباحث فإن تحديد القيمة العادلة لا يرتبط بأية أحكام أو آراء أو تقديرات شخصية, وإنما يتم من خلال تقييم طرف ثالث محايد لا علاقة له بأية مصلحة لما يمكن أن يظهر به المركز المالي في الشركة، وبسعر ربما مخالف لقيمته، وهذا الطرف هو في الغالب السوق المتداولة للسلع أو الأصول،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذ إن قيم السـوق لا بد أن تتسـم بالموضـوعية، لبعدها عن أية تقديرات لأطراف لها مصـلحة بفرض قيم للأصـول لغايات شـخصية، في حال غياب السوق فإن القيمة العادلة قد تتحدد من خلال أسس علميه، ويجب أن تتسم هذه القيمة بالموضوعية كذلك والبعد عن أية أهواء شخصية.

2-2-4 الآراء المؤيدة لاستخدام القيمة العادلة

ترتكز الآراء المؤيدة لاستخدام القيمة العادلة في المحاسبة على عدد من المبررات من أهمها:

1- توفر مقاييس للأصول والالتزامات والإيرادات أكثر ملاءمة من تلك التي توفرها التكلفة التاريخية. وهذا ما أكده رئيس هيئة سوق المال الأمريكي حيث أيد التحول نحو المحاسبة عن القيمة العادلة للمؤسسات المالية في جميع الشركات المدرجة في البورصة.

2- إن استخدام القيمة العادلة لتقييم الأصول والالتزامات في الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم فيها أمر ضروري لأن التكلفة التاريخية تفقد الكثير من قدرتها في التعبير عن القيمة الفعلية لأصول المنشأة والتزاماتها.

3- تعمل على توفير قياس أكثر ملاءمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية و تحسين الأداء التشغيلي المستقبلي للشركات وتحسين صور الأداء.

كما تطرق المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) فقرة رقم 78 إلى المؤيدات التالية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2003, ص ص 31-32):

1- معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية لتحديد الوضع المالي العام للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة.

2- معلومات القيمة العادلة مفيدة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث إنها، في كثير من الأحيان، تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية.

3- تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

5- عندما لا يظهر المشروع الأصل المالي أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة في الميزانية العمومية فإنه يقوم بتوفير معلومات القيمة العادلة من خلال إفصاح إضافي.

ويرى (الجعارات, 2004, ص 15) أن الأخذ بالقيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا يمكن إدراجها فيما يلي:

1- إن القيمة العادلة تتفق مع التعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية للمنشأة، إذ إن تعبير العدالة يطلق على القوائم المالية بالرغم من أنها لا تعد على أساس القيمة العادلة وهذا يضعف صفة العدالة في تعبير القوائم المالية عما يجدر بها أن تمثله.

2- تعبر القيمة العادلة إذا تم تقييم الموجودات والالتزامات على أساسها عن الدخل الاقتصادي حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

3- يتفق تطبيق القيمة العادلة ومفهوم المحافظة على رأس المال خاصة بالابتعاد عن التكلفة التاريخية التي تحيط بها مجموعة من المؤثرات تؤدي إلى ابتعاد التكلفة التاريخية عن القيمة العادلة واحتمال تآكل رأس المال في ضوء عدم الاعتراف بالانخفاض (Impairment) في الأصول.

4- يمكن تحديد القيمة العادلة لأصل مالي أو التزام مالي باستخدام طريقة من عدة طرق مقبولة بشكل عام.

5- توفر القيمة العادلة أساساً أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

ويضيف(دهمش, وأبوزر, 2004, ص ص 30-31) مزايا أخرى لاستخدام القيمة العادلة و منها:

1- تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة على إجراء المقارنات بين المنشآت المشابهة.

2- إن معلومات القيمة العادلة لها قدرة تنبؤية أكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

3- إن واضعي معايير المحاسبة يدعون أن التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات مع ظروف السوق الجارية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي رأي الباحث فإن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملاءمة وذات قوة تفسيرية أكبر بالمقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية, وأن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية وزيادة جودة المعلومات المحاسبية, بالإضافة إلى توفيرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة أموال المنشأة.

2-2-5 عيوب مفاهيم القيمة العادلة:

رغم ايجابيات القيمة العادلة العديدة كما جاء أعلاه إلا أنها تعاني من عدة عيوبٍ, ويمكن تلخيصها على النحو الآتي (أبوسليم, 2007, ص55):

1- ينتج عن تطبيق القيمة العادلة الاعتراف ببعض الإيرادات والخسائر دون أن تكون هناك عملية تبادل حقيقية.

2- قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير.

3- إن اعتماد أساس القيمة العادلة في ظل التقلب المستمر للأسعار قد يوثر على قابلية المعلومات للمقارنة.

4- احتمال بروز عنصر التحيز الشخصي في مسائل الاعتراف والقياس المحاسبي، وما يترتب على دور المحاسب من اختلافات كبيرة بين الآراء والأهواء والمصالح المتعارضة.

5- الاختلافات والاجتهادات المتعددة التي تنشأ عن اختلاف التأهيل العلمي والخبرة العملية والخلفية الاجتماعية والأخلاقية للمتعاملين بتقديرات القيمة العادلة.

6- هناك موجودات يمكن أن لا تتوفر أصناف مشابهة لها في السوق، مما يصعب معه تقدير قيمتها السوقية العادلة.

7- ضرورة توافر أعداد كبيرة من المقيمين والمقدرين للموجودات المختلفة، بأصنافها المتعددة، من ذوي الخبرات المهنية المتخصصة القادرين على التقييم الدقيق لهذه الموجودات.

8- يعتقد معارضو قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة أن هناك مجالاً كافيا لعدم الموثوقية لبعض تقديرات القيمة العادلة، حيث إن ملاءمة المعلومات التي يتم الإبلاغ عنها تنخفض أو ربما تتلاشى قيمتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- إن القيام بالمهمات المطلوبة وفق متطلبات مفهوم القيمة العادلة، تتطلب فترة زمنية أطول لجمع البيانات وإعداد القوائم المالية، مما قد يؤدي إلى تأخير إعداد هذه القوائم.

10- قد تختلف التقييمات والتقديرات التي يجريها الخبراء والمقدرون للقيمة العادلة، مما يفقدها الثقة والدقة المطلوبتين.

11- قد لا تحقق المنشأة منافع معقولة من القيام بعمليات التقييم المتكررة بالقيمة العادلة تتناسب والتكاليف التي تتكبدها المنشأة في ظل فرضية الاستمرارية.

12- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

ويضيف(دهمش, وأبوزر, 2004, ص 31) انتقادات أخرى لاستخدام القيمة العادلة ومنها:

1- يعتقد معارضو استخدام القيمة العادلة أن هنالك مجالاً كافياً لعدم موثوقية بعض التقديرات بالقيمة العادلة, بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملاءمة المعلومات أو تلاشيها.

2- قد تختلف التقديرات من قبل الخبراء أو المقدرين مما يفقد القيمة العادلة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.

6-2-2 أهم المشاكل التي تواجه تطبيق معايير القيمة العادلة:

هنالك مجموعة من المشاكل التي واجهت وتواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة وهي كما يلي (السعافين, 2006, ص 9):

1- رفض التغيير حيث إن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية.

2- قيام الكثير من الشركات بالمساهمة في استثمارات غير مدرجة في الأسواق المالية.

3- عدم القدرة على الوصول إلى القيمة العادلة للاستثمارات سواء المالية أو العقارية بسبب عدم وجود أسعار سوق لهذه الموجودات، أو أن أسعار السوق لا تعكس الأسعار العادلة.

4- تعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها.

5- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة.

7- عدم التطبيق السليم للمعايير المحاسبية الدولية.

8- إساءة استخدام المعالجات الواردة في معايير القيمة العادلة لإدارة الأرباح من قبل إدارات الشركات.

9- ارتفاع الكلفة مقارنة مع المقاييس الأخرى خاصة إذا ما تم اللجوء إلى مقيمين أو مستشارين خارجيين لتقدير القيمة العادلة.

10- عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في معايير المحاسبة الدولية في بعض الأحيان.

11- القدرة على توزيع أرباح غير متحققة أو زيادة رأس المال من خلال أرباح غير متحققة واختلاف وجهات النظر حول هذا الأمر.

وإضافة إلى ما سبق فإن عدم وجود معايير محددة كافية لتقدير القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة قد يخلق مشاكل للمدققين والجهات الإشرافية، وبخاصة لدى البنوك، عند المصادقة أوعند الحكم على دقة تقديرات القيمة العادلة (Lockyer, 2002).

ويرى الباحث أن استخدام نموذج القيمة العادلة يواجه العديد من الصعوبات في التطبيق أهمها النقاط التالية:

- صعوبة قياس القيمة العادلة لكثير من الأصول والاستثمارات طويلة الأجل, بسبب عدم توافر السوق النشطة من ناحية, وتعقد بعض المعالجات من ناحية أخرى.
- تحيز القياس المحاسبي القائم على استخدام القيمة العادلة نظرا لتزايد الاعتماد على التقديرات الداخلية لإدارات الشركات من ناحية, وعدم توافر أدلة إثبات موضوعية تؤكد صحة هذه التقديرات من ناحية أخرى.
- لا يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) قياس القيمة العادلة لجميع الموجودات المالية، حتى أن بعضاً منها يتم تحقيقه بسهولة أكثر من الممتلكات الاستثمارية، وأن الوقت لم يحن بعد لدراسة توسيع نموذج القيمة العادلة إلا عندما تستكمل مجموعة العمل المشتركة عملها بالنسبة للأدوات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن القياس على أساس القيمة العادلة يعتبر مكلفاً كثيراً مقارنة مع فوائده للمستخدمين للبيانات المالية.
- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات.
- توقعات عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة نظراً للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على اتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين.
- إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقاً لرغبات الإدارة.
- الاعتراف ببنود الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب.

2-2-7 محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

ركز الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية المعتمدة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية على الأهداف الآتية :-

1- أهداف وغايات التقارير المالية ذات الغرض العام.

2- الخصائص النوعية لإعداد التقارير المالية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون أكثر فائدة للمستخدمين في صنع القرارات.

3- المبادئ والفروض والمفاهيم والمحددات المحاسبية الواجب تطبيقها حتى يتم إصدار معلومات محاسبية متفقة مع الإطار المفاهيميلإعداد التقارير المالية وذات خصائص نوعية تجعل من التقارير المالية مفيدة للمستخدمين.

وبناء عليه؛ فإن هناك ترابطاً كبيراً بين حلقات الإطار المفاهيميلإعداد التقارير المالية, بحيث إن أي خلل في أي من هذه المستويات سوف يؤدي إلى خلل في ناتج العملية المحاسبية. والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الأكثر تأثراً وتأثيراً في هذا الإطار؛ حيث إن تحقق هذه الخصائص يعني بالضرورة وجود مبادئ ومفاهيم وفروض ومحددات محاسبية كافية وكفؤة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

, ويضمن هذا بالتالي تحقق توافر معلومات مفيدة لمتخذي القرار، ولكن المشكلة الدائمة هنا كانت في التعارض بين بعض هذه الخصائص, وخاصة التعارض والتضارب بين خاصتي الملاءمة و التمثيل الصادق, ومن هنا كان لابد من الموازنة بين الخصائص النوعية بشكل يضمن في النهاية عرضاً للبيانات والمعلومات المحاسبية بصورة تتضمن تحقيق أقصى فائدة ممكنة, ونتيجة لذلك ظهرت أسس القياس المختلفة عبر تطور علم المحاسبة. وكانت نقطة التحول الأساسية مع ظهور وإقرار مفهوم القيمة العادلة مؤخراً وتزايد استخدامه بشكل تدريجي مع توقع استمرار ذلك طالما توافرت الظروف والشروط الملائمة؛ وهذا ما أكدته العديد من الدراسات والآراء والتوجهات المحاسبية خلال الآونة الأخيرة.

وحسب رأي (Kieso,et al., 2005) أنه بالرغم من تأييد مستخدمي الإبلاغ المالي لمبدأ التكلفة التاريخية؛ إلا أنهم يرون في إظهار القيمة العادلة لبنود من الأصول والالتزامات فائدة كبيرة, وهذا ما أخذت بها المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيث يتم الاعتراف الآن بالاستثمارات في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار على الأغلب بالقيمة العادلة, مما أوجد خليطاً من أسس القياس؛ كالتكلفة التاريخية والقيمة العادلة والتكلفة أو السوق أيهما أقل مع ملاحظة التوجه الواسع لاستخدام القيمة العادلة, حيث إن مجلس معايير المحاسبة الدولية يطلب الإفصاح عن القيمة العادلة لمعظم الأدوات المالية التي لا تسجل بهذه القيمة، وكذلك فإن هناك دلائل على استمرار هذا التوجه مستقبلاً؛ وهذا ما أكده مجلس معايير المحاسبة الدولية حين أعلن زيادة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المعيار رقم (39) الأدوات المالية:الاعتراف والقياس وإصداره للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13) حول قياس القيمة العادلة والذي يبدأ سريانه اعتبارا من يناير2013.

وفي هذا المجال؛ فقد أجمعت معظم الدراسات مثل (Beaver,1989) و(Whalen,1994) و(Barth,1991) على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بمعلومات تتوافر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسة هي عدم كفاءة وفاعلية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية التمثيل الصادق كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية, ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية, في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة, على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل, وقد بين معيار المحاسبة الدولي رقم (39) الأدوات المالية: الاعتراف والقياس- أن القيمة العادلة للأدوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان:

- الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة المعقولة ليس كبيراً.
- إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وصولاً إلى القيمة العادلة, وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على إجراء تقدير للقيمة العادلة للأدوات المالية بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2003).

وعند الحديث عن المعيار رقم (40) العقارات الاستثمارية فإنه في حال عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للممتلكات الاستثمارية بموثوقية عالية مبنية على أسس مؤسسية و متسقة؛ فإنه يجب إثبات هذه العقارات بالتكلفة, علماً بأن هذا يحدث فقط عندما تكون العمليات السوقية المرادفة غير متكررة الحدوث أو لا تتوافر تقديرات بديلة للقيمة العادلة (أبونصار, حميدات, 2009).

2-2-8 أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تطرقت إلى القيمة العادلة:

معيار المحاسبة الدولي رقم (16)

الممتلكات والمصانع والمعدات Property, Plant, Equipment

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في ديسمبر 1993. وقد تم تنقيحه وتعديله في الأعوام 1998 و 2000 و 2003, فيما تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2004 و 2007 و 2008.

ويهدف هذا المعيار إلى تحديد المعالجة المحاسبية للممتلكات والمصانع والمعدات حتى يتمكن مستخدمو البيانات المالية من التحقق من المعلومات التي تتعلق باستثمار المنشأة في الممتلكات والمصانع والمعدات الخاصة بها والتغيرات في هذا الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا المعيار يتوافق مع مبدأ التكلفة التاريخية في توقيت الاعتراف المبدئي بالأصل، والبنود الداخلة في تكلفته، وتوزيع التكلفة حسب العمر الإنتاجي للأصل، من خلال تحديد قسط الاستهلاك السنوي الخاص بكل فترة محاسبية أفادت من المنافع الاقتصادية للأصل، وفقاً لطريقة الاستهلاك المتبعة.

ولقد أجاز هذا المعيار في الفقرة 29 – المعالجة البديلة المسموح بها – بعد الاعتراف الأولي بالأصل, يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصا أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة, ويجب أن تتم إعادة التقييم على أساس منتظم بشكل كاف بحيث لا تختلف القيمة المرحلة بصورة مادية عن تلك التي يمكن أن تتحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة إعداد التقارير.

إن القيمة العادلة لبنود الممتلكات والمصانع والمعدات هي قيمها السوقية, ويتم تحديد هذه القيمة عادة من قبل مقيمين مؤهلين مهنياً للقيام بهذه المهمة. وفي حالة تعذر تحديد القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للأصل, أو أنها نادراً ما تباع, إلا كجزء من المشروع المستمر, فإنها تقيم بالقيمة الاستبدالية بعد الاستهلاك (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

إن المعالجة البديلة التي أجازت إثبات قيم الممتلكات والمصانع و المعدات بالقيمة الجارية - والتي تمثل نسبة عالية من أصول المنشأة - جاءت لتحقيق ميزة مهمة، وهي تقييم هذه البنود بقيم أقرب إلى الواقع الحالي، حتى تكون أرصدة الميزانية أكثر تمثيلا للمركز المالي للمنشأة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (40)

العقارات الاستثمارية Investment Property

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في إبريل 2000. وقد تم تنقيحه في ديسمبر 2003, فيما تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2004, 2007, 2008, 2009, 2010.

ويهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للعقارات الاستثمارية ومتطلبات الإفصاح ذات العلاقة .

وقد أجاز هذا المعيار في فقرته رقم 30 للمنشأة عند إعداد القوائم المالية قياس العقارات الاستثمارية بأحد النموذجين؛ التكلفة أو القيمة العادلة,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي حالة اختيار المنشأة لنموذج القيمة العادلة يتوجب أن يتم قياس جميع العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة لها.على أن تعكس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية حالة السوق الحقيقية والظروف كما في نهاية فترة إعداد التقارير, وتستثنى من ذلك حالة عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة للعقارات بموثوقية على أساس مستمر, عندها يجب قياس العقار باستخدام نموذج التكلفة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 16, وفي حالة استخدام نموذج التكلفة يتم افتراض أن القيمة المتبقية للعقار تساوي صفراً, ويجب على المشروع الاستمرار في تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 16 إلى أن يتم استبعاد العقارات الاستثمارية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

وبناء على ما سبق من الممكن أن تحتفظ المنشأة بعقارات استثمارية يتم قياس بعضها بالقيمة العادلة وبعضها بنموذج التكلفة.

وفي رأي الباحث فإن نموذج القيمة العادلة الوارد في المعيار الدولي رقم (40) يؤخذ عليه احتمال أن لا يكون بمقدور المنشأة ، تحديد القيمة العادلة لعقاراتها الاستثمارية بموثوقية وعلى أسس مستمرة لعدم تكرار حدوث العمليات السوقية المرادفة، وعدم توافر تقديرات بديلة للقيمة العادلة.

معيار المحاسبة الدولي رقم (38)

الأصول غير الملموسة Intangible Assets

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في سبتمبر 1998. وقد حل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 9 " تكاليف البحوث والتطوير ", وقد تم تعديله من خلال عدد من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2003, 2004, 2007, 2008, 2009, ويهدف المعيار إلى بيان المعاملة المحاسبية للأصول غير الملموسة التي لم يتم تناولها في أي معيار محاسبي دولي أخر, كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المرحل للأصول غير الملموسة ويتطلب إفصاحات معينة بشأن الأصول غير الملموسة.

وقد عرفت الفقرة (8) من هذا المعيار الأصل غير الملموس بأنه ذلك الأصل القابل للتحديد وغير نقدي بدون جوهر مادي، كما نصت الفقرة (75) المتعلقة بالمعاملة البديلة المسموح بها على ما يلي: "بعد الاعتراف الأولي بالأصل غير الملموس يجب تسجيله بمبلغ ثم إعادة تقييمه, بحيث تكون قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحاً منه أي إطفاء متراكم لاحق وأية خسائر متراكمة لاحقة في انخفاض القيمة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأغراض إعادة التقييم بموجب هذا المعيار يجب تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى السوق النشط، ويجب إجراء عمليات إعادة التقييم بشكل منتظم كافٍ بحيث لا يختلف المبلغ المسجل للأصل في نهاية فترة إعداد التقارير بشكل كبير عن قيمته العادلة". (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011, ص أ 947).

معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

الأدوات المالية: الاعتراف والقياس **Financial Instruments:Recognition and Measurement**

تم إصدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية في مارس 1999. وفي نوفمبر 2000 أصدرت اللجنة خمسة تنقيحات محدودة على معيار المحاسبة الدولي رقم 39, وأجرى مجلس معايير المحاسبة الدولية في يونيو 2003 تعديلاً محدوداً على المعيار, وفي ديسمبر 2003 أصدر المجلس معيار المحاسبة الدولي39 بعد تنقيحه, ومنذ عام 2003 أصدر المجلس العديد من التعديلات على المعيار 39 كان أخرها في أكتوبر 2010 من خلال إصدار النسخة المعدلة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية " والذي يبدأ سريان تطبيقه اعتباراً من يناير 2015. والتي تم بموجبها تعديل متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول وغير مكانها لتصبح في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9.

ويتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (39), الأدوات المالية: الاعتراف والقياس, قبل التعديلات الأخيرة المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وقد جاء استكمالا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المتعلق بعرض الأدوات المالية. ويعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي, وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية.

ويصنف المعيار 39 الأدوات المالية إلى أربع مجموعات رئيسة لأغراض القياس كما يلي:

المجموعة الأولي: أدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

Financial Assets at Fair Value Through Profit or Loss

تضم هذه المجموعة فئتين من الأصول المالية أو الالتزامات المالية يتم الإفصاح بشكل مستقل عن كل منهما هما:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الأصول المالية أو الالتزامات المالية المحتفظ بها للمتاجرة Held for Trading:

تصنف الأصول المالية أو الالتزامات المالية على أنها محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا كان حققت أحد الشروط التالية:

- إذا تم شراؤها بشكل رئيس لغرض بيعها في المستقبل القريب.
- إذا كانت جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تتم إدارتها معا والتي يوجد بشأنها دليل على وجود معاملات فعلية حديثة تؤيد وجود نمط لتحقيق الأرباح قصيرة الأجل.

– إذا كانت من المشتقات المالية، باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي.

ب- الأصول المالية أو الالتزامات المالية المحددة بالقيمة العادلة عند الاعتراف الأولي:

التعديلات على المعيار الصادر في يونيو 2005 تسمح اختياريا للشركة بتحديد أصل أو التزام مالي(أو مجموعة من الأصول أو الالتزامات المالية أو كليهما) عند الاعتراف الأولي على انه سيتم قياسه بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في الأرباح أو الخسائر وهو ما يسمى اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية.

ومن اجل فرض النظام على هذا التصنيف، تمنع الشركات من إعادة تصنيف الأدوات المالية الى داخل أو خارج هذه الفئة. ويدعي مؤيدو" اختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات أن تحديد الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يؤدي إلى الفوائد التالية (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2007, ص ص 1885 - 1886):

1- يزيل أو يقلل إلى حد كبير من عدم الاتساق والقياس أو الاعتراف في النموذج متعدد الخصائص.

2- يلغي الحاجة لمحاسبة التحوط، وبالتالي يلغي العبء المتصل بتحديد فاعلية التحوط ومتابعته وتحليله.

3- يلغي المشاكل الناتجة عن النموذج متعدد الخصائص عند قياس الأصول المالية بالقيمة العادلة بينما يتم قياس الالتزامات المتصلة بها بالتكلفة المستهلكة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- يقلل الإيضاحات التفسيرية حول الأصول المحتفظ بها للمتاجرة.

ويتم قياس الأصـول المالية والالتزامات المالية المصـنفة في تلك الفئة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة لتلك الأصول والالتزامات في قائمة الدخل عن الفترة التي حصلت فيها.

المجموعة الثانية :الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

Held to Maturity Investments

هي أصول مالية مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولها تاريخ استحقاق ثابت، ولدى الشركة المستحوذة عليها نية إيجابية وقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء:

1- الأصول المالية التي تحددها الشركة عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

2- الأصول المالية التي تحددها الشركة عند الاعتراف الأولي بأنها متاحة للبيع.

3- الأصول المالية التي تحقق تعريف القروض والذمم المدينة.

وتقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. ويتعين على الشركة إجراء اختبار الانخفاض في القيمة لتقييم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في تاريخ إعداد القوائم المالية لتحديد ما إذا كانت هذه الاستثمارات قد تعرضت إلى خسارة غير مؤقتة في قيمتها, فإذا أعتبر هذا الانخفاض في القيمة غير مؤقت فانه يتم تخفيض أساس التكلفة الخاص بتلك الاستثمارات إلى أساس تكلفة جديد، وتتم المحاسبة عن هذا التخفيض كخسارة محققة تدرج ضمن صافي الدخل.

المجموعة الثالثة : القروض والذمم المدينة **Loans and Receivables**

وهى أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشط باستثناء:

1- الأصول المالية التي تنوى الشركة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، و التي تم تصنيفها في هذه الحالة كأصول محتفظ بها لأغراض المتاجرة، و التي تم الاعتراف بها أولياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

2- الأصول المالية التي تحددها الشركة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الأصول المالية التي لن يستطيع حاملها بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية والتي يتم تصنيفها على أنها متاحة للبيع.

و تقاس الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال. ويتعين على الشركة إجراء اختبار الانخفاض في القيمة لتقييم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في تاريخ إعداد القوائم المالية.

المجموعة الرابعة: الأصول المالية المتاحة للبيع Available for Sale Financial Assets

وهي تلك الأصول المالية التي هي ليست:

1- قروض وذمم مدينة أوجدتها الشركة.

2- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

3- أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة.

وتقاس الأصول المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر ضمن حقوق المساهمين في حساب" احتياطي إعادة التقييم"، إلا في حالة بيع تلك الأصول أو تعرضها إلى خسارة غير مؤقتة في قيمتها حيث يتم في هذه الحالات الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقا ضمن أرباح وخسائر الفترة. ويعتبر المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) من الناحية الجدلية أكثر معايير المحاسبة الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية تعقيداً. والعديد من مستخدمي البيانات المالية واجهوا صعوبة في فهم وتطبيق وتفسير المتطلبات الواردة فيه, ومن هنا جاءت فكرة إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 " الأدوات المالية " في نوفمبر 2009, والذي ينوي مجلس معايير المحاسبة الدولية أن يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بمجمله.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

اندماج الأعمال Business Combinations

صدرت النسخة المعدلة من هذا المعيار في يناير 2008 وسارية المفعول اعتبارا من 2009/7/1، وقد تضمن المعيار في فترة سابقة تعديلات هامة بدأ سريان مفعولها اعتبارا من بداية عام 2005

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تعزز الاتجاه العام لواضعي المعايير بتبني مفهوم القيمة العادلة من خلال إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الشراء عند المحاسبة عن اندماج الأعمال وكذلك جاء المعيار لتعزيز الملاءمة والتمثيل الصادق والقدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنشأة حول اندماج الأعمال, ويهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشات الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريقة الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فان المقتني (الدامج) **Acquirer** سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات, والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) **Acquiree** بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل.

ويتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشات الأعمال بطريقة الشراء. وأن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلة ضمن نطاقه, وتحديد تاريخ الشراء. كما يتطلب المعيار من المنشأة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أية أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشتري).

كما يلزم المعيار المنشأة المشترية (الدامج) الاعتراف بشكل منفصل في تاريخ الاندماج بالأصول المحددة والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) والتي تنطبق عليها معايير الاعتراف, ويتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة المتملكة من قبل المنشأة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك 100٪, ويجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة معدة للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم(5) والتي يجب قياسها(بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة). ويجب على المنشأة المشترية في كل اندماج أعمال قياس أية حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشأة المشتراه إما على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية لأسهم الأقلية) أو بموجب حصتها في صافي الأصول المحددة في الشركة المشتراه. ولم يتضمن المعيار قبل التعديل على إظهارها بالقيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن كافة عمليات اندماج الأعمال متشابهة اقتصاديا, ونتيجة لذلك فإن استعمال نفس الطريقة في حساب كافة عمليات الاندماج, وهي طريقة الشراء سيعزز خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية.

معيار المحاسبة الدولي رقم (41)

الزراعة Agriculture

تم إصـــدار هذا المعيار من قبل لجنة معايير المحاســـبة الدولية في فبراير 2001, وقد تم تعديله من خلال عـدد من المعـايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الأعوام 2003, 2004, 2007, 2008, 2009, 2010. ويهدف المعيار إلى بيان المعاملة المحاسبية وعرض البيانات المالية والافصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي.

وقد تبنى هذا المعيار مفهوم القيمة العادلة في محاسبة الأنشطة الزراعية, حيث أشار المعيار فيما يخص الاعتراف والقياس في الفقرة 12 " يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي وفي نهاية كل فترة إعداد تقرير بمقدار قيمته العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، فيما عدا الحالة الواردة في الفقرة (30) حيث لا يمكن قياس القيمة العادلة بشكل موثوق به.

كما تنص الفقرة (13) بأنه "يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي للمشروع بمقدار قيمته العادلة مطروحاً منها تكاليف البيع عند نقطة الحصاد".

كما أشار المعيار في الفقرة (26) إظهار المكاسب أو الخسائر عن الاعتراف الأولي المبدئي بأصل بيولوجي بقيمته العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع أو أية تغيرات ضمن صافي الربح أو الخسارة للفترة المرتبطة بها. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين, 2011).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (13)

قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement

صدر هذا المعيار في 12 مايو 2011 ويبدأ سريان تطبيقه في الأول من يناير2013, ويهدف المعيار إلى وضع تعريف للقيمة العادلة وتحديد معيار وحيد كإطار يضم أساليب قياس القيمة العادلة وزيادة الاتساق وقابلية المقارنة في قياسات القيمة العادلة, ويتطلب توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في التقارير المالية, ويطبق المعيار على كافة الإصدارات والمعايير المحاسبية التي تتطلب أو تسمح بقياس القيمة العادلة, والصادرة من قبل. وبشكل عام فان المعيار الجديد جمع المتطلبات المحاسبية الحالية لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في معيار واحد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويصنف المعيار التسلسل الهرمي للقيمة العادلة, إلى ثلاثة مستويات وفق المدخلات المستخدمة في تقنيات التقييم, ويتناول المستوى الأول مدخلات الأسعار في الأسواق النشطة للموجودات والمطلوبات ويعتبر سعر السوق في السوق النشطة من أكثر الأدلة موثوقية عن القيمة العادلة ويستخدم للقياس دون تعديل للقيمة العادلة, أما المستوى الثاني فيتضمن المدخلات غير المقتبسة من أسعار السوق المدرجة ضمن المستوى الأول وتشمل أسعاراً مماثلة نقلت عن أصول أو خصوم في الأسواق النشطة, وأسعاراً مماثلة نقلت عن الأصول أو الخصوم في الأسواق التي لم تنشط, وأخيراً

المدخلات المستمدة من بيانات السوق, فيما يتناول المستوى الثالث المدخلات غير القابلة للرصد من الأصل أو الالتزام وتستخدم لقياس القيمة العادلة إلى الحد الذي يمكن ملاحظتها مع الأخذ بالاعتبار جميع المعلومات حول افتراضات المشاركين في السوق والتي تتوافر بشكل معقول.

وتناول المعيار المتطلبات اللازمة توافرها لقياس القيمة العادلة والتي تتطلب وجود كيان لتحديد الأصل والالتزام والتي هي الموضوع الرئيس للقياس المحاسبي واختيار أسلوب التقييم المناسب للقياس.

كما يوفر المعيار التوجيهات اللازمة لقياس القيمة العادلة من خلال وجود كيان يأخذ بالاعتبار الخصائص التي يجري قياسها للموجودات أو المطلوبات, كما يفترض قياس القيمة العادلة توافر معاملات منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس وفي ظل ظروف السوق الحالية ويفترض كذلك لقياس القيمة العادلة أن تجري المعاملات للأصل أو الالتزام في السوق الرئيس.

وتطرق المعيار إلى تقييم تقنيات التقييم المستخدمة في اختيار أساليب التقييم المناسبة والتي حددها المعيار بثلاثة أساليب والمثمتلة في أسلوب السوق وأسلوب التكلفة وأسلوب الدخل وفي بعض الحالات يكون اختيار أسلوب تقييم واحد هو الأنسب وفي حالات أخرى يكون من الأنسب استخدام أساليب متعددة, والهدف من استخدام أسلوب التقييم هو تقدير سعر بيع الأصل أو نقل الالتزام والتي تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما يتناول المعيار متطلبات الإفصاح من خلال الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي البيانات المالية على تقييم الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر والإفصاح كذلك عن تقنيات التقييم المستخدمة في اختيار أساليب التقييم المناسبة.

ويرى الباحث أن المعيار 13 لم يتناول القضايا المحاسبية الرئيسة التي أثارتها الأزمة المالية العالمية وتوصيات مجموعة العشرين بشأن تحسين معايير تقييم الأدوات المالية القائمة على السيولة في الأسواق. خاصة عندما لا تتوافر لدى الأسواق المالية المعلومات الموثوق بها؛ وخاصة في المنتجات المعقدة أو من خلال عدم قدرة الأسواق بشكل مؤقت ولأسباب موضوعية على توفير المعلومات الموثوق بها بسبب أحداث أو حالات معينة مثل بيئة السوق الحالية من الديون السيادية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)

الأدوات المالية Financial Instruments

تعرض المعيار الدولي رقم 39 إلى انتقادات واسعة بسبب صعوبة فهمه وتعقيداته المتعددة, ففي ابريل 2009 وكرد فعل للأزمة المالية العالمية، وعقب النتائج التي توصل إليها قادة مجموعة العشرين, وتوصيات الهيئات الدولية مثل مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board بشأن ضرورة تحسين محاسبة الأدوات المالية بشكل سريع. أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB جدولاً زمنياً متسارعاً لاستبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بالمعيار الجديد IFRS 9 بعنوان: " الأدوات المالية ", والذي يهدف إلى وضع مبادئ لإعداد التقارير المالية للأصول المالية والالتزامات المالية من شأنها أن تعرض معلومات ملائمة ومفيدة لمستخدمي البيانات المالية لتقييم مبالغ وتوقيت ومدى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة, على أن يتم تقسيم المشروع إلى ثلاث مراحل كما يلي:

1- المرحلة الأولى: تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية (ففي نوفمبر2009 صدرت المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الأصول المالية, وفي أكتوبر 2010 أضيف إلى المعيار المتطلبات المتعلقة بتصنيف وقياس الالتزامات المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- المرحلة الثانية: منهجية انخفاض القيمة. والهدف من هذه المرحلة هو تحسين الفائدة من استخدام البيانات المالية من قبل المستخدمين في اتخاذ قراراتهم من خلال تحسين قياس التكلفة المطفأة وقد نشر المجلس في نوفمبر2009 مسودة عرض بعنوان " الأدوات المالية. التكلفة المطفأة وانخفاض القيمة "

3- المرحلة الثالثة: محاسبة التحوط ويبحث من خلالها مجلس معايير المحاسبة الدولية في كيفية تحسين وتبسيط متطلبات محاسبة التحوط المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي 39, وتم نشر مشروع محاسبة التحوط في ديسمبر 2010.

وبصدور المرحلة الثالثة من المعيار IFRS 9 سيكتمل بذلك مشروع" استبدال معيار المحاسبة الدولي رقم 39 IAS , على أن يدخل حيز التنفيذ اعتباراً من أول يناير2015 ، مع السماح بالتطبيق المبكر وفق التعديل الصادر عن المجلس في ديسمبر 2011.

وتتبني المرحلة الأولى من مشروع المعيار" : تصنيف وقياس الأصول المالية والالتزامات المالية "مدخلاً جديداً لقياس الأدوات المالية، يقوم على المتطلبات التالية:

- تصنيف الأدوات المالية بناء على الطريقة التي تدير بها المنشأة أدواتها المالية فضلاً عن الخصائص التعاقدية للتدفقات النقدية للأدوات المالية نفسها.
- القياس المبدئي للأدوات المالية: بمجرد أن تصبح المنشأة طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة المالية، فأنها تقوم بقياس كافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص تكاليف المعاملات.
- القياس اللاحق للأدوات المالية: من خلال قياس جميع الأدوات المالية، سواء أكانت أدوات الديون (كالسندات) أم أدوات حقوق ملكية (كالأسهم العادية), بإحدى طريقتين هما: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة. وذلك كما يلي:

أولاً: أدوات الديون Debt Instruments:

يمكن القياس اللاحق لأدوات الديون بالتكلفة المطفأة Amortised Cost (الصافي بعد خصم الانخفاض في القيمة), إذا كانت تلبي شروط الاختبارين التاليين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- الاختبار الأول : اختبار نموذج الأعمال Business Model Test:

إذا كان هدف نموذج أعمال المنشأة هو الاحتفاظ بتلك الأصول المالية لجمع التدفقات النقدية التعاقدية.

2- الاختبار الثاني: اختبار خصائص التدفقات النقدية Cash Flow Characteristics test

إذا كانت الخصائص أو الشروط التعاقدية للأصول المالية تولد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد فقط لأصل الدين والفائدة المستحقة عليه. بخلاف ذلك، يجب أن تُقاس جميع أدوات الدين الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسارة .

ثانيا: أدوات حقوق الملكية Equity Instruments:

يتم القياس اللاحق لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة، وذلك إما من خلال الدخل الشامل أو من خلال الأرباح والخسائر على أن يكون الاختيار الذي تقدم المنشأة عليه غير قابل للتغيير لاحقا.

ثالثا :المشتقات المالية:

تقاس جميع المشتقات المالية وفقاً للمعيار9 IFRS باستخدام القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر باستثناء المشتقات المالية التي تمثل أداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي, كما هو قائم حاليا في المعيار39 IAS.

شكل (2-2) ملخص طريقة تصنيف وقياس الأدوات المالية وفقاً للمعيار رقم (9) IFRS

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

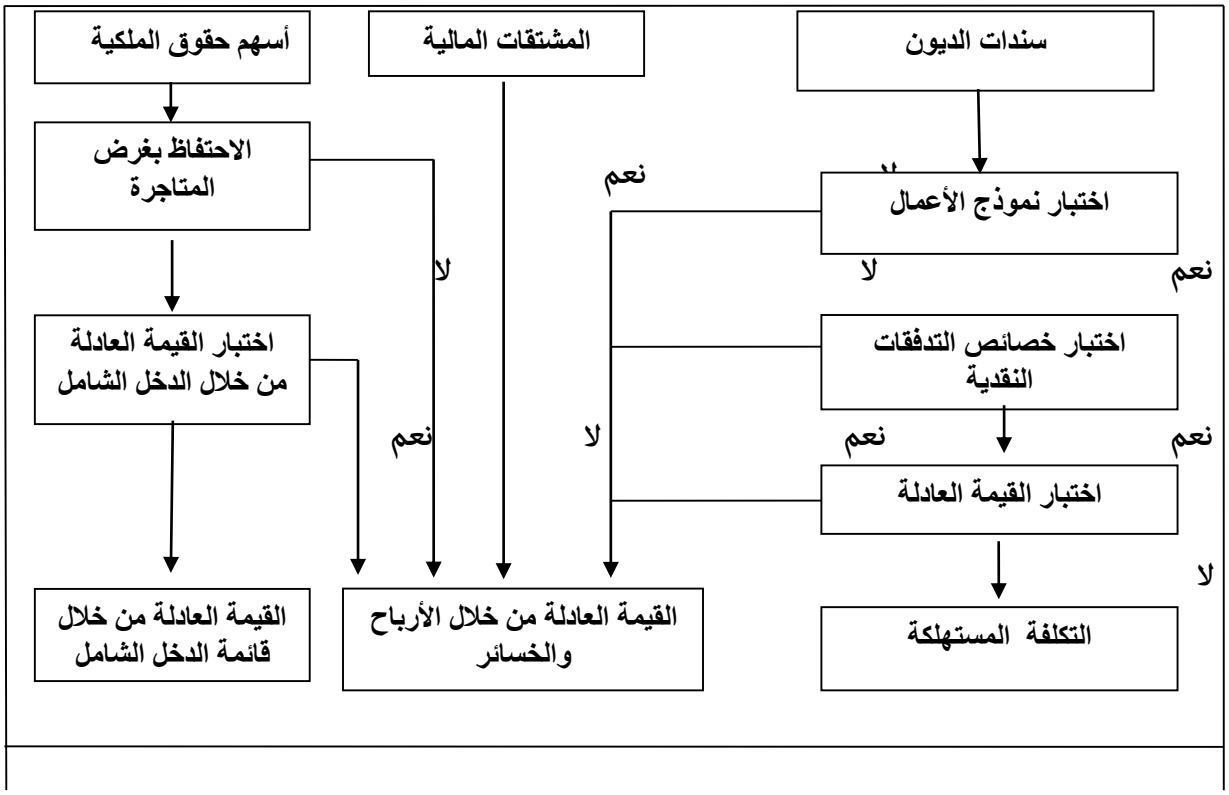

المصدر: Aris C. Malantic, "New Financial Instruments Accounting: Toward Reduced Complexity"

و في رأي الباحث أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بمجرد استكمال مراحله الثلاث سيساهم في تحسين قدرة المستخدمين على فهم إعداد التقارير المالية للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف, وتوفير مبرر أكثر وضوحا للقياس وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحد على كافة الأصول المالية تحل محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار

الدولي رقم 39 ويلغي الكثير من التعقيد في معيار المحاسبة الدولي رقم 39, إلا أنه سيواجه العديد من تحديات التطبيق أهمها:

- تحتاج الشركات إلى تقييم كل الأدوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد، وبالتالي إلى إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدد من المجالات ستتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين (مدققو الحسابات) وعلى سبيل المثال إذا ما كان نموذج الأعمال يدار بطريقة نشطة من أجل تحقيق التغير في القيمة العادلة .

- الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها باستخدام التعديلات على التصنيف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) الصادرة في أكتوبر 2008 قد تحتاج إلى إعادة تصنيفها مرة أخرى إلى مبدأ القيمة العادلة، وهذا يعتمد على نموذج الأعمال وخصائصها.

- إن إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية سيكون معقدا لأنها ستخضع إلى الفحص الكامل من خلال النظر في مجموعة الموجودات.

- نتيجة تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ستتم إعادة تصنيف الموجودات المالية من مبدأ القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إلى مبدأ التكلفة المطفأة، ومن غير الممكن تطبيق محاسبة التحوط بأثر رجعي. وبالتالي فإن أرقام السنة السابقة (المقارنة) إذا كانت مذكورة قد تحتاج إلى توضيح في حالة الربح أو الخسارة من القيمة العادلة لهذه الموجودات والتي تم عكسها بالسنة السابقة مقابل التغير في قيمة المشتقات المالية. إضافة إلى ذلك أن التأثير في المرحلة الانتقالية على الأرباح المحتفظ بها قد يكون جوهريا في حالة أن البند المحتاط له (Hedged Item) تم قياسه بأثر رجعي وفقا لمبدأ التكلفة المطفأة وأن المشتقات ظلت بالقيمة العادلة.

- تحتاج الشركات (المنشأة) والجهات الإشرافية إلى تحديد تأثير الضرائب عند تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)، وأن هذا يعني تغييرا في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.

ثانيا: الدراسات السابقة ذات الصلة:

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية في توضيح الجوانب الأساسية لموضوعها، فإنه سيتم عرض بعض الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتالي عرض لتلك الدراسات:

أولا: الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (ربابعة، 2010). بعنوان: نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي طبقا للمعايير الدولية وذلك من خلال التركيز على محاسبة تكاليف الممتلكات الحكومية وتطوير التقارير المالية, وكذلك استخدام مبدأ الاستحقاق في المحاسبة الحكومية, وتفعيل دور الرقابة الداخلية وقدرتها على ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.

حيث استخدم الباحث استبانة وجهت إلى عينات من المختصين في مجال المحاسبة والذين لهم علاقة مباشرة بالإنفاق العام في الأردن كالمدققين والمفتشين والمراقبين الماليين والمستشارين ومديري الدوائر, فقد شملت عينة الدراسة على (95) موظفا من الفئات التي ذكرت سابقا من موظفي وزارة المالية (المركز الرئيسي) ودائرة الموازنة العامة وديوان المحاسبة ووزارة الصحة. وحللت النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي.

وتوصلت الدراسة إلى أن جودة المعلومات الخاصة بتكاليف الممتلكات الحكومية ومعلومات استهلاك الممتلكات الحكومية ومعلومات أساس الاستحقاق المحاسبي وكذلك معلومات نظم الرقابة والتدقيق الداخلي لها أثر واضح على ترشيد الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة.

وفي رأي الباحث فإن دراسة (ربابعة, 2010) قد تمت الإفادة منها من خلال تطرقها إلى بعض المفاهيم والأفكار الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية.

- دراسة (رفاعه, 2010). بعنوان: أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى دراسة مدى توافق تعليمات مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح)، وذلك لتحديد أثر هذه التعليمات في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لهذه المعايير، ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بعرض تعليمات التقييم والإفصاح للأدوات المالية التي تناولها مصرف سورية المركزي، وتحليلها بشكل مقارن مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة لهذه الأدوات بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ثم استخدم الباحث استبانة تضمنت مجموعة من الأسئلة تعكس مدى التزام المصارف الخاصة بمتطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أبرزها: وجود العديد من الاختلافات بين متطلبات القياس والإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية في تعليمات مصرف سورية المركزي والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، أهمها قياس القيمة العادلة للديون وإعادة تقييمها وتكوين المخصصات،

ومعالجة فروق القيمة العادلة للاستثمارات المحددة كمتاحة للبيع، معالجة الفوائد والعمولات المحتسبة على الديون غير المنتجة، أما الدراسة الميدانية فقد أظهرت أنه نتيجة لهذه الاختلافات فضلاً عن القصور في التعليمات فيما يتعلق بطرائق واعتبارات تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية، فإن التزام المصارف الخاصة بتعليمات مصرف سورية المركزي قد أدى إلى عدم التزامها بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يخص تطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية.

وفي رأي الباحث فإن الدراسة لم تتطرق إلى أثر الاختلاف بين التشريعات المحلية ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التي تتطلب أو تسمح باستخدام القيمة العادلة في الإبلاغ المالي والمحتوى الاعلامى للتقارير المالية لعينة الدراسة.

- دراسة (العفيف, 2010). بعنوان: نموذج مقترح لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية اعتمادا على معياري مستوى الإفصاح والشفافية وخاصيتي الملاءمة والموثوقية كخصائص نوعية رئيسة لجودة المعلومات المحاسبية, وذلك على سياسة الاستثمار المعتمدة على عنصري العائد على الاستثمار والربحية, حيث افترضت الدراسة إن جودة المعلومات بالقوائم المالية تؤثر في سياسة الاستثمار. حيث قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة على قطاع الصناعة الممثل في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني للفترة من عام (2000- 2008), وكانت عينة الدراسة مكونة من (28) شركة صناعية موزعة على (10) قطاعات صناعية فرعية, من مجتمع الدراسة الذي تكون من (93) شركة موزعة على (11) قطاعاً من هذه القطاعات. كانت نتائج الدراسة غير متوافقة مع فرضياتها قبل اختبارها إحصائيا,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث قد ثبت وجود أثر لجودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية على سياسة الاستثمار, كما أثبتت الدراسة أن هناك فروقا بين القطاعات الصناعية وذلك من حيث تأثير جودة المعلومات المحاسبية على سياسة الاستثمار, وبناء على ذلك تم التنبؤ بالعائد على الاستثمار والربحية بدلالة جودة التقرير المالي, وخاصة معياري مستوى الإفصاح والشفافية كأهم العوامل المفسرة لجودة المعلومات المحاسبية كما أفصحت عنه نتائج استخدام تحليل الانحدار اللوجستى.

وفي رأي الباحث فإن دراسة العفيف (2010) قد تمت الإفادة منها بتكوين الإطار النظري للدراسة الحالية فيما يتعلق بالمتغير التابع.

- دراسة (عواد، 2010). بعنوان : محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية، وقد تكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين, أما العينة وعدد أفرادها (135) فقد شملت (47) من ضباط الائتمان, و(29) من المحللين الماليين, و(59) من المدققين الخارجيين. واستخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية, ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة وقد استخدم في تحليل بيانات الدراسة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي.

وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة ما يلي:

1- وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في الأهمية النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها.

2- وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين(39 و 40) في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية.

3- كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة, وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي ضوء نتائج الدراسة اقترح الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي, ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين (39 و40) وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية.

وأفاد الباحث من توصيات الدراسة التي تشجع على القيام بالمزيد من الدراسات فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. فيما لم توضح الدراسة في توصياتها التعديلات المقترحة لتفعيل المعيارين(39 و40).

- دراسة (حسانين، 2009). بعنوان: دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والإفصاح عن المشتقات المالية.

تناولت الدراسة المشاكل التي ظهرت في الأسواق المالية العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية والتي تباينت الآراء حول مصادرها ومسبباتها، حيث يعتقد البعض إن من مسبباتها المفاهيم القياسية والإفصاحية للمحاسبة، وحدوث ظواهر جديدة لم تستطع المعايير المحاسبية ملاحقتها عمليا, ومنها معالجة المشتقات المالية والإفصاح عنها في صلب القوائم المالية بما يمكن من الحد من ظاهرة التمويل خارج الميزانية. وبناء على ذلك استهدفت الدراسة تحليل دور معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في الحد من ظاهرة التمويل خارج الميزانية من خلال المشتقات المالية، وانعكاسات ذلك على خصائص جودة المعلومات والمؤشرات المحاسبية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات بناء على نتائج تحليل إجابات المستقصى منهم وكذلك المناقشات التي تمت في المقابلات الشخصية في بيئة الأعمال في العربية السعودية، ومن أهمها الأتي:

1- إن وجود اختلاف في المعالجة المحاسبية لناتج التغير في القيمة العادلة للمشتقات المالية بين معايير المحاسبة المحلية والدولية يساعد على إتاحة الفرصة أمام إدارات العديد من المنشآت المالية لاستغلال هذا الاختلاف والتلاعب في القوائم المالية من حيث ممارسات إدارة الأرباح.

2- إن عدم وجود أساس واضح وثابت لقياس القيمة العادلة وخاصة في حالة عدم وجود أسواق مالية أو في حالة وجود أسواق مالية ضعيفة الكفاءة، يمثل أهم تحديات تطبيق مفاهيم القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- على الرغم من وجود اتفاق بين المستقصيـ منهم حول ضرورة الانتقال إلى تطبيق معايير القيمة العادلة على المشتقات المالية، إلا أن هناك عدم اتفاق بينهم حول آلية تطبيق القيمة العادلة، هل هي القيمة السوقية أم التدفقات النقدية المخصومة.

4- لم تصل الدراسة إلى دليل يشير إلى أن تبني واستخدام معايير المحاسبة على أساس القيمة العادلة للمشتقات المالية يمكن أن يؤدي إلي تحسين خاصية الموثوقية وإمكانية الاعتماد على المعلومات في السوق.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد أهمية الربط بين تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة وانعكاساتها على خصائص جودة المعلومات المحاسبية. فيما جاءت نتائج الدراسة متضاربة حيث أشارت الدراسة إلى اتفاق بين المستقصي منهم حول ضرورة الانتقال إلى تطبيق معايير القيمة العادلة على المشتقات المالية, فيما أكدت عدم تحقق خاصية الموثوقية على البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة.

- دراسة (حسن, 2009). بعنوان: تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية.

هدفت الدراسة إلى تحليل وتفسير العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر تلك العلاقة على جودة التقارير المالية, وذلك في ضوء التعديلات الأخيرة في المفاهيم والسياسات المحاسبية والتي اتجهت بقوة نحو محاسبة القيمة العادلة على حساب التكلفة التاريخية في كثير من بنود القوائم المالية. وقد اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في إعداد الإطار النظري للدراسة, وتم استخدام المنهج الاستنباطي في الدراسة الميدانية بهدف التعرف على اتجاهات فئة الدراسة نحو مدى وجود علاقة بين نموذج المحاسبة عن القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية. وقد تكون مجتمع الدراسة من معدي القوائم المالية والمستثمرين, أما العينة وعدد أفرادها (300) فقد شملت (140) من معدي القوائم المالية, و (160) من المستثمرين, واستخدم الباحث استبانة ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة وعلاقة كل منها بخصائص جودة المعلومات المحاسبية, إضافة إلى العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثر العلاقة بينهم على جودة التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تعد محاسبة القيمة العادلة أحد أساليب القياس المحاسبي المتطورة وجاءت لحل العديد من أوجه القصور التي تعرضت لها نماذج التكلفة التاريخية.

2- تتعرض محاسبة القيمة العادلة إلى العديد من المخاطر الناتجة عن استخدام التقديرات الشخصية وذلك في إعداد المعلومات المالية وإتباع أساليب المحاسبة الابتكارية من خلالها مما يمثل خطورة على جودة التقارير المالية.

3- يحقق تطبيق محاسبة القيمة العادلة توافر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية وتفتقر إلى خاصية الموثوقية بأبعادها الثلاثة.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد أهمية الربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وقياس أثر ذلك على جودة القوائم المالية والذي تناولته الدراسة من خلال المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة.

- دراسة (سلوم، ونوري، 2009). بعنوان: دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان بداية نشوء الأزمة المالية و أسباب نشوئها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي ومناقشة الدور الذي لعبته المعايير المحاسبية في نشوء هذه الأزمة. وقد استندت الدراسة على فرضيتين أساسيتين مفادهما أن هناك دوراً للمعايير المحاسبية في نشوء الأزمة المالية العالمية بسبب وجود خطأ هيكلي في المعايير, والفرضية الثانية تستند إلى براءة المعايير المحاسبية من حدوث الأزمة المالية العالمية. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها:

1- لا توجد علاقة بين تطبيق المعايير المحاسبية ونشوء الأزمة المالية العالمية، وأن السبب الأساسي في نشوء الأزمة المالية العالمية هي الرهون العقاريه لأشخاص غير موثوق بهم.

2- إن إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالإبلاغ المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف وسيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي ولن يساعد على استقرار السوق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- إن عدم كفاءة الإدارة يعد من أسباب فشل المصارف الاستثمارية وبالتالي إفلاسها، كما أن عدم وجود رقابة على النشاط الاقتصادي أدى إلى انفلات الوضع الاقتصادي.

4- هناك نتائج ايجابية للمحاسبة تظهر عند انهيار الشركات العالمية وهي ظهور معايير محاسبية جديدة أو القيام بتطوير المعايير القديمة.

5- إن حدوث الأزمة أجبرت حكومات الدول ومن ضمن تلك الحكومات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل بالنشاط الاقتصادي، وأن الأزمة المالية قد أثرت على معدلات النمو ورفع معدلات التضخم وانتشار البطالة والفقر في مختلف دول العالم.

6- إن الأزمة ستؤدي إلى تطوير المحاسبة والمعايير المحاسبية نحو الأفضل في سبيل تجنب الوقوع في أزمات مماثلة.

وبالرغم من أنّ دراسة (سلوم, ونوري, 2009) قد ركّزت على دور تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية, دون التطرق إلى تأثير ذلك على أداء هذه المنظمات.

- دراسة (صالح, 2009). بعنوان: أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثار تطبيق محاسبة القيمة العادلة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي المنصوص عليها في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثر ذلك على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية في البورصة المصرية. وذلك من خلال استقصاء أراء عينة من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين للشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية بشأن مفهوم القيمة العادلة ومدى الالتزام بها وتطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة والأصول الأخرى ومدى قبولهم للمحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد خلصت الدراسة إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متزايدة من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات موضوع الدراسة وإن تطبيقها سينعكس ايجابيا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية لتلك الشركات .

ويرى الباحث أن دراسة صالح (2009) قد ناقشت أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والذي أفاد الباحث في دراستها الحالية، واختلف معها أن الدراسة الحالية جرت في البيئة الأردنية.

- دراسة (عبدالوهاب، 2009). بعنوان: إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي (دراسة تحليلية انتقاديه).

تمثلت أهم أهداف الدراسة فيما يلي :

- دوافع التمسك بمحاسبة القيمة العادلة والاستغناء عن مقياس التكلفة التاريخية على الرغم بما يتميز به من موضوعية.

- تحديد مواقع ومكانة محاسبة القيمة العادلة في ضوء مراحل تطور الفكر المحاسبي.

- تحليل وتقييم الانتقادات الموجهة إلى محاسبة القيمة العادلة والمعايير المحاسبية ذات الصلة فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية.

- تحديد نظام القياس الملائم لتحقيق ملاءمة المعلومات المحاسبية سواء من خلال التمسك بنموذج التكلفة التاريخية أو الاتجاه نحو إتباع نموذج القيمة العادلة.

وخلصت الدراسة إلي إثبات الفروض التالية:

- إن مقياس القيمة العادلة يعكس أحد المداخل الحديثة للقياس المحاسبي, وأن استبدال القيمة العادلة بمقياس التكلفة التاريخية هو البديل الملائم لتفعيل القياس المحاسبي.

- إن الانتقادات الموجهة إلى القيمة العادلة تمثل الركيزة الأساسية لأسباب الأزمة المالية العالمية وأن مقياس القيمة العادلة كان وليد قصور نظم القياس التقليدية في تحقيق ملاءمة وشفافية المعلومات المحاسبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأفادت الدراسة الحالية في تأكيد أهمية متغير القيمة العادلة واختبار أهمية تطبيقه عبر الدراسة الحالية.

- دراسة (مطر، وآخرين، 2009). بعنوان: العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية.

هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية، وفحص مدى صحة الاتهام الموجه إلى معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة بأنها السبب الرئيس وراء حدوثها، والاطلاع كذلك على جميع الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل مجلسي معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية الأمريكية بهذا الخصوص. لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسين، الأول على المنهج الوصفي حيث تناول الباحثون ومن خلال اطلاعهم على أراء الخبراء حول الأزمة رصد تلك الآراء بشكل علمي، وقد تم الاطلاع وتناول جميع الإجراءات المتخذة من قبل مجالس معايير المحاسبة، والثاني تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي، حيث نظم الباحثون استبانة متخصصة لرصد أراء أصحاب الاختصاص، ووضعت في مدونة محاسبية متخصصة خلال شبكة الانترنت ومن ثم تم تحليل نتائجها. وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1- إن هذه الأزمة تتفرد من حيث الكم والنوعية، وأنها أثرت على جميع القطاعات من منطلق تأثر البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات.

2- إن هناك تخبطا ملحوظا بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، وأكد الجميع بما فيهم عينة الدراسة على أنه ليست هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وأنهم لا يوافقون على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

3- يعتقد الباحثون بأن السبب الحقيقي وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية).

وأفادت هذه الدراسة الباحث من خلال بيان أهمية تطبيق معايير القيمة العادلة والتأييد الدولي من خلال المنظمات الدولية لاستمرار العمل بها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (المليجي، 2009). بعنوان: فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية.

استهدفت الدراسة تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 "قياسات القيمة العادلة" بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية. وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- وضع إطار يتضمن نسب ملاءمة مدخلات قياس القيمة العادلة في ظل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

2- التعرف على بدائل القياس المحاسبي عن القيمة العادلة في الدراسات السابقة.

3- التعرف على أسباب ربط الانهيارات المالية الكبرى في ظل الأزمة المالية العالمية بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم157.

4- تطوير المعيار المحاسبي رقم 157 من خلال صياغة مجموعة من المواصفات الواجب توافرها في مدخلات قياس القيمة العادلة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- إن معظم الدراسات السابقة التي ركزت على المفاضلة بين نموذج محاسبة القيمة العادلة ونماذج القياس الأخرى، توصلت إلى أن معايير محاسبة القيمة العادلة تعتبر أكثر فعالية في التطبيق من نماذج التقييم الأخرى.

2- إن المعيار الأميركي 157 قد نجح من خلال فقراته المختلفة في الإشارة إلى جميع الأبعاد اللازمة لمفهوم القيمة العادلة، حيث تضمنت فقراته المختلفة خصائص السوق الذي تقاس به القيمة العادلة، وخصائص المشاركين في السوق، وخصائص الأصل أو الالتزام المراد قياس قيمته العادلة، وخصائص مدخل التقييم المستخدم في قياس القيمة العادلة.

3- إن مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقا للمعيار المحاسبي الأميركي رقم 157 غير ملائمة لقياس القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- إن تعدد مستويات القيمة العادلة على النحو الوارد في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة دون وضع معايير تحكم عملية اختيار مستوى القياس أو افتراضات القياس؛ من شأنه أن يفتح الباب أمام إدارة الوحدات المحاسبية للتلاعب في قياسات الأصول والالتزامات بما يحقق أهدافها.

5- أن المعيار المحاسبي الأميركي رقم 157 قياسات القيمة العادلة "لا يعد كافيا بوضعه الحالي لقياس القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية، وان تطبيقه على النحو الحالي قد يكون السبب في الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى أنه يسمح للشركات باستخدام مداخل ومدخلات قياس أثبتت الدراسة الميدانية عدم صلاحيتها، وأنها تفتح الباب لإدارة الوحدات المحاسبية للتلاعب في قياسات الأصول والالتزامات لتحقيق أغراض خاصة بها.

وقد أفاد الباحث من دراسة (المليجي) في تكوين الإطار النظري المتعلق بأبعاد بمفهوم القيمة العادلة.

- دراسة (درويش، 2008). بعنوان: تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة فيإعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية.

اهتمت الدراسة بتقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد المعلومات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية بالتطبيق على شركات التأمين الأردنية, واعتمدت الدراسة على تصميم قائمة استقصاء وزعت على المحاسبين في شركات التأمين الأردنية المقيدة في بورصة عمان (26) شركة بعدد (104) استمارات بواقع أربع استمارات لكل شركة, اعتمد منها الباحث لصلاحية التحليل والدراسة (78) استمارة بنسبة 75٪ من إجمالي القوائم الموزعة.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة انعكاسات واضحة على وظيفتي القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية, وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية أخرى, وأوصت الدراسة كافة الجهات والمنظمات ذات الصلة بالمهنة بالتصدي إلى المشكلات والمعوقات العلمية والعملية الخاصة بمحاسبة القيمة العادلة. ومن المُلاحَظِ أنّ دراسةَ (درويش،2008)، قد وجَّهت الأنظارَ إلى المشكلات والمعوقات الخاصة بتطبيق محاسبة القيمة العادلة. دون توضيح أثر التطور في التطبيق في تقليص تلك المعوقات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (القشي، 2008). بعنوان: أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق الأردن لمعايير المحاسبة الدولية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سعى الباحث إلى الاطلاع على تطور البيئة الاستثمارية في الأردن من جهة، وتطبيق معايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى، ومن ثم بيان أثر ذلك التطبيق على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها:

1- إن جميع الآراء تقريبا أشارت إلى أن الاستثمار الأجنبي بشتى أشكاله وبخاصة الأجنبي المباشر له وقع مؤثر وايجابي على الاقتصاد المحلي ولكن شريطة أن تكون البنية الاقتصادية قد أعيدت هيكلتها بشكل ملائم.

2- إن الأردن قد بدأ بإعادة هيكلة بنيته الاقتصادية منذ زمن ليس بالقصير استعداداً لمواكبة العالم، وإنه فعلا قد دخل في اتفاقيات دولية عديدة.

3- إن الشركات الأردنية وبخاصة المدرجة في السوق المالي ملتزمة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية. وإن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية سيساهم باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة كان من أهمها: أن المستثمر يهتم بالقوائم المالية المعدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية وتولد لديه الثقة بعمليات الشركة، وبالتالي تشجعه على جلب استثماراته إلى الأردن، وأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يضفي صفة الدولية على قوائم الشركة، وبالتالي تمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة، ويعد تطبيق معايير المحاسبة الدولية شرطاً لنجاح الاتفاقيات التجارية الدولية.

وقد تبيّن، من خلال الاطلاع على دراسة (القشي، 2008) أنّها ركّزت على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر, دون التعمق بالبحث في تأثير ذلك على أداء المنظمات.

- دراسة (أبو سليم، 2007). بعنوان: تطوير إستراتيجية مقترحة لمعالجة مشاكل تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الأصول المالية وتأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الأردنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح إستراتيجية لمعالجة المشكلات التي تعيق تطبيق مفهوم محاسبة القيمة العادلة وكذلك الصعوبات الناتجة عن التطبيق. خاصة فيما يتعلق بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن القيمة العادلة لدى البنوك التجارية الأردنية مع بيان تأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل لدى هذه البنوك.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود صعوبات تعيق تطبيق القيمة العادلة في البنوك التجارية الأردنية ولعل منها: عدم توافر شروط السوق النشط، ووجود مشاكل محاسبية ناتجة عن تطبيق القيمة العادلة تتعلق بكل من الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، ووجود تأثير للمشاكل المحاسبية للقيمة العادلة على قرارات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية,

و بالرغم من تركيز دراسة (أبوسليم, خليل, 2007) على عملية تطوير إستراتيجية لحل مشاكل تطبيق مفهوم القيمة العادلة، إلا أنَّ جلَّ اهتمامِها انصبَّ على تأثير ذلك في قرارات الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الأردنية, دون دراسة تأثيرها في أداء هذه البنوك بالكامل.

- دراسة (جمعة, وخنفر, 2006). بعنوان : المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة :دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى تطبيق مدققي الحسابات لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة عند تدقيق البيانات المالية للقطاعات الاقتصادية الأردنية وفقا لمعيار التدقيق الدولي 545، من خلال عينة بلغت (65) من العاملين في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى.

وقد أوضحت نتائج الدراسة الاستطلاعية أن المستوى العام لتطبيق مدققي الحسابات الأردنيين لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة بلغ (87٪)، وان أعلى مستوى تطبيق للمتغير المستقل الإفصاحات حول القيمة العادلة بلغ (89٪)، يليه تقييم نتائج إجراءات التدقيق وتمثيلات الإدارة والاتصالات مع القائمين على التحكم المؤسسي(88٪) واستخدام عمل الخبير(88٪) ، وتقييم مناسب أقيسة القيمة العادلة (87٪), وإجراءات التدقيق للاستجابة لمخاطر التحريفات المادية الناتجة عن أقيسة القيمة العادلة للمنشأة وإفصاحاته (85٪), وتطبيق المتطلبات المتعلقة بفهم عملية المنشأة لتحديد أقيسة الرقابة و الملاءمة وإفصاحاتها وأنشطتها وتقييم المخاطر(82٪).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال معرفة مستوى الإدراك العالي لمدققي الحسابات في الأردن لمتطلبات تدقيق تقديرات القيمة العادلة, مما ينعكس إيجابا على تقارير مدققي الحسابات. ويساهم في كشف مواطن الضعف في تطبيق معايير القيمة العادلة.

- دراسة (الشرع، 2006). بعنوان: تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ماهية القيمة العادلة وأفضليتها عن باقي قيم القياس في المصارف محل الدراسة والتنبؤ بالقيم المضللة التي تتضمنها الأرقام في القوائم المالية فيما إذا تم التقييم بغير القيمة العادلة مما يؤثر على مصداقية العرض والإفصاح، وقد تطرقت الدراسة إلى إلقاء نظرة موضوعية تعززها دراسة تطبيقية للتعرف على تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية محل الموضوع وانعكاس ذلك على البيانات المالية المعدة من قبل المصارف المعنية وهل هذا التقييم يعزز مصداقية البيانات المنشورة، وتوصل الباحث إلى أن العمليات المصرفية لا سيما عمليات الاستثمار ذات طبيعة ديناميكية وهذا يبرر التقييم بالقيمة العادلة، و أن وجود سوق مالي منظم للأدوات المالية (الأسهم والسندات) يعني إيجاد مبرر للتقييم بقيمة تعكس أثر التغير بالأسعار، وإن تأثير القيمة العادلة على البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية قد يعطي صورة أقرب إلى العدالة من وجهة نظر المصرف.

ويُلاحَظُ من خلال الاطلاع على دراسة (الشرع, 2006) أنها أكدت على أهمية وجود سوق مالي منظم للأدوات المالية، كشرطٍ أساسٍ، لتحقيق القيمة العادلة. دون التطرق إلى طرق التقييم البديلة في حالة عدم توافر الأسواق النشطة.

- دراسة (صيام, 2006). بعنوان: أثر القيمة العادلة في ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق القيمة العادلة في ملاءمة المعلومات المحاسبية, ومدى تأييد القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية لتطبيق القيمة العادلة, والتعرف على أهم المعوقات التي تحد من تطبيقها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لقياس متغيرات الدراسة, وزعت على المديرين العامين ومديري الفروع ومديري الدوائر في البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها أربعة عشر بنكاً, وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تأييداً مرتفعاً من القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية لتطبيق القيمة العادلة, وتبين أن محاسبة القيمة العادلة تسهم في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات. كما تبين وجود العديد من المعوقات التي تحد من التطبيق الأمثل لمحاسبة القيمة العادلة.

ويُلاحَظُ من خلال الإطلاع على دراسة (صيام,2006) أنها تختلف عن الدراسة الحالية في كونها لم تتناول بالبحث أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية, حيث ركّزت فقط على واقع تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية فقط.

- دراسة (عدس, ونور, 2006). بعنوان: القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة: دراسة لاستطلاع رأي المحاسبين القانونيين الأردنيين.

هدفت الدراسة إلى البحث في الجدل حول صعوبة تطبيق طريقة القيمة السوقية العادلة على الواقع، ومدى استيعاب البيئة الأردنية لمفهوم القيمة العادلة، والأسس والقواعد الجديدة في التقييم، وإمكانية تطبيقه في بيئة الأعمال الأردنية.

وتكونت عينة الدراسة من مجموعة من المحاسبين القانونيين الأردنيين العاملين في السوق الأردنية، إذ وزعت على هذه الفئة (150) استبانة، استرد منها (82٪)، و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- هناك تمسك بالاستمرار في استخدام التكلفة التاريخية من قبل عينة البحث وعدم الرغبة في التحول عنها، على الرغم من تأكيد أنها تعاني من مشكلات كبيرة في منهجيتها، بسبب احتوائها على التقديرات والاجتهادات الشخصية، وتحكم الإدارة بعمليات القياس المحاسبي، وعدم تكيفها مع تغيرات الأسعار.

- أكدت البيئة الأردنية وجود غموض كبير لديها في مفهوم القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي، وحاجة هذه البيئة لتعميق المفهوم بشكل أكبر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترى عينة البحث أن البيئة الأردنية لا تتوافر فيها مقومات استخدام القيمة السوقية العادلة في القياس المحاسبي، ويعزى ذلك إلى عدم مساعدة الظروف الثقافية والتشريعات المحلية على تطبيق هذا المدخل، كما ترى أن التشريعات المحلية هي الأكثر تأثيرا في تطبيق القيمة السوقية العادلة، ولها دور أكبر من المعايير المحاسبية الدولية على أسس القياس المحاسبي في الشركات الأردنية، وتأثير سلبي على تطبيق القيمة السوقية العادلة.

- أن تأثير القيمة العادلة في البيانات المالية المتعلقة بالأدوات المالية قد يعطي صورة أقرب إلى العدالة من وجهة نظر مصرفية.

وقد أفاد الباحث من الدراسة من خلال التعرف على وجود معوقات عملية وعلمية تحول دون التطبيق السليم لمفهوم القيمة العادلة في البيئة الأردنية. إضافة إلى أن الدراسة في بعض نتائجها التي توصلت إليها جاءت مغايرة لنتائج عدد من الدراسات السابقة التي بحثت في مفهوم القيمة العادلة.

- دراسة (القشي, وكراجة, 2006). بعنوان : مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بوساطة القيمة العادلة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة. وبخاصة أن أغلب أنظمتها مبنية على أساس التكلفة التاريخية, حيث تم توزيع استبانة متخصصة لمسح قدرة أنظمة الشركات, وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إن الشركات عينة الدراسة قادرة على تطوير أنظمتها كي تتعامل بالقيمة العادلة رغم وجود عدد من العقبات تلخصت بوجود نقص واضح في الكوادر المهنية المتخصصة للتعامل مع القيمة العادلة من محاسبين ومبرمجين, وعدم إدراك القائمين على الشركات لأهمية تطوير البرامج المحاسبية للتعامل مع طرق القياس بواسطة القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ أن هذه الدراسة ركزت على إمكانية تطوير الأنظمة المحاسبية المحوسبة لكي تتماش مع طرق القياس بالقيمة العادلة, ولم تتطرق إلى المشاكل المتعلقة بتفسيرات القيمة العادلة والتي ما تزال تثير الكثير من الجدل من حيث صعوبة فهمها وتطبيقها.

- دراسة (مطر, والسويطي, 2006). بعنوان: أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية.

أشار البحث إلى أنّ من مهمات المديرين الأساسية، أن يديروا أرباح شركاتهم بالطريقة التي تعود بالمنفعة على المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة، شريطة أن يتوخوا الثقة والدقة في المعلومات المنشورة، ضمن سلوكات أخلاقية أقرتها المعايير والمبادئ المحاسبية المختلفة؛ إلا أنّ بعض الإدارات تفرط في استخدام حقها وتفرض آراءها وتقديراتها الشخصية، وتستغل بعض الاختيارات المحاسبية لدى إتباعها لمنهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس، وهي بذلك تتجاوز حدودها القانونية، فتقوم بتصرفات وتتخذ القرارات التي من شأنها تضليل جمهور المستثمرين، عن طريق إخفاء بعض الحقائق المتعلقة بالأداء الاقتصادي للشركة، بهدف تحقيق منافع خاصة للمديرين، أو تضخيم وهمي لقيمة أسهم الشركة، وهذا يساهم في إحداث تقلبات في أسعار الأسهم بالصعود والهبوط، ويحدث الضرر لجموع المستثمرين والاقتصاد الوطني بوجهٍ عام.

وقد تطرق البحث إلى شرح مختصر لمفهوم التلاعب في إدارة الأرباح، وبعض مزايا إتباع منهج القيمة العادلة، مع تطبيقات لهذا المنهج في الاعتراف والقياس عند إتباع معياري المحاسبة الدوليين رقمي(39 و40) ومخاطر استخدامهما عند تقييم الاستثمار في الأوراق المالية والممتلكات العقارية.

وأوصى البحث باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من ظاهرة التلاعب المقصود في إدارة الأرباح، حتى تتسم البيانات المالية المنشورة بالثقة وإمكانية التحقق من المعلومة والحياد وممثلة بصدق لمضمون ما تحتويه، وأن تتصف المعلومة بالملاءمة والقدرة التنبؤية والتغذية العكسية، وأن تأتي في الوقت الملائم، حتى يستفاد منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

وفي مجال الإفادة من هذه الدراسة فإنها أسهمت في توضيح مفهوم القيمة العادلة في ظل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ودوره على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (الطرايرة, 2005). بعنوان: التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن معايير القيمة العادلة أو أية معلومات تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي محاولة بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، للتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد، وعلى أهمية قواعد الإفصاح من وجهة نظر المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي على حدٍ سواء.

ومن ناحية أخرى، هدف الباحث في دراسته إلى تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة المالية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة، واقتراح نموذج للإفصاح عن معلومات أخرى قد تتعلق بالقيمة العادلة من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي الإبلاغ المالي.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام الباحث بإعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية والتي تنطبق أيضاً على قطاع عينة الدراسة المتمثل في البنوك العاملة في الأردن، ومن ثم دراسة مدى الأخذ بهذا الإفصاح في التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وقام الباحث في دراسته هذه بتحليل الإبلاغ المالي لسنتي (2001 و 2002) لخمسة عشر بنكاً، من أجل التأكد من مدى التزام البنوك بقواعد الإفصاح التي تضمنها المؤشر.

وخلصت الدراسة في ضوء الاستنتاجات إلى التزام البنوك بإعداد الإبلاغ المالي السنوي وفقاً للنماذج المعتمدة من البنك المركزي دون الأخذ بالاعتبار الإفصاح عن بعض قواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية، لعدم الإشارة إليها في نماذج البنك المركزي الأردني، وفيما يتعلق بالأدوات المشتقة والتحوط؛ تقوم البنوك بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة العمليات المالية ذات العلاقة، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى عدم اهتمام الجهات المسئولة بمراجعة الإبلاغ المالي السنوي للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره فيما يتعلق بالقيمة العادلة للمستخدمين.

من الملاحَظ أن دراسة (الطرايرة, 2005) قد ركّزت على بناء مؤشر للإفصاح يتعلق بالبيانات المالية للبنوك، للتعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد، إلا أنها لم تتطرق إلى أهمية وجود توافق بين مفهوم القيمة العادلة و الإبلاغ المالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- دراسة (الجعارات، 2004). بعنوان : وضع معيار محاسبي معدل للمعيار رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية. تناولت الدراسة إمكانية وضع مقترح لمعيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول، الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، إذ يمكن تطبيقه في الأردن، لأنه يكفل تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية.

وهدفت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها التعرف على مفهوم الانخفاض في قيمة الأصول، ومدى مساهمته في تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر العاملين في مهنة المحاسبة والمهتمين بالمعلومات المحاسبية والمخاطر التي تتعلق به، والتعرف على الصعوبات التي تواجه تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(36)، ووضع مقترح لمعيار محاسبي معدل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (36) متضمناً حلولا للصعوبات التي تواجه تطبيقه في الأردن، وكان من أهم نتائج الدراسة عدم ملاءمة النص الأصلي للمعيار المحاسبي الدولي السادس والثلاثين للتطبيق في الأردن، وأن بدائل تقييم التكلفة الجارية هي من أفضل بدائل التقييم، مع أن تطبيقاتها الحالية لا تزال قاصرة عن الوصول إلى درجة القبول العام.

وتتلخص أهم توصيات هذه الدراسة في ضرورة تبني المعيار المقترح الذي يتضمن فروقا رئيسة بين بنوده وبنود المعيار الأصيل الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

ويلاحظ أن الدراسة تناولت جانبا معيناً من وضع مقترح لتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم 36 " الانخفاض في قيمة الأصول" لغرض تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية, في حين أن تحسين جودة المعلومات لا يتأتى من خلال معيار واحد وبالتالي فإن فأن نتائج الدراسة لا يمكن تعميمها.

- دراسة (الخطيب، والقشي، 2004). بعنوان: توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة إلى التوجه نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، والتعرف على معايير المحاسبة الموجهة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1- عدم توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والأمور التي تقوم على معالجتها معايير القيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات الشركات إلى التقييم الذاتي، والذي سيساهم في تخوف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفقا لتلك المعايير، انطلاقا من أن إدارات الشركات تستطيع استخدامها في التلاعب المتعمد.

2- عدم جدوى تطبيق المعايير الدولية والتي تتضمن معايير القيمة العادلة في دول العالم الثالث، لعدة أسباب من أهمها: عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، وخاصة أن أكثر الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط وبالتالي تحمل تكاليف إضافية ستسهم في إخراجها من منافسة الأسواق الداخلية والخارجية. وإن أغلب تلك المعايير تراعي ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانب الاقتصادية عن ظروف، وبيئة، ومصالح شركات العالم الثالث.

3- للقيمة العادلة انعكاسات جيدة جدا على الاقتصاد، ولكن إن توافرت عدة أمور، ومن أهمها: توافر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستتمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية، وتوافر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع القيم العادلة، وتوافر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

ومن المُلاحَظِ من خلال الإطلاع على دراسة (الخطيب، والقشي، 2004) أنها لم تبحث في الجانب الميداني لأثر توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة, إلا أنها قدمت جزءًا من الأدب النظري المقارَن الذي شكّل إضافة إلى الدراسة الحالية.

- الدراسات باللغة الانجليزية

- George. (2010). International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information.

ركزت هذه الدراسة على اعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRSs) في المملكة المتحدة وعلى التحول من UK GAAP إلى IFRSs. وهدفت الدراسة إلى تحديد إن كان اعتماد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

IFRSs سيؤدي إلى أرقام محاسبية أعلى جودة. وذلك من خلال دراسة مقاييس الشركات المحاسبية الموصوفة في UK GAAP و IFRSs، واستطلعت الدراسة إمكانية إدارة الأرباح وفق IFRSs. كما تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. حيث قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة على الشركات المسجلة في بورصة لندن تكونت عينة الدراسة

من (241) شركة بريطانية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام IFRSs عموما يعزز الجودة المحاسبية. وتبين النتائج بأن استخدام IFRSs يقلل من نطاق إدارة الأرباح، ويمكن من كشف الخسائر بصورة أدق ويؤدي بدوره إلى مقاييس محاسبية أكثر ملاءمة. وهذا يعني، بأن تراجع اللاتماثل المعلوماتي والتلاعب بالأرباح سيؤدي إلى الإفصاح عن معلومات محاسبية أفضل جودة وأكثر فائدة وقد تساعد بالتالي المستثمرين في الوصول إلى قرارات أكثر دقة وغير منحازة. وأفاد الباحث من دراسة (George) لكونها ركزت على تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعلاقتها بجودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية. ومقارنة ما توصلت إليه تلك الدراسة مع الدراسة الحالية.

- **Beest, et al. (2009). Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics.**

هدفت الدراسة إلى تطوير واختبار أداة قياس شاملة لتقييم جودة التقارير المالية من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية بشقيها الخصائص الأساسية (الملاءمة، التمثيل الصادق)، والخصائص النوعية المدعمة (القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، القابلية للفهم) المتفق عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية.

تم بناء 21 مؤشرا اعتماداً على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية لدراسة مدى مقابلة التقارير المالية لكل من هذه الخصائص النوعية وذلك بشكل منفصل وبشكل موحد. وبلغ عدد التقارير السنوية المجمعة 231 تقريرا من الشركات المدرجة في أسواق الأسهم لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وهولندا لعامي 2005، 2007. وتم اختبار أداة القياس من خلال اختبار الصدق الداخلي، والثبات بطريقة الاتساق الداخلي، وثبات المقدرين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى إن أداة القياس المستخدمة في الدراسة صادقة وموثوقة في تقييم جودة التقارير المالية، وتساهم هذه الأداة في تحسين تقييم جودة معلومات التقارير المالية وتعزيز هذه الخصائص المنبثقة عن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية.

ويلاحظ أن دراسة (Beest) قدمت نموذجا مطورا لتقييم جودة القوائم المالية من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, مما يدعم مفهوم الدراسة التي تربط جودة القوائم المالية من خلال التطبيق السليم للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشقيها الأساسي والداعم.

- **Christian. (2009). The Crisis of Fair Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate.**

تناولت الدراسة وجهات النظر المختلفة حول محاسبة القيمة العادلة ودورها في الأزمة المالية العالمية بين مؤيد ومعارض من خلال الدراسات السابقة، كما تناولت ايضا بدائل محاسبة القيمة العادلة في حالة إيقاف العمل بها.

ودافعت الدراسة عن محاسبة القيمة العادلة واعتبرت أن الأزمة المالية سببها القرارات السيئة للمؤسسات المالية، ففي حالة ارتفاع القيمة العادلة لأصول البنك ترتفع قيمة حقوق الملكية بالمقارنة بقيمة الالتزامات التي يتحملها البنك، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض درجة الرفع المالي وهو ما يشجع البنك على مزيد من الاقتراض. وبمجرد حدوث انخفاض لاحق في القيمة العادلة لأصول البنك، تتفاقم أزمة الرفع المالي وتليها أزمة سيولة. ولذلك فإن الأزمة المالية كان سببها قرارات الاقتراض الخطأ للبنوك وليست القيمة العادلة في حد ذاتها. وأوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن الأسعار السوقية للأصول والالتزامات تقدم أفضل تقدير للقيمة العادلة، إلا أن الأسعار السوقية في ظروف معينة تصبح مضللة أكثر من غيرها ولهذا تقترح الدراسة استخدام بدائل القياس الأخرى مثل: نماذج خصم التدفقات النقدية المستقبلية في مثل هذه الظروف, وتؤكد الدراسة على إن هذا الأمر يتطلب من واضعي المعايير المحاسبية إبداء مزيد من المرونة والتفهم لتلك الظروف التي يتعين فيها على المؤسسات المالية الخروج على الأسعار السوقية لتقدير القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة إلى المزيد من البحث بخصوص أمرين هما:

1- المفاضلة بين الملاءمة والثقة باعتبارها صلب الجدل الحالي عندما يتم اقتباس الأسعار السوقية لتحديد القيمة العادلة.

2- وكذلك بشأن اعتراف محاسبة القيمة العادلة بالخسائر بشكل مبكر مما يجعل من الصعب على البنوك إخفاء المشاكل المحتملة والتي قد تصبح أكبر في حالات الأزمة.

كما أشارت الدراسة إلى استنتاجين:

- الأول: أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة الكاملة تؤدي إلى تقلبات في الوضع المالي للمنشأة في الأوقات العادية.

- الثاني: هو أن محاسبة القيمة العادلة ليست مجرد نظام للقياس والتقرير عن قيم الأصول والالتزامات وإنما لها أثار اقتصادية كبيرة من خلال تحفيزها لأثر العدوى في أوقات الأزمات، وهو ما يحتاج إلى إعادة النظر في معايير محاسبة القيمة العادلة من جانب واضعي المعايير والمنظمين.

وبناء على ذلك فإن الدراسة توصي بأن يتم تصميم نظام مالي يقبل بمحاسبة القيمة العادلة كنقطة بداية واضحة ولكن مع وضع مجموعات واضحة من التدابير لمواجهة التقلبات الدورية لمتطلبات رأس المال لمعالجة مسألة الاستقرار المالي باستخدام نظام محاسبة التكلفة التاريخية، لأنه من الخطأ الاعتقاد بأن تجاهل أسعار السوق أو تجاهل المعلومات الحالية يمكن أن توفر أساسا لعلاقة أكثر متانة للنظام المصرفي.

ويلاحظ أن الدراسة لم تشر بشكل واضح إلى الحلول العملية لمواجهة المشاكل التي قد تحدث نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة واكتفت بالإشارة إلى وجوب تصميم نظام مالي مرن قابل للتعديل دون توضيح طبيعة هذا النظام.

- **Strouhal, et al. (2009). Fair Value Accounting for Financial Instruments: An Historical Perspective.**

هدفت هذه الدراسة إلى تعميق فكرة ملاءمة القيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في الأدبيات المحاسبية، وهدفت أيضاً إلى الربط بين الأنظمة والقوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعليمات الرقابة مع التطور التاريخي للقياس بالقيمة العادلة، وإظهار كيف أن تجارب عدة دول في تبني القيمة العادلة للأدوات المالية قد أثرت في تطور أنظمتها وقوانينها وتكيفها مع هذا الأساس في القياس، وتناولت الدراسة حالة الأسواق في كل من رومانيا والتشيك، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن كلا من معدي المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية أجمعوا على ملاءمة القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية، وأن تبني هذا التوجه في كل من البلدين(رومانيا والتشيك) أثر بشكل إيجابي في تطوير أنظمة الرقابة وقوانينها في أسواقها المالية، لكنها شددت في الوقت نفسه على مراعاة الأسس والقواعد الصارمة في تحديد القيمة العادلة التي حددتها المنظمات المهنية وخاصة في وقت الأزمات المالية. وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تأكيد أهمية التوحيد والانسجام بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة في الشركات وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية.

- Benston. (2008). The Shortcomings of Fair Value Accounting Described in SFAS 157.

أوضحت الدراسة حدود استخدام نموذج القيمة العادلة كما يلي:

- تعتمد القيمة العادلة بشكل حاسم على كيفية القياس مع وجود ثغرات في حالة عدم وجود سوق نشطة حيث يحتاج الأمر في هذه الحالة إلى تقديرات وافتراضات.
- مدى إمكانية الوثوق ومدى وجود طلب على معلومات القيمة العادلة .
- كيفية مراجعة القيمة العادلة والتحقق منها ومدى قابليتها للتلاعب .

كما أبرزت الدراسة مواطن الضعف في استخدام محاسبة القيمة العادلة وذلك من خلال:

- إمكانية التلاعب في قياس القيمة العادلة وارتفاع تكلفة قياس القيمة العادلة وخاصة في حالات السوق غير النشطة وتدخل عنصر الحكم الشخصي.
- إدخال تكاليف عقود المعاملات ضمن قيمة المخرجات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مواجهة مقياس المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول غير المالية وخاصة عند اندماج منشآت الأعمال.
- تتطلب معايير المحاسبة استخدام قيم المخرجات لقياس القيمة العادلة في مقابل ما يحدث في الواقع أن يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام قيم المدخلات.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على أهم المعوقات التي تحول دون التطبيق الأمثل لمفهوم القيمة العادلة.

- Chatham. (2008). Assessing the Extent of Compliance: with International Accounting Standards.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس درجة تأثير البيانات المعدة حسب معايير المحاسبة الدولية على ثلاثة متغيرات تعتبر أحد موانع ومعيقات تحقيق صفة اتساق المعلومات، وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي:

أولاً: معرفة مدى إفادة المؤسسات والشركات من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

ثانياً: قياس درجة التزام المؤسسات والشركات في الدول (فرنسا وسويسرا والسويد) بمعايير المحاسبة الدولية، والهدف الثالث كان اختبار ميزات وصفات هذه المؤسسات و الشركات التي التزمت كثيراً أو قليلاً بالمعايير.

حيث قدمت هذه الدراسة الدليل فيما يتعلق بفوائد الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في الدول (فرنسا وسويسرا والسويد)، و تحفيز المؤسسات والشركات في هذه الدول على تحمل تكاليف الإبلاغ المالي الإضافية مقابل الالتزام بهذه المعايير، وما إذا كانت المؤسسات والشركات تستفيد من خلال التزامها الكامل بمعايير المحاسبة الدولية.

وتحدثت هذه الدراسة عن اختبار وفحص القيمة المتأتية من تزويد المتعاملين بأسواق رأس المال بالمعلومات التفصيلية وبشكل مباشر، حيث قامت بمسح المؤسسات والشركات الموجودة في (فرنسا وسويسرا والسويد) لأن هذه البلدان انتقلت مؤخرا من معاييرها المحلية إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية، لترى ما إذا كان الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر في تحقيق عدم تماثل المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولدى تحليل أسعار الأسهم والسندات لهذه المؤسسات والشركات و تحليل تشتت تنبؤات المحللين والماليين بإيرادات المؤسسات والشركات وأيضاً مستوى تذبذب المخاطر المتعلقة بهذه المؤسسات والشركات ضمن العينة، فقد أكدت هذه الدراسة على أن الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية يؤثر إيجابا على شفافية المعلومات المالية, ويزيد من صفة قابلية المقارنة والاعتمادية للإبلاغ المالي، إذا ما قورنت بتلك المعلومات المالية المصدرة حسب معايير المحاسبة المحلية المطبقة في تلك الدولة أو ضمن تلك العينة.

وقد أفاد الباحث من دراسة (Chatham, 2008) من حيث مقارنة نتائج تلك الدراسة مع نتائج الدراسة الحالية في الجزئية المتعلقة بصفة قابلية المقارنة.

- Krumwied, et al. (2008). Mortgage- Backed Securities and Fair Value Accounting.

ركزت الدراسة على أساليب تقييم وقياس القيمة العادلة وقسمتها الى ثلاثة مداخل هي: مدخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة, وعرضت الدراسة كيفية استخدام المداخل الثلاثة فمدخل السوق يعتمد على ملاحظة الأسعار ويتطلب معلومات عن صفقات السوق, أما مدخل الدخل فإنه يستخدم أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وذلك لتحويل المبالغ المستقبلية (التدفقات النقدية أو المكاسب) إلى قيمة حالية مفردة, أما مدخل التكلفة فيستخدم في حالة ما إذا كانت المدخلات ملحوظة أكثر بالنسبة لصفقة معينة.

وانتهت الدراسة إلى أن استخدام أي من المداخل الثلاثة له مجموعة من المتطلبات والشروط ويخضع إلى عنصر التقدير الشخصي.

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال التعرف على طرق وأساليب قياس القيمة العادلة والتي استخدمت في تكوين الإطار النظري للدراسة.

- Rosa & Bertoni. (2008). Comprehensive, Income, Fair Value, and Conservatism: A Conceptual Framework for Reporting Financial Performance.

هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في إيطاليا إلى بيان أهمية القيمة العادلة وخاصة في البيئة الأوروبية, ووصف الخلفية النظرية للخيارات التي أتاحها مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهما التكلفة التاريخية ومحاسبة القيمة العادلة لقياس الأداء المالي للشركات, وتوفير إطار مفاهيمي لهذه الخيارات, مع الإشارة إلى المشاكل التي تظهر نتيجة اعتماد هذين النموذجين معاً وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام هذين الخيارين معا يظهر نوعا من عدم الانسجام وأن المعايير الدولية والتي تعتبر إلزامية لجميع شركات الاتحاد الأوروبي تركز وبشكل كبير على القيمة العادلة لتحسين التمثيل الحقيقي والعادل للوضع المالي للشركات بالإضافة إلى تقييم الأداء لتلك الشركات, وأوصت الدراسة بضرورة شمول الدخل الشامل على التقارير المطلوبة بموجب معايير المحاسبة الدولية.

ومن الملاحظ أن دراسة (Rosa, Bertoni, 2008) قد ركزت على أهمية القيمة العادلة في البيئة الأوربية. إلا أنها لم تتطرق إلى أثر التطبيق على جودة المعلومات المنشورة في القوائم المالية.

-The Securities and Exchange Commission. (2008). Report and Recommendations Pursuant to Section 133 of the Emergency Economic Stabilization Act of 2008.

تنص المادة 133 من قانون" تحقيق الاستقرار الاقتصادي في حالات الطوارئ 2008 الذي يشار إليه عادة بخطة إنقاذ النظام المالي في الولايات المتحدة أنه يتوجب على هيئة سوق الأوراق المالية بالتشاور مع مجلس الاحتياطي الفيدرالي ووزير الخزانة بإجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة بما في ذلك معيار المحاسبة المالية رقم157 " قياسات القيمة العادلة"، وقد تناولت الدراسة ما يلي:

1- الآثار المترتبة على استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة على الميزانية العمومية للمؤسسات المالية.

2- الآثار المترتبة على استخدام محاسبة القيمة العادلة على إفلاس البنوك في عام 2008.

3- أثر استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين.

4- الطريقة المستخدمة من جانب مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في وضع المعايير المحاسبية.

5- التعديلات المقترحة والمطلوبة على معايير محاسبة القيمة العادلة .

6- المعايير المحاسبية البديلة لتلك المنصوص عليها في المعيار رقم 157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات بشأن الخطوات المطلوبة والتعديلات المقترحة على معايير المحاسبة المالية القائمة حاليا والمتعلقة بمتطلبات إعداد القوائم المالية أهمها:

1- معيار المحاسبة المالية رقم 157 " قياسات القيمة العادلة " يجب تعديله لأن التوجيهات الواردة في المعيار لا تتطلب تطبيق محاسبة القيمة العادلة على أي من الأصول أو الالتزامات, والمعيار 157 يوفر فقط تعريفاً عاماً للقيمة العادلة، وإطار عام لتطبيقها، كما يتطلب توسيع نطاق الإفصاح عن قياسات القيمة العادلة في القوائم المالية بالنسبة للحالات التي تتطلب استخدام القيمة العادلة بموجب معايير المحاسبة الأخرى الموجودة من قبل.

2- المتطلبات القائمة للقيمة العادلة ومحاسبة القياس إلى السوق لا يجب تعليق العمل بها لأن ذلك يضعف ثقة المستثمرين في القوائم المالية.

3- يجب اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين التطبيق والممارسة العملية المتعلقة بمتطلبات القيمة العادلة الحالية.

وقد أشارت الدراسة إلى التحديات التي تواجه محاسبة القيمة العادلة وحددتها بما يلي:-

- إن محاسبة القيمة العادلة من المحتمل أن تكون غير موثوق فيها في غياب السوق النشطة والأسعار المعلنة، وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على القابلية للمقارنة والثقة في التقارير المالية.

- محاسبة القيمة العادلة تؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل.

- هناك عدم اتساق بين طريقة قياس الأصول والالتزامات بالقيمة السوقية العادلة (خاصة عند استخدام سعر البيع، Exit Price) وذلك عندما يكون من المتوقع استمرار المنشأة في العمل كمنشأة مستمرة.

- محاسبة القيمة العادلة تعطي قيمة أقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية للأدوات المالية عندما تمر الأسواق المالية بضائقة مالية وهو ما يؤدي إلى مساهمة محاسبة القيمة العادلة في زيادة الدور الداعم للتقلبات الاقتصادية الدورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أفاد الباحث من هذه الدراسة في تحديد الجوانب المتعلقة بمتغير تطبيق معايير القيمة العادلة.

- Broadley. (2007). Discussion of Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or Minus?

استهدفت الدراسة تحليل وتقييم ما إذا كان تطبيق محاسبة القيمة العادلة يمثل إضافة لعملية التقرير المالي أم أن تطبيقها يمثل معيقاً لعملية إعداد التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القياس المحاسبي للأصول والالتزامات في حالة وجود سوق نشطة يمكن الاعتماد عليه ، كما يمكن التحقق من المعلومات الناتجة عن ذلك القياس، ويمثل في هذه الحالة ميزة لعملية إعداد وعرض القوائم المالية من خلال تحسين المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة في حالة عدم توافر سوق نشطة للأصول والالتزامات يمثل أحد المعوقات في عملية إعداد وعرض القوائم المالية نظرا لأن القيمة العادلة في هذه الحالة تصبح قيمة نظرية ليس لها وجود في الواقع العملي.

أي أن الدراسة ربطت بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة ووجود سوق نشطة بمعنى أن تطبيق القياس بالقيمة العادلة للأصول والالتزامات في حالة وجود سوق نشطة يمكن الاعتماد عليها، والتحقق من المعلومات المشتقة منه، ويؤدي بالضرورة إلى محتوى معلوماتي للتقارير المالية أفضل للمستخدمين وأكثر ملاءمة. ولكن في حالة عدم توافر هذه السوق بتلك الشروط تكون القيمة العادلة عادلة نظريا فقط ولكنها غير عملية.

ويلاحظ أن الدراسة خلصت إلى عدم جدوى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة دون أن تقدم المبررات العلمية لذلك.

Lantto. (2006). Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in A Code-Law Country?

بحثت هذه الدراسة فيما إذا كان تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) سيحسن من فائدة المعلومات المحاسبية في الدول ذات القوانين المدونة (Code – Law Country)؛ حيث طبقت هذه الدراسة في دولة فنلندا التي تحتوي على نظم قوية من شأنها تعزيز البيئة القانونية وتعزيز المعايير المحاسبية المحلية المطبقة في هذه الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قام الباحث في دراسته هذه باستخدام طريقة التحليل التجريبي من خلال ثلاث استبانات تم توزيعها على كل من المحللين الماليين والمديرين والمدققين الخارجيين، وقد افترضت الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون موثوقة و ملائمة (Relevant and Reliable)، وكذلك أن المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون أيضاً ملائمة و موثوقة.

و توصلت الدراسة إلى الآتي:

1- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

2- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبينة على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية تكون ملائمة لاتخاذ قرارات توزيع الموارد الاقتصادية.

3- يعتبر المستجيبون أن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية تكون موثوقة وذات اعتمادية عالية.

4- إن المستجيبين محايدون تجاه موثوقية واعتمادية المعلومات المحاسبية المبنية على التقديرات الواردة في متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية ومعايير المحاسبة الدولية.

وقد أفاد الباحث من دراسة (Lantto, 2006) لكونها أكدت على أهميّة تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لدورها في ضمان جودة المعلومات المحاسبية, وهي المتغير التابع في الدراسة الحالية.

- Mensah. (2006). Transparency in Financial Statements.

قدمت الدراسة اقتراحاً لإطار تحديد وتنظيم الإفصاح عن المعلومات المالية والتي تعد متواجدة في حالة توافر الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وإعداد التقارير المالية, وعرضت الدراسة إطاراً متكاملاً عن جودة الإفصاح بالتقارير المالية واشتملت الدراسة على عدة تساؤلات منها إذا كانت معلومات تلك التقارير تشتمل على جميع المعاملات والأحداث في الفترة والتي تؤثر بالفعل على الأداء والوضع المالي لمنشآت الأعمال والتأكد من مستوى الشفافية وكفاية الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية. وقد توصلت الدراسة إلى تقديم نموذج للشفافية ليكون جنباً إلى جنب مع الإطار المفاهيمي الذي أعد بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية ومناقشة تبعات نموذج الشفافية بالنسبة للإفصاح عن المعلومات المالية والتوصل إلى مؤشرات لجودة المعلومات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أن دراسة (Mensah, 2006) قد أفادت الدراسة الحالية في بعض مفرداتها, والمتعلقة باقتراح نموذج للشفافية ليكون جنباً إلى جنب مع الإطار المفاهيمي , يمكن من قياس جودة المعلومات وفقاً لذلك.

- Heltzer & Bens. (2005). The Information Content and Timeliness of Fair Value Accounting: Goodwill Write offs Before, During and After Implementation of SFAS 142.

هدفت هذه الدراسة التي أجريت في أمريكا إلى بيان مدى تحقق صفتين من صفات المعلومات المحاسبية وهما الملاءمة والموثوقية, في محاسبة القيمة العادلة كما هدفت الدراسة إلى اختبار فيما إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة المالي رقم 142 (الشهرة والأصول المعنوية الأخرى) تغير من محتوى المعلومات وتؤثر في توقيت تخفيض قيم الشهرة, بالإضافة إلى تحديد أثر الإعلان عن تخفيض القيمة المقدرة للشهرة على السوق وأسعار الأسهم وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار (SFAS 142) لم يغير من محتوى المعلومات التي بناءً عليها تم تخفيض الشهرة, وكذلك توصلت الدراسة إلى أن تخفيض قيمة الشهرة والأصول الملموسة الأخرى, مبني على أساس زمني قبل تبني هذا المعيار, وبينت الدراسة أن مديري الشركات قد تصرفوا بشكل عقلاني خلال فترة التبني الأولية لهذا المعيار حيث خفضوا الشهرة وغيرها من الأصول المعنوية التي لم تكن مخفضة بعد, كنتيجة للتأثيرات التراكمية المحاسبية وذلك لتقديم ميزانية أكثر عدالة, كما توصلت الدراسة إلى أن واضعي معايير المحاسبة الدولية يفضلون وعلى نحو متزايد القيمة العادلة, بينما يرى النقاد بأن إهمال مبدأ التكلفة يمكن أن يؤدي إلى التحايل والتحيز في القوائم المالية.

وقد أفاد الباحث من الدراسة في تأكيد أهمية الربط بين محاسبة القيمة العادلة وتحقق الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية.

- Renders & Gaeremynck.(2005). The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards.

هدفت هذه الدراسة إلى تفسير الاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية من ناحية عامل التكلفة الإضافية التي ستتحملها الجهات الإدارية للشركات من الاعتماد المبكر، وبما أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يقترن بزيادة الإفصاح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما يعني انخفاض الخيارات المتاحة للإدارة فيما يتعلق بعملية التلاعب في الأرقام والحقائق المالية بما يخدم مصالحهم الشخصية، وبالتالي تحييد أثر عامل المنفعة الشخصية للإدارة وتفعيل عامل حماية المستثمر، مما يجعل هذا الاعتماد مكلفا بالنسبة للجهات الإدارية للشركات. وأجريت هذه الدراسة على قائمة من الشركات الأوروبية المدرجة في أسواق رأس المال الأوروبية؛ خاصة و أن معظم دول أوروبا قد اعتمدت معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وافترضت هذه الدراسة بأن الجهات الإدارية مرغمة ومضطرة إلى التسليم بموضوع اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية، آخذاً بعين الاعتبار طبيعة البيئة التنظيمية للشركات، وبالإضافة إلى عامل الحماية القانونية للمستثمر؛ فقد تطرقت هذه الدراسة أيضاً إلى خصائص ومميزات البيئة التنظيمية ومدى التوسع في تطبيق واعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية في المؤسسات والشركات، وأثرها على التبني والاعتماد المبكر لمعايير الإبلاغ المالي الدولية. وتوصلت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يعتمد على عامل مستوى حماية المستثمر، حيث إن الشركات التي تقع في دول تتميز بضعف القوانين السائدة وضعف قوانين حماية المستثمر؛ تتعمد إداراتها التهرب من اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية طمعا منهم في فتح المجال لأنفسهم في تحقيق أهداف ومنافع خاصة، لذا؛ فإن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية في هذه الدول سيكون مكلفا جداً بالنسبة لإدارات الشركات لأن مزاياهم ومنافعهم ومصالحهم الشخصية في ظل المعايير الجديدة ستتأثر سلباً وبشكل كبير.

وأكدت هذه الدراسة فيما توصلت إليه من نتائج، بأنه في ظل قوانين حماية مستثمر قوية واعتماد وتطبيق واسع لمبادئ الحاكمية المؤسسية ومنافع شخصية قليلة، فإن كلفة التحول واعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية ستكون منخفضة بشكل كبير بالنسبة للجهات الإدارية للشركات، وأن توصيات اعتماد مبادئ الحاكمية المؤسسية لها نفس الأثر القوي للقوانين القوية وتستطيع مبادئ الحاكمية المؤسسية أن تغطي الثغرات ونقاط الضعف في بعض القوانين، وتخفيف مستويات التناقض والصراع ما بين الجهات الداخلية والخارجية؛ مما يعني معلومات مالية ذات جودة عالية.

وقد أفاد الباحث من دراسة (Renders and Gaeremynck, 2005) أنها قدمت إضافةً تتعلق بعملية الربط بين اعتماد وتطبيق واسع لمبادئ الحاكمية المؤسسية وانخفاض كلفة التحول واعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Thomas, et al. (2005). The Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment.

هدفت هذه الدراسة والتي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقييم القيمة العادلة والتكلفة التاريخية عند استخدامها لقياس الممتلكات والمصانع والمعدات وذلك حسب صفات وخصائص المعلومات المحاسبية المطلوبة في القائمة (2) لمفاهيم المحاسبة المالية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة هو أن استخدام القيمة العادلة لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع مسموح بها كخيار بديل ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم (16), وأن بعض الدول مثل استراليا وبريطانيا ونيوزيلندا وغيرها تسمح بالاعتراف بهذه الأصول وقياسها بالقيمة العادلة, كما بينت الدراسة أن استخدام القيمة العادلة أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات, وتساعد على التوقع للأرباح المستقبلية. كما توصلت الدراسة إلى أن قياس هذه الأصول بالقيمة العادلة أفضل لخصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة في القيمة التنبؤية والتغذية العكسية والحيادية وقابلية المقارنة والتمثيل الصادق والتوقيت المناسب, وأن استخدام التكلفة التاريخية لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع أفضل بالنسبة لخاصية قابلية التحقق فقط.

وقد أفاد الباحث من دراسة (Thomas, et al, 2005) كونها ناقشت استخدام القيمة العادلة وأثرها على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حيث يُعدان من متغيرات الدراسة الحالية.

- Yang, et al. (2005). The Impact of Standard Setting on Relevance and Reliability of Accounting Information: Lower of Cost or Market Accounting Reforms in China.

لقد قامت الصين خلال الفترة من ما بين العام 1998 والعام 2000، بتطبيق معايير وتشريعات جديدة تتعلق بتخفيض قيم الأصول، والتي ألزمت تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM) للأصول غير النقدية.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق هذه التشريعات على درجة الموثوقية (Reliability) والملاءمة (Relevancy) للمعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين في الصين، و ربطت هذه الدراسة ما بين قيمة صافي الأصول و القيمة السوقية لحقوق الملكية وربطت ما بين الدخل المحاسبي والعائد على السهم، وذلك في حالة استخدام مبدأ التكلفة التاريخية ومبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل (LCM).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن القيم الناتجة عن استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل؛ تكون ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار خطأ القياس الذي قد يؤثر على القدرة على التنبؤ بقيمة الشركة السوقية ضمن العينة، وقد دعمت هذه الدراسة فرضية ملاءمة المعلومات نتيجة استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل، في حين لم يؤثر استخدام مبدأ التكلفة التاريخية على درجة الموثوقية، وقد أظهرت الدراسة بأن درجة الموثوقية تنخفض بسبب الجانب الاختياري لأصحاب القرار لدى تكوين احتياطيات انخفاض السوق، وكذلك؛ نتيجة لتلاعب الجهات الإدارية بقيم الاحتياطيات والمخصصات من فترة مالية إلى أخرى؛ والذي يعرف بتجميل الدخل (Income Smoothing) .

وقد أفاد الباحث من دراسة (Yang, et, al, 2005) أنها دعمت فرضية ملاءمة المعلومات نتيجة استخدام مبدأ التكلفة أو السوق أيهما أقل. وهو أحد المتغيرات التابعة في الدراسة الحالية.

- Danbolt & Rees. (2004). Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions.

قام الباحثان باختبار ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما شركات العقارات وشركات الاستثمار، حيث تمت دراسة العلاقة ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم في الشركات المذكورة، كما قامت الدراسة بإجراء مقارنة بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموما الصادرة في المملكة المتحدة، والمعايير المحاسبية الدولية، فيما يتعلق بمسألة القياس المحاسبي للأصول، وتوصل الباحثان إلى أن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملاءمة من تلك المقدمة في ظل GAAP لكلا صنفي الشركات ولكنها أكثر ملاءمة في شركات الاستثمار، وأن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات بينما لا تؤثر كثيرا عند وجود أخبار سيئة.

وفي رأي الباحث فأن دراسة (Danbolt and Rees, 2004), أفادت الدراسة الحالية في تأكيد أهمية متغير تطبيق القيمة العادلة واختباره عبر الدراسة الحالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Dickinson & Liedtke. (2004). Impact of Fair Value Financial Reporting Systems on Insurance Companies.

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق معايير الإبلاغ المالي على شركات التأمين، ومن خلال إجراء مسح لأربعين شركة تأمين عالمية رائدة بوساطة استبانة وإجراء المقابلات المباشرة مع الرؤساء التنفيذيين والمسئولين الماليين والموظفين الرئيسين في هذه الشركات.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات التأمين - ضمن العينة – لا تستخدم في الوقت الحالي القيمة العادلة كأساس للمحاسبة والتخطيط والرقابة الداخلية، ولصعوبة الانتقال من نظام إبلاغ مالي إلى آخر بسرعة وسهولة، فإن الإدارة العليا ستشعر بأنها دوماً تحت ضغط من ناحية مستخدمي الإبلاغ المالي ومن ناحية ضغط العمل في ظل نظامي إبلاغ مالي في آن معاً. وتوصل الباحث أيضاً في هذه الدراسة إلى أن الانتقال إلى أنظمة القيمة العادلة من شأنه التأثير و بشكل مادي على إستراتيجيات الشركات و الأنظمة والسياسات المؤسسية المتبعة، وهذا قد يؤثر سلباً على قدراتها التنافسية، وأن تذبذب الدخل سيزيد من كلفة رأس المال لشركات التأمين، مما يحرم مستخدمي الإبلاغ المالي من الحصول على معلومات لها خصائص تنبؤية بالعائد. وبالتطرق إلى قانون (Sarbanes – Oxley) فقد أظهر مشاكل وعقبات فيما يتعلق بالالتزام بالقيمة العادلة في ظل هذا القانون، وأن قيم عقود التأمين ستكون غير موضوعية عند استخدام أساس القيمة العادلة.

وبناءً على ما توصلت إليه هذه الدراسة، فإن استخدام أساس القيمة العادلة في قياس التزامات التأمين لن يرفع من درجة شفافية المعلومات المالية في الإبلاغ المالي كما يتصوره البعض، وأن الشفافية تزداد من خلال الملاحظات التي ترد في الإفصاح وليس من خلال تغيير محتوى المعلومات المالية، وأجمعت غالبية أفراد العينة على أن استخدام القيمة العادلة في الإبلاغ المالي سيؤثر سلباً على عملية تحمل وتقبل الخطر بالنسبة لشركات التأمين، والتي تلعب دوراً مهماً في النظام الاقتصادي.

ويرى الباحث أن دراسة (Dickinson and Liedtke, 2004) جاءت نتائجها متباينة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة. لذا يرى الباحث أنه لابد من القيام بدراسات أخرى وفي بلدان أخرى. ولذلك كان بعضَ من أهداف الدراسة الحالية أن تُجرى في الأردن وأن تتناول متغيرات مغايرة لما جاء في الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-Tan, et al. (2004). Fair Value Accounting for Financial Instrument: Australian versus Singaporean Perspective.

هدفت الدراسة إلى فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة، فيما يتعلق بالنموذج الدولي المقترح حول تطبيق محاسبة القيمة العادلة، والمتمثل في قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة، والاعتراف بالربح والخسارة المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل، إضافة إلى التعرف على آراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملاءمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة إلى أن المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة هو أمر ممكن.

وتوصل الباحثان إلى أن هناك حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الأدوات المالية، إلا أن البنوك الاسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بالبنوك السنغافورية .بينما كانت الاتحادات الائتمانية في استراليا أكثر إيمانا من تلك في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي. وفيما يتعلق بالخصائص النوعية للقيمة العادلة, فقد وجد الباحثان أن هناك اتفاقا "عاما "بإن محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملاءمة المعلومات التي تقدمها، إلا أن المؤسسات المالية في سنغافورة كان لها رأي أقوى فيما يتعلق بملاءمة محاسبة القيمة العادلة، كما أنها تشجع على إجراء المقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية. وبصورة عامة، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك اتفاقاً عاماً في أن القيم السوقية العادلة توفر الحيادية، وتعزز الملاءمة في المعلومات، وتوفر خاصية المقارنة.

وقد أفاد الباحث من دراسة (Tan et al, 2004) كونها تطرقت إلى متغيرين من متغيرات الدراسة الحالية وهما الملاءمة وخاصية المقارنة. وتمت الإفادة منها بتكوين الإطار النظري للدراسة الحالية فيما يتعلق بالمتغير التابع.

Cost Willis. (2004). Financial Assets and Liabilities Fair Value or Historical

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين النماذج الثلاثة لقياس الأدوات المالية، وهي التكلفة التاريخية، والقيمة العادلة، والنموذج المختلط الذي يمزج بين الإثنين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتستهل الدراسة بتوضيح أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB يهدف في المدى الطويل إلى الإقرار بكل الأصول والخصوم المالية في قائمة المركز المالي بقيمها العادلة، وليس بمبالغ مبنية على تكلفتها التاريخية. وهناك سببان مهمان للعمل من أجل إيجاد نظام تقارير مالية قائم على القيم العادلة للأصول والخصوم المالية هما:

- القيم العادلة تقدم معلومات ملائمة عن الأصول والالتزامات المالية بالمقارنة بالمبالغ المبنية على التكلفة التاريخية.
- نموذج القياس المختلط الخصائص الذي يقاس فيه بعض الأصول المالية بالقيمة العادلة، في حين يقاس بعضها الآخر بالتكلفة إلى جانب معظم الالتزامات بالتكلفة المغطاة (التاريخية)، إذ لن يستطيع مسايرة الأدوات المعقدة وإستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة اليوم، وقد حان الوقت لإيجاد نموذج أفضل.

وترى الدراسة أنه لا يوجد أحد يجادل في ملاءمة المعلومات المبنية على أسعار السوق، فالجدل الدائر في القيم العادلة مقابل المقاييس القائمة على التكلفة التاريخية يتناول فقط تاريخ الأسعار السوقية المبنية عليها المقاييس المحاسبية، وتقوم معلومات التكلفة التاريخية على الأسعار السوقية، في وقت تملك الأصول وتكبد الالتزامات، أما القيم العادلة، فهي على العكس قائمة على الأسعار السوقية الجارية. ويبدو منطقيا أن المعلومات المستندة إلى أسعار تعكس التقدير السوقي في ظل الظروف الجارية للقيم العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية المتضمنة في الأدوات المالية لكيان ما، وستكون أوثق صلة بقرارات المستثمرين والدائنين عن المعلومات المستندة إلى أسعار السوق القديمة، وتعكس تلك الأسعار السوقية القديمة سعر فائدة قديما، وتقديرا غير مساير للزمن لمبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيتها وعدم تحققها. وتوصلت الدراسة في النهاية إلى جدول مقارن بين نموذجي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية يوضح أهم الفروق بينهما.

وفي رأي الباحث فإن دراسة (Willis , 2004) مفيدة في كونها ناقشت موضوع المتغير المستقل للدراسة الحالية ألا وهو محاسبة القيمة العادلة, ولو أن التركيز كان من خلال المقارنة النظرية مع نموذج التكلفة التاريخية والنموذج المختلط فقط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة:

لقد تمّ تلخيصُ الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة في الجدول (2-1)، حيث يوضح نقاط الالتقاء والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية من خلال عدة محاور شملت (الموضوعات, والأهداف, والمنهجية, وبيئة الدراسة، ومجتمع الدراسة).

جدول (2-1)

الإسهامات المتوقعة من الدراسة الحالية مقارنةً بالدراسات السابقة

المجال	الدراسات السابقة	الدراسة الحالية
الموضوعات	بعض الدراسات السابقة ركّزت على فحص واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعوقات تطبيقها، بينما بحث البعض الآخر في العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة القوائم المالية.	أما الدراسة الحالية فإنها سعت نحو قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان بقطاعاتها الثلاثة (المالي، والصناعي، والخدمات).
الأهداف	هدفت معظم الدراسات العربية إلى بيان أهمية تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبيان مكانتها في ضوء مراحل تطور الفكر المحاسبي, واقتراح الحلول المناسبة لمعالجة مشاكل التطبيق العملي لمحاسبة القيمة العادلة. أما الدراسات الأجنبية فقد هدفت إلى دراسة العلاقات الارتباطية أو السببية بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة وبعض خصائص المعلومات المحاسبية.	في حين تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل تطبيق معايير القيمة العادلة في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنهجية	بعض الدراسات السابقة اعتمدت المنهجين الوصفي والاستكشافي للتعرف على مدى تطبيق معايير القيمة العادلة في المنظمات، بينما بحث البعض الآخر في العلاقة الارتباطية أو السببية بين متغيراتها.	تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية، من خلال وصف وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير القيمة العادلة و جودة المعلومات المحاسبية بالتطبيق على القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
بيئة الدراسة	تم إجراء الدراسات السابقة في بيئات مختلفة شملت بالإضافة إلى الأردن دولاً عربية أخرى، ودولاً أسيوية،ودولاً غربية.	تم إجراء الدراسة الحالية على الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
مجتمع الدراسة	تكوّن المجتمع في معظم الدراسات السابقة العربية والأجنبية من قطاع واحد أو قطاعين من القطاعات الاقتصادية كحد أعلى.	أما مجتمع الدراسة الحالية فإنه يتكون من الشركات الأردنية المدرجة قي بورصة عمان وفي ثلاثة قطاعات هي المالي، والصناعي والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

(3-1) طبيعة ونوع الدراسة

(3-2) مجتمع الدراسة والعينة

(3-3) وحدة التحليل (المعاينة)

(3-4) أدوات الدراسة

(3-5) اختبارات الصدق والثبات

(3-6) إجراءات الدراسة

(3-7) المعالجات الإحصائية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتناول الفصل طبيعة الدراسة ويقدم عرضاً لمجتمع الدراسة ووحدة المعاينة والتحليل، ويبين كذلك مصادر بيانات الدراسة وأدوات جمعها. ويعرض الفصل كذلك نتائج اختباري الصدق والثبات لأداة الدراسة وإجراءات الدراسة والأساليب الإحصائية التي اتبعت في معالجة البيانات.

(3-1) طبيعة ونوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات التطبيقية والتي اعتمد فيها الباحث على المنهج الوصفي التحليلي, وذلك بهدف اختبار الفرضيات وبيان نتائج وتوصيات الدراسة والنابعة من دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(3-2) مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 275 شركة في 2011/10/19. وفق ما هو منشور في الموقع الالكتروني للبورصة على شبكة المعلومات الدولية, والموزعة على ثلاثة قطاعات (المالي, الخدمات, الصناعة). موزعة كأعداد ونسب وتم اختيار عينة عشوائية طبقية من قطاعات السوق بواقع 27٪ من مجتمع الدراسة أي عدد 74 شركة والجدول الأتي يوضح ذلك:

جدول (3 -1) مجتمع الدراسة والعينة

القطاع	عدد الشركات	نسبة القطاع	العينة
المالي	43	٪16	12
الخدمات	154	٪56	41
الصناعة	78	٪28	21
الإجمالي	275	٪100.	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-3) وحدة التحليل (المعاينة)

تمثلت وحدة التحليل والمعاينة التي استهدفتها الدراسة من مديري الإدارة المالية, والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان موضوع عينة الدراسة, وقد بلغ عدد مفرد وحدة التحليل (222).

(4-3) أدوات الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من مصادر المعلومات هما المصادر الثانوية والمصادر الأولية وذلك كما يلي:

البيانات الثانوية: وهي تلك البيانات التي تمت الاستعانة بها من المصادر المكتبية، ومن المراجعة الأدبية للدراسات السابقة، لوضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة وتشمل ما يلي:

(1) المراجع والمصادر، وخاصة التي تبحث في القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية.

(2) الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في الأردن.

(3) أطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية.

(4) الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية.

(5) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

البيانات الأولية: لغرض توفير البيانات الأولية المتعلقة بالدراسة تم تطوير استبانة لهذا الغرض، والتي استهدفت الحصول على البيانات الأولية لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة من حيث معالجتها لأسئلة الدراسة واختبار فرضياتها. وتضمنت الاستبانة قسمين رئيسين (أُنظر الملحق رقم 2) هما:

القسم الأول: وهو القسم الخاص بالخصائص التعريفية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات وتتضمن (المؤهل العلمي, التخصص العلمي, عدد سنوات الخبرة العملية, الشهادات المهنية, مدى متابعة المستجيب للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني: تضمنت الفقرات الخاصة بمتغيرات الدراسة المستقل والتابع وهما تطبيق معايير القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية والتي تمت دراستها من خلال (49) فقرة تم توزيعها بعدد من الأبعاد وعلى النحو التالي:

- تطبيق معايير القيمة العادلة: وتم قياسه من خلال إحدى عشرة فقرة.
- جودة المعلومات المحاسبية: وقد قيست من خلال ستة أبعاد فرعية تضمنت (38) فقرة هي:

الملاءمة: وتم قياسها من خلال ثماني فقرات

التمثيل الصادق: وتم قياسه من خلال ثماني فقرات.

قابلية المقارنة: وتم قياسها من خلال أربع فقرات.

القابلية للفهم: وتم قياسها من خلال أربع فقرات.

القابلية للتحقق: وتم قياسها من خلال ست فقرات.

التوقيت المناسب: وتم قياسه من خلال ثماني فقرات.

وأتبعت الدراسة الحالية أسلوب القياس المستند إلى مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي ولفقرات الأبعاد المختلفة من حيث تحديد بدائل الإجابة لكل فقرة من (1-5) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-2)

الجدول (3-2) اختبار مقياس الاستبانة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

كما تم اعتماد التدريج التالي للحكم على المتوسط الحسابي:

- المتوسط الحسابي (أقل من 2.33) درجة تقييم منخفضة.
- المتوسط الحسابي (2.34 – 3.66) درجة تقييم متوسطة.
- المتوسط الحسابي (3.67 فما فوق) درجة تقييم مرتفعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(3-5) اختبارات الصدق والثبات

1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

اختبر الباحث صدق وثبات أداة الدراسة، التي قام بإعدادها من أجل تحقيق الأهداف التي ينشدها. فمن أجل التحقق من صدق الأداة تم استخدام أسلوب الصدق الظاهري Face Validity، وذلك من خلال عرض الأداة على عدد من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، من أصحاب الخبرة والتخصص في مجال المحاسبة كما هو في الملحق رقم (3). وبعد إطلاعهم على أهداف الدراسة وفرضياتها للاستنارة بها عند إصدار الحكم على الاستبانة، أبدوا آراءهم واقتراحاتهم بشأن مفردات الاستبانة. وقد أخذ الباحث بغالبية ملاحظات المحكمين حتى استقرت الاستبانة على وضعها النهائي، كما هو في الملحق رقم (2)، ثم شرع بعد ذلك بتوزيعها على مفردات العينة.

2- ثبات أداة الدراسة:

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة فقد جرى حساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach 's Alpha) للتأكد من ثبات أداة القياس لكون الاستبانة تقيس العوامل المراد قياسها والتثبت من صدقها، وذلك عائد إلى طبيعة معامل كرونباخ ألفا في قياسه للاتساق الداخلي لفقرات القياس. وهذا يعني قوة الارتباط والتماسك بين فقرات القياس، إضافة إلى ذلك فإن معامل (Alpha) يعطى التقدير الجيد للثبات. وللتحقق من ثبات أداة الدراسة بهذه الطريقة، طبقت معادلة (كرونباخ ألفا) على جميع فقرات مجالي الدراسة والأداة ككل للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة Alpha, إلا أنه ومن الناحية التطبيقية يعد (Alpha) أكبر أو يساوي (0.60) مقبولاً في البحوث المتعلقة بالعلوم الإدارية والإنسانية (Sekaran, 2003). وكما هو موضح في الجدول (3-3).

الجدول (3-3) معاملات الثبات (كرونباخ الفا) لمجالي الدراسة والأداة ككل (ن= 191).

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات
أهمية معايير القيمة العادلة	11	0.71
جودة المعلومات المحاسبية	38	0.83
الأداة ككل	49	0.87

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

www.manaraa.com

يتضح من الجدول (3-3) بان معامل الثبات لأبعاد أداة الدراسة (الاستبانة) هو(87٪). أما على مستوى البعدين الرئيسين فقد كان (71٪) لأهمية معايير القيمة العادلة و (83٪) لجودة المعلومات المحاسبية. وتعكس النتائج الخاصة بقيم كرونباخ ألفا وجود علاقة اتساق وترابط عال بين فقرات مقياس البعد الفرعي الواحد وفقرات الأبعاد الرئيسة وكذلك لأبعاد أداة الدراسة ككل. إذ تزيد النسب على النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة (60٪) حسب (Sekaran ,2003). ويدل هذا على إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تترتب عند تطبيق الاستبانة.

(3-6) إجراءات الدراسة

قام الباحث عند الشروع بإعداد دراسته بزيارات شخصية إلى الشركات محل البحث، وبعد أن تقدم إلى هذه الشركات بالثبوتيات اللازمة، التي تشرح موضوع الدراسة وهدفها، وبعد الحصول على الموافقات اللازمة لإجراء الدراسة، عقد الباحث لقاءات مع بعض المديرين في المنظمات المنوّه عنها في الملحق رقم (1)، وشرح لهم هدف الدراسة وأهميتها. وبعد ذلك تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة في الشركات محل البحث. ولتسهيل عملية تعبئة الاستبانة، منح الباحث المبحوثين مدة عشرة أيام كي يتسنى لعينة الدراسة الاطلاع على الفقرات بشكل كامل وتعبئة الاستبانة بالاستجابات المرجوة. وبعد ذلك تم استرداد عدد من الاستبانات الموزعة. وقد قام الباحث بتوزيع 222 استبانة على المديرين الماليين والمدققين الخارجيين والمدققين الداخليين للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي تم اختيارها كعينة للدراسة والبالغ عددها 74 شركة. وبواقع 3 استبانات لكل شركة, وتم استرداد (198) استبانة بنسبة (89٪) من إجمالي عدد الاستبانات المرسلة, وبعد فرزها تم استبعاد (7) استبانات منها لعدم إيفائها بمتطلبات التحليل الإحصائي وبذلك يكون عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل (191) استبانةً شكّلت ما نسبته 86٪ من عدد الاستبانات الموزّعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (3-4)

الإطار العـــام للدراسة

الاستبانات	العدد	النسبة المئوية
المجتمع الكلي	222	٪100
الاستبانات الموزعة	222	٪100
الاستبانات المسترجعة	198	٪89
الاستبانات المستبعدة (يطرح)	7	٪3.1
الاستبانات الخاضعة للتحليل	191	٪86

(3-7) المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها، وللوصول إلى مجموعة من المؤشرات التي تعكس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة قام الباحث باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences-SPSS) للقيام بالمعالجات الآتية:

1- الإحصاء الوصفي: الوسط الحسابي والتكرارات والنسب المئوية، وذلك لوصف آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة ولتحديد أهمية العبارات الواردة في الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2- اختبار كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha): وذلك لقياس مدى اتساق مجالات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3- اختبار (One Sample T-test): يوضح هذا الاختبار الأهمية النسبية للمتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع. وكلما كانت قيم (T) المحسوبة للمتغير المستقل كبيرة، فأن معنوية (T) تكون منخفضة، ويؤدي ذلك إلى إمكانية الاعتماد على هذا المتغير المستقل في التأثير على المتغير التابع.

4- تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression): لتقدير قيمة العلاقة والتعرف على تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

(4-1) تحليل خصائص عينة الدراسة

(4-2) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

أولاً: أهمية تطبيق معايير القيمة العادلة

ثانياً: جودة المعلومات المحاسبية

(4-3) اختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

يتضـمن الفصـل عرضا لتحليل بيانات الدراسة واستخلاص النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء البيانات التي جمعت من خلال اسـتبانة الدراسـة، كما يعرض الفصـل الاختبارات الإحصـائية لفرضـيات الدراسـة وفق الأساليب الإحصائية التي عرضت في الفصل الثالث.

(4-1) تحليل خصائص عينة الدراسة

اسـتخدم الإحصـاء الوصـفي لاستخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف عينة الدراسة. وفيما يلي جداول تبين نسب توزيع المستجيبين وفقاً لخصائص العينة المختلفة التي اعتمد عليها الباحث في دراسته.

1- المؤهل العلمي

الجدول (4-1)

توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مدير مالي		مدقق داخلي		مدقق خارجي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	3	%4.6	2	%3.1	-	-	5	%2.6
بكالوريوس	49	%75.4	55	%85.9	52	%83.9	156	%81.7
ماجستير	9	%13.8	6	%9.4	7	%11.3	22	%11.5
دكتوراه	4	%6.2	1	%1.6	3	%4.8	8	%4.2
المجموع	65	%100.0	64	%100.0	62	%100.0	191	%100

نلاحظ من الجدول (4-1) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة هم من حملة البكالوريوس وبلغت (81.7%)، بينما (11.5%) من العينة هم من حملة الماجستير، و(4.2%) من العينة من حملة الدكتوراه، و(2.6%) من العينة هم من حملة الدبلوم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث تبين من نتيجة الدراسة أن النسبة الأعلى من أفراد العينة هم من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق، وهذا يدل على الاهتمام بتوظيف الكفاءات في مجال الإدارة المالية والتدقيق الداخلي والخارجي للشركات الأردنية ، حيث يتضح من الجدول أن نسبة حملة درجة البكالوريوس فما فوق يشكلون (97.4%) من العينة وهي نسبة مرتفعة تعزز موثوقية الدراسة، وتعطي بعداً جدياً لدى المستجيبين عند تعاملهم مع الدراسة ومكوناتها، أما النسبة الباقية (2.6%) هي لحملة درجة الدبلوم وهي نسبة قليلة.

2- التخصص العلمي

الجدول (4 - 2)

توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب التخصص العلمي

التخصص العلمي	مدير مالي		مدقق داخلي		مدقق خارجي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	52	%80.0	59	%92.2	58	% 93.5	169	%88.5
إدارة أعمال	3	%4.6	-	-	-	-	3	%1.6
العلوم المالية والمصرفية	8	%12.3	4	%6.2	3	%4.9	15	%7.8
اقتصاد	-	-	-	-	-	-	-	-
أخرى	2	%3.1	1	%1.6	1	%1.6	4	%2.1
المجموع	65	%100.0	64	%100.0	62	%100.0	191	%100.

نلاحظ من الجدول (4-2) إن (88.5%) من عينة الدراسة هم من تخصص المحاسبة و (11.5%) من التخصصات الأخرى ذات العلاقة بالمحاسبة, وهذه النسب تدل على أن المستجيبين لهم علاقة وثيقة بموضوع الدراسة؛ مما يعزز من موثوقية الدراسة والنتائج التي تصل إليها، كون هذه التخصصات تساعد المستجيبين في التعامل مع فقرات الاستبانة بجدية وعقلانية ومعرفة تخصصية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- الخبرة العملية

الجدول (4 - 3)

توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	مدير مالي		مدقق داخلي		مدقق خارجي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	1	%1.5	-	-	2	%3.2	3	%1.6
من 5 سنوات- أقل من 10 سنوات	7	%10.8	6	%9.4	5	%8.1	18	%9.4
من 10 سنوات- أقل من 15سنة	17	%26.2	12	%18.8	14	%22.6	43	%22.5
من 15 سنوات- أقل من 20 سنة	14	%21.5	20	%31.2	17	%27.4	51	%26.7
20 سنة فأكثر	26	%40.0	26	%40.6	24	%38.7	76	%39.8
المجموع	65	%100.0	64	%100.0	62	%100.0	191	% 100.

يبين الجدول (4-3) أن (39.8%) من المستجيبين تقع مدة خبرتهم ضمن الفئة (عشرون سنة فأكثر)، مقابل (26.7%)كانت مدة خبرتهم ضمن الفئة من (خمس عشرة سنة إلى عشرين سنة)، وأن (22.5%) كانت ضمن الفئة من (عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة)، وأن (9.4%) كانت ضمن الفئة من (خمس سنوات- أقل من عشر سنوات)، في حين أن(1.6%) كانت مدة خدمتهم تقع ضمن الفئة (أقل من خمس سنوات) وهي أقل نسبة. وتشير النتائج إلى أن معظم المستجيبين يتمتعون بخبرات طويلة نسبياً وهذا مؤشر استقرار وظيفي، وكذلك يمكن القول بأن النسبة الأعلى لأفراد العينة كانت من فئة الخبرات العالية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تفسير هذه النسبة بأن أفراد العينة المستهدفين هم من مستويات عليا متخصصة (مدير مالي ومدقق داخلي ومدقق خارجي)، وهذا يعتبر معززاً و مقوياً للدراسة من حيث موثوقية النتائج والتعامل بجدية مع فقرات الاستبانة، وخاصة إذا ما تم ربط هذا المؤشر مع المؤهل العلمي المرتفع.

4- الشهادات المهنية

الجدول (4 - 4)

توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	مدير مالي		مدقق داخلي		مدقق خارجي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
CPA	2	%3.1	3	%4.7	12	%19.4	17	%8.9
JCPA	5	%7.7	17	%26.6	47	%75.8	69	%36.1
CMA	17	%26.1	15	%23.4	-	-	32	%16.8
أخرى	4	%6.1	3	%4.7	3	%4.8	10	%5.2
لا يوجد	37	%57.0	26	%40.6	-	-	63	%33.0
المجموع	65	%100.0	64	%100.0	62	%100.0	191	%100.0

من خلال الجدول رقم (4-4) الذي يبين لنا خصائص عينة الدراسة وتوزيعها حسب الشهادات المهنية المحصلة، نلاحظ أن غالبية أفراد العينة ممن يحملون الشهادات المهنية، حيث قدرت نسبة حملة الشهادات المهنية (67.0%)، موزعة كما يلي: (36.1%) يحملون شهادة المحاسب القانوني الأردني (JCPA)، و(16.8%) يحملون شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA), و(8.9%) يحملون شهادة المحاسب القانوني المعتمد (أمريكا), و(5.2%) يحملون شهادات مهنية أخرى، في حين لا يحمل (33%) منهم أي شهادة مهنية,

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذه النتائج تشير إلى أن معظم المستجيبين يحملون شهادات مهنية متخصصة في مجال المحاسبة؛ ويمكن تفسير ذلك بأن أفراد العينة المستهدفة هم من مستويات عليا متخصصة, وهذا يعتبر معززاً و مقوياً للدراسة من حيث موثوقية النتائج والتعامل بجدية مع فقرات الاستبانة.

5- متابعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

الجدول (4 - 5)

توزيع أفراد العينة (المستجيبون) حسب متابعة المعايير

الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة

متابعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة	مدير مالي		مدقق داخلي		مدقق خارجي		المجموع	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
مستمرة	15	%23.1	16	%25.0	16	%25.8	47	%24.6
شبه مستمرة	29	%44.6	27	%42.2	31	%50.0	87	%45.5
متوسطة	11	%16.9	10	%15.6	11	% 17.7	32	%16.8
قليلة	8	%12.3	8	%12.5	4	%6.5	20	%10.5
قليلة جدا	2	% 3.1	3	%4.7	-	-	5	%2.6
المجموع	65	%100.0	64	%100.0	62	%100.0	191	%100.0

ويظهر الجدول (4-5) توزيع المستجيبين حسب درجة متابعتهم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة، حيث إن ما نسبته (45.5%) من المستجيبين كانت متابعتهم شبه مستمرة؛ مقابل (24.6%)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المستجيبين كانت متابعتهم مستمرة، يليها (16.8%) من المستجيبين كانت درجة متابعتهم متوسطة، بينما كانت أصغر نسبة هي (2.6%) من المستجيبين كانت درجة متابعتهم قليلة جدا. وهذا يعني بأن (86.9%)من المستجيبين وبتكرار كانت درجة متابعتهم للمعايير تتراوح من متوسطة إلى مستمرة، وهذه نسبة يمكن الاعتماد عليها لما لها من أثر في زيادة موثوقية الإجابات؛ و بما تمكن المستجيبين من التعامل بجدية وبأمانة علمية لدى الإجابة عن فقرات الاستبانة.

(4-2) التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات الدراسة:

فيما يلي عرض للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات كل مجال من مجالات الدراسة:

- أولاً: مجال أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات.

جدول (4-6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات مجال " أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات ".

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	على الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة قبل 2006/1/1؛ عرض معلومات مالية مقارنة لسنة مالية واحدة على الأقل.	4.62	0.49	3	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2	يتوجب قيام الشركة المستحوذة (المشترية) بقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت إليها والالتزامات التي استحقت عليها.	4.10	0.33	7	مرتفعة
3	يتوجب الاعتراف بالشهرة الناتجة عن الاندماج كأصل؛ حيث تسجل بالتكلفة مطروحاً منها أية تعديلات متراكمة ناتجة عن خسائر إعادة التقييم.	4.01	0.20	8	مرتفعة
4	يتوجب قياس دفعات الأسهم الممنوحة للموظفين والتزاماتها حسب القيمة العادلة كما في تاريخ المنح.	3.90	0.40	9	مرتفعة
5	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ فإنه يتوجب قياس تكلفة الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.	4.64	0.48	2	مرتفعة
6	في حال تم التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أخر أو التزام جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.	4.76	0.43	1	مرتفعة
7	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما، ولم يكن ذلك متوفراً سابقاً؛ فإنه يتوجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.	4.29	0.45	6	مرتفعة
8	في حال كان الأصل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ فإنه يتوجب الاعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.	4.48	0.50	5	مرتفعة
9	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ فإنه يتوجب الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.	4.49	0.50	4	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسه بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ فأنه يتوجب قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.	3.86	0.44	10	مرتفعة
11	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية؛ فأنه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.	3.83	0.41	11	مرتفعة
المجال ككل/ أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات		4.27	0.22		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات مجال "أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات" تراوحت بين (3.83-4.76) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (6) "في حال تم التخلص من أصل مالي بكامله، ونتج عن ذلك أصل مالي أخر أو التزام جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة"، بينما كان أدناها للفقرة (11) "في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية، فإنه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.27) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

ويرى الباحث أن هناك تقاربا في الإجابة عن فقرات مجال أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات بين أفراد عينة الدراسة, وقد يعود ذلك إلى أن أفراد العينة لديهم اقتناع بأهمية معايير القيمة العادلة ودورها في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

- ثانياً: أبعاد مجال " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البعد الأول: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات.

جدول (4-7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات ".

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية.	4.35	0.51	2	مرتفعة
2	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة.	4.90	0.32	1	مرتفعة
3	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات ذات قيمة استردادية.	4.32	0.48	3	مرتفعة
4	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.	3.97	0.26	7	مرتفعة
5	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.	3.96	0.24	8	مرتفعة
6	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.	3.99	0.13	5	مرتفعة
7	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.	4.00	0.10	4	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية.	3.99	0.10	5	مرتفعة
	المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية - ملاءمة المعلومات	4.19	0.17		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد "تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات" تراوحت بين (3.96-4.90) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات, حيث كان أعلاها للفقرة (2) "تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية، مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة"، بينما كان أدناها للفقرة (5) "تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.19) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

وتشير النتيجة العامة لهذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المبحوثين.

- البعد الثاني: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق ".

الرقم	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تتميز بعدم التناقض بين بند وآخر وتؤدي إلى المساعدة في تحسين عملية تقييم القرارات الاستثمارية.	4.41	0.50	5	مرتفعة
2	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تتميز بعدم التناقض بين بند وآخر وتؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات.	4.42	0.49	4	مرتفعة
3	تتميز البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بالمصداقية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.	4.72	0.45	1	مرتفعة
4	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تعبر بصدق عن الأحداث المالية مما يؤدي إلى زيادة القدرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات المتعلقة بالقرارات الاستثمارية.	4.13	0.35	6	مرتفعة
5	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق المالية المتعلقة بأداء الشركات وتؤدي إلى زيادة التأثير على القرار المستخدم.	4.10	0.32	7	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6	في ظل تطبيق مفهوم القيمة العادلة تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها.	4.06	0.26	8	مرتفعة
7	يمكن تطبيق مفهوم القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (الأسهم) والمحتفظ بها بنية المتاجرة أو جعلها جاهزة للبيع في بند مستقل ويؤثر إيجاباً على مصداقية عرض المعلومات.	4.52	0.50	2	مرتفعة
8	يمكن تطبيق مفهوم القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (السندات) والمحتفظ بها بنية المتاجرة أو جعلها جاهزة للبيع ومعالجة الفروق الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل والمركز المالي ويزيد من مصداقية عرض المعلومات ويساعد على اتخاذ القرارات التمويلية.	4.49	0.53	3	مرتفعة
	المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية - التمثيل الصادق	4.36	0.19		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق " تراوحت بين (4.06-4.72) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات حيث كان أعلاها للفقرة (3) "تتميز البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بالمصداقية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية"، بينما كان أدناها للفقرة (6) "في ظل تطبيق مفهوم القيمة العادلة تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.36) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

وتشير النتيجة العامة لهذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- البعد الثالث: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة.

جدول (4-9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة ".

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة، تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.	3.99	0.23	3	مرتفعة
2	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.	3.84	0.39	4	مرتفعة
3	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة؛ على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة للتقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات.	4.40	0.52	1	مرتفعة
4	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من أجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء.	4.34	0.56	2	مرتفعة
المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية - قابلية المقارنة		4.14	0.25		مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة " تراوحت بين (3.84-4.40) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات, حيث كان أعلاها للفقرة (3) "توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات محاسبية قابلة للمقارنة، على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة إلى التقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات" ، بينما كان أدناها للفقرة (2) "تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.14) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية.

- البعد الرابع: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية للفهم.

جدول (4-10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " - تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للفهم ".

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	يجب اشتمال التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.	4.86	0.36	1	مرتفعة
2	إن استخدام آخر التقييمات في التقارير المالية من شأنها جعل التقرير المالي مفهوماً من قبل المستخدمين.	4.25	0.43	3	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر؛ عند توفير المعرفة عن الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبية للمستخدمين.	4.27	0.44	2	مرتفعة
4	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين.	4.22	0.47	4	مرتفعة
	المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية - القابلية للفهم	4.40	0.27		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للفهم " تراوحت بين (4.22-4.86) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات, حيث كان أعلاها للفقرة (1) "يجب اشتمال التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي" ، بينما كان أدناها للفقرة (4) "يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.40) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

وتشير النتيجة العامة لهذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة.

- البعد الخامس: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للتحقق.

جدول (4-11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للتحقق".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة إجماع المقيمين على تلك التقديرات من اجل اتخاذ القرارات.	4.01	0.20	5	مرتفعة
2	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تؤدي إلى زيادة قدرة متخذي القرارات الاستثمارية على تحسين القرارات المنوي اتخاذها نتيجة التطابق والتوافق في الأساليب المستخدمة في إعداد تلك التقارير.	4.02	0.18	4	مرتفعة
3	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد التقارير المرحلية المعدة من أكثر من شخص باستخدام نفس الأساليب والتي تزيد من موثوقية المعلومات مما يسهل عملية اتخاذ القرارات.	3.96	0.24	6	مرتفعة
4	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تعمل على زيادة قدرة متخذي القرارات في صنع القرار بإجماع المقيمين حول دقة وصحة تلك المعلومات.	4.17	0.43	3	مرتفعة
5	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (الأسهم) بنية جعلها جاهزة للبيع والإفصاح عنها باستخدام أساليب تم التوصل إليها من شخص آخر مستقل باستخدام نفس الأساليب.	4.41	0.49	1	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6	تمكن البيانات المالية المبينة على أساس القيمة العادلة من معالجة الفروق الناتجة عن التوافق في إعادة تقييم الاستثمارات (مكاسب أو خسائر غير محققة) في بند مستقل في حقوق الملكية ويساعد على اتخاذ القرارات.	4.34	0.51	2	مرتفعة
المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - القابلية للتحقق		4.15	0.21		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للتحقق " تراوحت بين (3.96-4.41) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات, حيث كان أعلاها للفقرة (5) "تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (الأسهم) بنية جعلها جاهزة للبيع والإفصاح عنها باستخدام أساليب تم التوصل إليها من شخص آخر مستقل باستخدام نفس الأساليب" ، بينما كان أدناها للفقرة (3) "تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد التقارير المالية المرحلية المعدة من أكثر من شخص باستخدام نفس الأساليب والتي تزيد من موثوقية المعلومات مما يسهل عملية اتخاذ القرارات"، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.15) بدرجة تقييم مرتفعة أيضاً.

وتشير النتيجة العامة لهذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المدراء الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين .

- البعد السادس: تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب.

جدول (4-12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع فقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب ".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتب	درجة التقييم
1	تمكن البيانات المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير التقارير الفورية اللازمة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب.	4.23	0.45	2	مرتفعة
2	تساهم البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقديم المعلومات لمتخذي القرارات التشغيلية بصورة سلسة وسهلة في وقت مبكر.	4.04	0.27	6	مرتفعة
3	تساهم البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في توفير المعلومات المحاسبية بصورة فورية عند الحاجة إليها من قبل الإدارة العليا لأغراض اتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها.	4.03	0.26	7	مرتفعة
4	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب مما يزيد من تأثير محتوياتها من المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية.	4.16	0.39	4	مرتفعة
5	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير رقابية على الأداء بحيث تمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.	4.13	0.36	5	مرتفعة
6	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد قوائم مالية نهائية عن الوضع المالي في موعدها المحدد لتقديمها لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.	3.95	0.28	8	مرتفعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات حديثة من حيث محتواها لتلبية احتياجات متخذي القرارات وقت الحاجة إليها.	4.28	0.47	1	مرتفعة
8	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير حسب الحاجة إليها (يومية أو أسبوعية أو شهرية) في الوقت المحدد حسب المطلوب لاتخاذ القرارات اللازمة.	4.23	0.45	2	مرتفعة
المجال ككل/تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقاريرالمالية - التوقيت المناسب		4.13	0.23		مرتفعة

يتضح من الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية لفقرات بعد " تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب " تراوحت بين (3.95-4.28) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات حيث كان أعلاها للفقرة (7) "توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات حديثة من حيث محتواها لتلبية احتياجات متخذي القرارات وقت الحاجة إليها" ، بينما كان أدناها للفقرة (6) " تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد قوائم مالية نهائية عن الوضع المالي في موعدها المحدد لتقديمها لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية, وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.13) بدرجة تقييم مرتفعة.

وتشير النتيجة العامة لهذا البعد إلى وجود مستوى مرتفع من التأثير لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية من وجهة نظر أفراد العينة.

(3-4) اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: لا تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لهذه الشركات.

تم اختبار هذه الفرضية عن طريقة تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال / أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات، والجدول (4-13) يوضح ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (4-13): نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) لأهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات.

الفرضية الرئيسية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة ذات أهمية	4.27	.22	مرتفعة	80.44	190	0.00	الرفض

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (T) لمجال أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات بلغت (80.44) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05) والعلامة المعيارية للاختبار (3) حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.27) وبدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على درجة أهمية مرتفعة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها والمطبقة في الشركات، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة. وكذلك على وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) لأهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات وبالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:" تعتبر المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لهذه الشركات".

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

بغرض اختبار هذه الفرضية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات، والجدول (4-14) يوضح ذلك.

جدول (4-14): نتائج تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- ملاءمة المعلومات.

الفرضية الفرعية الأولى	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية	0.345	0.11	25.52	5.05	0.44	00.00	رفض

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ملاءمة المعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.345) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر11٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو ملاءمة المعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على ملاءمة المعلومات المحاسبية. وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=5.05) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار (F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (25.52) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على ملاءمة المعلومات المحاسبية. وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (ملاءمة المعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.44), أي أن العلاقة طردية.

وتؤكد هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

تم اختبار هذه الفرضية بتطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق، والجدول (4-15) يوضح ذلك.

جدول(4-15): نتائج تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق

الفرضية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات الواردة في القوائم المالية	0.559	0.31	86.04	9.27	0.62	0.00	رفض

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.559) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر31٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=9.27) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار (F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (86.04) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05 وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية. وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.62), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التمثيل الصادق، للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، بالتالي ترفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

تم اختبار هذه الفرضية بتطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة، والجدول (4-16) يوضح ذلك.

جدول (4-16): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة.

الفرضية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات الواردة في القوائم المالية	0.446	0.19	46.99	6.85	0.38	0.00	الرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.446) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر19٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية, وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=6.85) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار (F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (46.99) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.38), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

تم اختبار هذه الفرضية بتطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للفهم، والجدول (4-17) يوضح ذلك.

جدول (4-17): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - القابلية للفهم.

الفرضية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات الواردة في القوائم المالية	0.337	0.11	24.24	4.92	0.27	0.00	الرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.337) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر11٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية, وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=4.92) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار(F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (24.24) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.27), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية الفهم للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان، وبالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

تم اختبار هذه الفرضية بتطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية التحقق، والجدول (4-18) يوضح ذلك.

جدول (4-18): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - قابلية التحقق.

الفرضية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات الواردة في القوائم المالية	0.515	0.26	68.37	8.26	0.52	0.00	الرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.515) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر26٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية, وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=8.26) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار (F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (68.37) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.52), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- قابلية التحقق من المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان, بالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

تم اختبار هذه الفرضية بتطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب، والجدول (4-19) يوضح ذلك.

جدول (4-19): نتائج تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression) على بعد / تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - التوقيت المناسب.

الفرضية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	قيمة T	قيمة بيتا (β)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات الواردة في القوائم المالية	0.501	0.25	63.31	7.95	0.48	0.00	الرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.501) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر25٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية, وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=7.95) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار(F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (63.31) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.48), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- التوقيت المناسب, للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان، بالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

وبغرض اختبار الفرضية الرئيسة الثانية تم تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple linear Regression) على المتوسط الكلي لمجالات أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات, والجدول (4-20) يوضح ذلك.

جدول (4-20): نتائج تطبيق تحليل الانحدار البسيط (Simple linear Regressio) على المتوسط الكلي لمجالات أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية للشركات.

الفرضية الرئيسية الثانية	قيمة (R)	قيمة (R^2)	قيمة (F)	الدلالة الإحصائية (f)	قيمة بيتا (β)	قيمة T	الدلالة الإحصائية (t)	نتيجة الفرضية
أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية	0.682	0.46	164.28	0.00	0.45	12.81	0.00	الرفض

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

1- معامل الارتباط (R):

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية وتطبيق معايير القيمة العادلة حيث بلغ معامل الارتباط (0.682) بمستوى معنوية أقل من (0.05).

2- معامل التحديد (R^2):

نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة يفسر 46٪ من التغير الكلي في المتغير التابع وهو جودة المعلومات المحاسبية وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما إلى عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

3- اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t-test) نجد أن المتغير المستقل وهو تطبيق معايير القيمة العادلة ذو تأثير معنوي على جودة المعلومات المحاسبية, وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية إذ بلغ قيمة اختبار معنويته (t=12.81) عند المقارنة مع مستوى الدلالة (sig = 0.000 < 0.05).

4- اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية مدى جودة (صلاحية) توفيق النموذج ككل لتمثيل العلاقة بين المتغيرين تم استخدام اختبار (F-test) وحيث إن قيمة اختبار (F-test) هي (164.28) وهي ذات معنوية عند مقارنة قيمة الدلالة الإحصائية المستخرجة (sig = 0.000 < 0.05) وهي أقل من قيمة مستوى المعنوية 0.05. وهذا يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على جودة المعلومات المحاسبية وأن نموذج الانحدار لتمثيل العلاقة بين المتغيرين معنوي.

5- ميل الانحدار(β):

ويعكس مقدار التغير في المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) عند تغير المتغير المستقل (تطبيق معايير القيمة العادلة) بمقدار وحدة واحدة أي عندما يزداد المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة فإن المتغير التابع يزداد بمقدار (β=0.45), أي أن العلاقة طردية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتدل هذه النتائج على وجود أثر لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية للمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة عمان، بالتالي ترفض الفرضية العدمية و تقبل الفرضية البديلة، لتصبح على النحو التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =0.05) لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتضـمن الفصـل ملخصـاً لنتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث بخصوص قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسـبية للقوائم المالية المنشـورة للشركات الأردنية المدرجة في بورصـة عمان , كما يتضمن مناقشة النتائج في ضوء معطيات الدراسات السابقة والوضع الحالي للشركات الأردنية، بالإضافة إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بتطبيق معايير القيمة العادلة في الشركات الأردنية.

5-1 مناقشة الاستنتاجات

وفيما يلي أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة:

أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات.

أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات، حصلت على درجات تقييم عالية، وهذا يدل على إدراك واضح من قبل أفراد عينة الدراسة لأهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها، وأظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى والخاصة بهذا المجال أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والمطبقة في الشركات المدرجة في بورصة عمان، ذات أهمية من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والمدققين الخارجيين لهذه الشركات. وهذا يتفق مع نتائج دراسة (عواد، 2010) التي أظهرت وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في الأهمية النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها. كما خلصت دراسة (سلوم، ونوري, 2009) إلى أن إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة ليست في مصلحة أسواق رأس المال. كما أشارت دراسة (صالح، 2009) إلى أن معايير الإبلاغ المالي الدولية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متزايدة من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أظهرت نتائج دراسة (Strouhal, et al. 2009) إلى أهمية وملاءمة القياس بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً لإجماع معدي المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية. فيما اختلفت الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (عدس, ونور, 2006) والتي خلصت إلى عدم أهمية تطبيق القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين, وهذا الاختلاف عائد إلى تغير الظروف البيئية المحيطة بالأفراد زمن إجراء الدراسة.

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى والخاصة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات. كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال ملاءمة المعلومات، حصلت على درجات تقييم عالية، وهذا يدل على الموافقة الكبيرة لأفراد عينة الدراسة على محتويات هذه الفقرات حيث يدركون جيداً أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، من خلال إسهامها في جعل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية ومتخذي القرارات, بتوفيرها لمعلومات ذات قيمة تنبؤية عالية واستردادية, وتمكينها من تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية. وتتفق هذه النتيجة مع العديد من نتائج الدراسات السابقة (حسن, 2009), و(صالح, 2009), و(درويش, 2008), و(صيام, 2006), و (George,2010), و (Thomas, et al, 2005. والتي خلصت جميعها إلى أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يوفر خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية, فيما اختلفت مع نتيجة دراسة (Dickinson & Liedtke. 2004)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي توصلت إلى أن استخدام أساس القيمة العادلة في قياس التزامات التأمين لن يرفع من درجة شفافية المعلومات المالية في الإبلاغ المالي, وهذا التباين عائد إلى الاختلاف في مجتمع كل من الدراستين واختلاف الفترة الزمنية بين كلتا الدراستين, كما أن دراسة (Dickinson & Liedtke. 2004), اقتصرت فقط على قطاع التأمين فقط, بينما اشتملت الدراسة الحالية على قطاعات أخرى بالإضافة إلى قطاع التأمين.

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية والخاصة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال التمثيل الصادق، حصلت على درجات تقييم مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة، وهذا يؤكد قدرة أفراد عينة الدراسة على تقدير أهمية تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية من خلال توفير معلومات محاسبية أكثر موثوقية وتعبر بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية المماثلة لها و توفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها. وتوفر معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في التقارير المالية؛ وهي بذلك تعبر عن مدى اكتمال المعلومة، وأنها خالية من الخطأ والتحيز بشكل معقول، و يتم تقديمها بدون تحيز. وقد اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما جاءت به دراسة(صالح, 2009), فيما يتعلق بالآثار الإيجابية لتطبيق معايير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية, واتفقت جزئيا مع نتيجة دراسة (Lantto,2006) في أن تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يوفر معلومات محاسبية تتميز بالموثوقية وذات اعتمادية عالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما اختلفت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (حسن, 2009) والتي بين فيها أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة لا يوفر خاصية الموثوقية بأبعادها الثلاثة. ويرى الباحث أن سبب هذا التباين في النتائج يعود إلى تأثير ممارسات المحاسبة الابتكارية على جودة التقارير المالية, والذي لم تتناوله الدراسة الحالية.

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والخاصة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية المقارنة للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال القابلية للمقارنة، حصلت على درجات تقييم مرتفعة من قبل أفراد عينة الدراسة، وهذا يشير إلى موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على محتويات فقرات هذا البعد والخاصة بقابلية المقارنة، وأن تطبيق معايير القيمة العادلة سيمكن مستخدمي التقارير المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة والشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة. وتقاربت نتائج الدراسة بهذا الشأن مع نتيجة دراسة (Chatham,2008) في مجال الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتأثيره الإيجابي على صفة قابلية المقارنة, ومع نتيجة دراسة (سلوم, ونوري, 2009) والتي توصلت إلى أن إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة سيضعف من خاصية المقارنة, وتتباين هذه النتيجة مع نتائج دراسة (SEC, 2008) فيما يتعلق بالتأثير السلبي لتطبيق محاسبة القيمة العادلة على القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية في حال غياب السوق النشطة والأسعار المعلنة, وهذا التباين مرده إلى اختلاف المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة المطبقة في كلتا الدراستين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والخاصة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال القابلية للفهم كانت جميعها بدرجة تقييم مرتفعة، وهذا يشير إلى موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على محتويات فقرات هذا البعد، وبالتالي يمكن القول بأن أفراد عينة الدراسة مدركون بأن تطبيق معايير القيمة العادلة سيمكن من استخدام أحدث التقييمات في التقارير المالية مما يوفر تقارير مالية تكون قابلة للفهم من قبل المستخدمين, كما توفر التقارير المالية المبنية على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملائمة لحاجات المستخدمين, شرط اشتمال التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة والخاصة بقياس أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال قابلية التحقق كانت جميعها بدرجة تقييم مرتفعة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يدل على إدراك المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين للآثار الإيجابية لتطبيق معايير القيمة العادلة من خلال تمكينها من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة إجماع المقيمين على تلك التقديرات من أجل اتخاذ القرارات, ومن إعداد تقارير مالية تتم الإفادة منها من قبل مستخدميها في اتخاذ القرارات الرشيدة. نتيجة التطابق والتوافق في الأساليب المستخدمة في إعداد تلك التقارير وإجماع المقيمين حول دقة وصحة المعلومات المحاسبية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Broadley, 2007) بشأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة وأثرها الإيجابي على خاصية قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية شرط وجود سوق نشطة. فيما اختلفت مع دراسة (Thomas, et al, 2005) والتي توصلت إلى أن استخدام التكلفة التاريخية لقياس الممتلكات والمعدات والمصانع أفضل بالنسبة لخاصية قابلية التحقق, ويرجع أسباب هذا الاختلاف من وجهة نظر الباحث إلى اختلاف الظروف البيئية والزمنية المحيطة بالأفراد المشاركين في الدراسة.

أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية.

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة والخاصة بأثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات. كما أظهرت النتائج أن الفقرات المخصصة لقياس تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في مجال التوقيت المناسب حصلت على درجة تقييم مرتفعة، وهذا يدل على أن تطبيق معايير القيمة العادلة سيمكن من توفير التقارير الفورية اللازمة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب, ويساهم في توفير المعلومات لمتخذي القرارات بصورة سلسلة عند الحاجة إليها, إضافة إلى تمكين البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد القوائم المالية في موعدها المحدد. وتلاقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Thomas, et al, 2005) والتي توصلت إلى أن قياس الممتلكات والمعدات والمصانع بالقيمة العادلة أفضل بالنسبة لخاصية التوقيت المناسب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

1- تعتبر معايير محاسبة القيمة العادلة ذات أهمية ومتميزة؛ من وجهة نظر المديرين الماليين والمدققين الداخليين والخارجيين في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

2- توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان من وجهة نظر عينة الدراسة. وكان هذا التأثير لصالح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملاءمة، التمثيل الصادق, القابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، قابلية التحقق، والتوقيت المناسب.

3- إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من شأنه أن ينعكس إيجابا وبشكل واضح على ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الأردنية، وبالتالي تلبي احتياجات مستخدمي التقارير المالية وتحسن من قدرة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة.

4- سيوفر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة للشركات الأردنية معلومات محاسبية أكثر موثوقية وتعبر بصدق وأمانة عن الحقائق والأحداث المالية المماثلة لها و توفر التوافق بين القيم والأرقام المحاسبية مع الأحداث الاقتصادية والمالية التي تم قياسها والتقرير حولها. وتوفر كذلك معلومات عن آخر التقييمات والتوقعات لبنود القوائم المالية المشمولة في التقارير المالية؛ تتصف بخصائص الكمال والحيادية والخلو من الأخطاء.

5- إن الالتزام بتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات سيمكن من اجراء المقارنات للقوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس الشركة, ومقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة من خلال تحسين قدرتهم على اتخاذ قراراتهم وبشكل سليم, وتتبع أداء الشركات ومركزه المالي من فترة إلى أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة من شأنه أن ينعكس إيجابا على قابلية فهم المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، وبالتالي سيتوفر لمستخدمي التقارير المالية معلومات محاسبية مهمة وملائمة و بعيدة عن التعقيد والصعوبة في الفهم.

7- إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة يؤثر إيجابا على قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، بما يؤكد للمستخدمين بأن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التي تقصد تمثيلها.

8- إن تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة يؤثر إيجابا على التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات، من خلال تمكين مستخدمي التقارير المالية من الحصول على التقارير المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناءً على تلك المعلومات.

2-5 التوصيات

وفي ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة؛ فإن الباحث يوصي بالآتي:

1- متابعة وتطبيق التعديلات والتعليمات الخاصة بالقيمة العادلة التي يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل الجهات المعنية، حتى لا يكون هنالك أي مجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية في تقدير القيمة العادلة، وللتحيز في عملية قياس البيانات المالية المعدة وفقاً للقيمة العادلة.

2- ضرورة قيام الشركات بالبحث والتحري الدقيق عن المشاكل والصعوبات التي تواجه تطبيق مفهوم القيمة العادلة، وبخاصة التي تم استعراضها في هذا البحث والعمل على تذليلها ومعالجتها.

3- ضرورة قيام الشركات بتأهيل وتدريب الموظفين والعاملين في الإدارات ذات الصلة لتمكينهم من تطبيق مفاهيم القيمة العادلة بشكل سليم وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة.

4- ضرورة قيام الباحثين من أكاديميين ومهنيين بإجراء المزيد من البحوث والدراسات للوصول إلى أفضل صيغة لتطبيق القيمة العادلة في الشركات الأردنية والقطاعات الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5- ضرورة أن يكون هنالك توحيد وانسجام بين متطلبات تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموجهة نحو محاسبة القيمة العادلة في الشركات وبين متطلبات تطبيق الأنظمة والقوانين والتشريعات المحلية المختلفة (الضريبة, المالية, النظم الداخلية) مع مستوى الوحدات وإنهاء حالة التناقص بين ما هو مفروض تطبيقه والالتزام به من قبل القوانين المحلية وما يتوجب تطبيقه والأخذ به من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وإصدار دليل ينسق هذه المعايير ويزيل اللبس والغموض إن وجد، وتوضيح آلية تطبيق القيمة العادلة في كافة المجالات المناسبة.

6- زيادة فاعلية دور هيئة الأوراق المالية في الرقابة والتدقيق على التزام الشركات الأردنية بالتطبيق السليم للتعليمات المطلوبة الخاصة بمعايير محاسبة القيمة العادلة وللقوانين والأنظمة والتعليمات الوطنية ذات العلاقة بما يضمن سلامة البيانات المالية الصادرة عن تلك الشركات.

7- تنظيم لقاءات ومؤتمرات وورش عمل من قبل هيئة الأوراق المالية مع القطاعات الاقتصادية والمهنية والجهات الحكومية والرقابية ذات العلاقة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك قبل تطبيق أي معيار محاسبي جديد أو تعديله والوقوف على مدى الحاجة الوطنية لإصدار أية تعليمات تتدخل أو تعدل من تعليمات تلك المعايير بما يضمن سلامة أثر تلك التعليمات في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

8- مراجعة تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية بخصوص اعتماد مبدأ الكلفة عند تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (40) المتعلق بالعقارات الاستثمارية والأخذ بالاعتبار احتمالات انخفاض قيمة الاستثمارات العقارية كما هو حاصل حاليا بسبب الأزمة المالية العالمية.

9- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية المتعلقة بهذا الموضوع نورد منها ما يلي:-

- دراسة مدى ملاءمة محاسبة القيمة العادلة في الإفصاح عن المخاطر.
- دراسة دور ومسؤوليات مراجع الحسابات تجاه مراجعة قياسات القيمة العادلة.
- دراسة الجوانب الضريبية لمحاسبة القيمة العادلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والملاحق

أولاً: المراجع

1- المراجع العربية

2- المراجع الأجنبية

ثانياً: الملاحق

1- أسماء الشركات المدرجة في بورصة عمان والتي تم اختيارها كعينة للدراسة

2- استبانة الدراسة

3- قائمة محكمي الاستبانة

4- مكاتب التدقيق الخارجي للشركات التي تم اختيارها كعينة للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

1- ابوسليم، خليل. (2007). *تطوير إستراتيجية مقترحة لمعالجة مشاكل تطبيق مفهوم القيمة العادلة على الأصول المالية وتأثير ذلك على قرارات الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية الأردنية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة العلوم المالية والمصرفية, عمان, الأردن.

2- أبونصار، محمد, وحميدات، جمعة. (2009). *معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية* (ط. 2). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

3- الجعارات، خالد. (2004). *قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان, الأردن.

4- الجعارات، خالد. (2004). *وضع معيار محاسبي معدل للمعيار رقم 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول وأثر ذلك على تحسين الصفات النوعية للمعلومات المحاسبية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية, عمان, الأردن.

5- جمعة، أحمد, وخنفر، مؤيد. (2006). *المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

6- حسانين، أحمد. (2009). دراسة استطلاعية لمدى تحقيق المعايير المحاسبية لمفهوم العدالة في القياس والإفصاح عن المشتقات المالية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*, 2 (2), 295- 354

.7- حسن, سيد. (2009). تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية. *مجلة الفكر المحاسبي*, 22, 477 - 572.

8- الحفناوي، محمد. (2002). *نظم المعلومات المحاسبية*(ط.1). عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9- حميدات, جمعه. (2004). *مدى التزام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بمعايير الإفصاح الواردة في معايير المحاسبة الدولية وتعليمات هيئه الأوراق المالية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعه عمان العربية, عمان, الأردن.

10- الخطيب، حازم، والقشي، ظاهر. (2004). توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد. *مجلة الزيتونة للبحوث العلمية*، 2 (2), 62-75.

11- درويش, عبدالناصر. (2008). تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 31(2), 179- 228.

12- دهمش, نعيم, وأبوزر, عفاف. (2004). *اتجاه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

13- ربابعة, محمد. (2010). *نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا للمعايير الدولية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية, عمان، الأردن.

14- رفاعه, تامر. (2010). أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*, 26(1), 617-653.

15- السعافين, هيثم. (2004). *القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السادس لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

16- السعافين, هيثم. (2006). *مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17- سلوم، حسن, ونوري، بتول. (2009). *دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة الزرقاء, الأردن.

18- الشرع، مجيد. (2006). *تأثير التقييم بالقيمة العادلة للأدوات المالية في العمل المصرفي دراسة تطبيقية على المصارف الأردنية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

19- الشيرازي، عباس. (1990). *نظرية المحاسبة* (ط.1). الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.

20- صالح, رضا. (2009). أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية. *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*, 46(2), 39-98.

21- الصبان، محمد. (2003). *المحاسبة المتوسطة، الإطار الفكري والعملي للمحاسبة كنظام للمعلومات*.القاهرة: الدار الجامعية.

22- صيام، وليد.(2006). *أثر تطبيق القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان, الأردن.

23- الطرايرة, جمال. (2005). *التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية, عمان, الأردن.

24- عبدالوهاب, وائل. (2009). إيجابية الأزمة المالية العالمية في تفعيل أدوات القياس المحاسبي. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*,1.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25- عدس, نائل, ونور, عبدالناصر. (2006). *القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

26- العفيف، جمال. (2010). *نموذج مقترح لقياس أثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية, عمان، الأردن.

27- عواد، روحي. (2010). *محاسبة القيمة العادلة وآثرها على الأزمة المالية العالمية*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الوسط، عمان، الأردن.

28- القشي, ظاهر. (2003). *مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الالكترونية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة, جامعة عمان العربية, عمان, الأردن.

29- القشي، ظاهر. (2008). أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. *المجلة العربية للإدارة*، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، القاهرة, مصر.

30- القشي, ظاهر, وكراجه, أشرف. (2006). *مدى قدرة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في شركات الخدمات المالية الأردنية على التكيف مع طرق القياس بوساطة القيمة العادلة*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني السابع جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين, عمان, الأردن.

31- القطاونة، عادل. (2005). *تأثير تطبيق القيمة العادلة على جودة البيانات المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة أسهمها في بورصة عمان ضمن السوق الأول*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

32- مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2003). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية* (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). عمان: مجموعة طلال أبوغزالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33- مجلس معايير المحاسبة الدولية. (2011). *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية* (ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين). عمان: مجموعة طلال أبوغزالة.

34- مطر, محمد, والسويطي, موسى. (2006). *أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات المالية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

35- مطر، محمد، ونور، عبدالناصر، والقشي، ظاهر. (2009). *العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية*. بحث مقدم في المؤتمر العلمي الثالث لكلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الإسراء، الأردن.

36- المليجي، هشام. (2009). فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلى الأزمة المالية العالمية. *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*, 1, 207- 253.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

English References

1- Aris C. Malantic. (2010, August 23). *New Financial Instruments Accounting: Toward Reduced* Complexity. Retrieved March 12, 2012 from www.sgv.ph.

2- Beest, F. V., Braam, G., & Boelens, S. (2009, April). *Quality of Financial Reporting: Measuring Qualitative Characteristics*. Retrieved March 6, 2012 from http://www.ru.nl/nice/workingpapers.

3- Benston, George. (2008). The Shortcomings of Fair-Value Accounting Described in SFAS 157. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(2), 101-114.

4- Bens, D. A., & Heltzer, W. (2005, March). *The Information Content And Timeliness of Fair Value Accounting: Good Will Write-offs Before, During & After Implementation of SFAS 142*. Retrieved January 12, 2012 from http://www.ssrn.com.

5- Bertoni, M., & Rosa, B. D. (2005, April). *Comprehensive Income, Fair Value & Conservatism: A Conceptual Framework for Reporting Financial*. Research presented to the Fifth international conference of European integrations (competition and cooperation) of the Faculty of economics at the university Rijeka, Croatia.

6- Broadley, P. (2007). Discussion of Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or a Minus*?* *Accounting & Business Research*, 37(3), 45-48.

www.manaraa.com

7- Chatham, Michael. D. (2008). Assessing the Extent of Compliance with International Accounting Standards. *Journal of International Business Research*, 7(1), 61- 90.

8- Danbolt, J., & Rees, W. P. (2004). *Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions*. *European Accounting Review,* Retrieved August 24, 2011, from Glasgow University Web site: http://www.lib.gla.ac.uk/.

9- Dickinson, G., & Liedtke, P. (2004). Impact of Fair Value Financial Reporting Systems on Insurance Companies**.** *Journal of Geneva papers*, 29(3), 540- 581.

10- Dietrich, J., Harris, M., & Muller, K. (2000). The Reliability of Investment Property Fair Value Estimates. *Journal of Accounting and Economics*, 30(2), 134.

11- George, L. (2010). International Financial Reporting Standards and the Quality of Financial Statement Information. *International Review of Financial Analysis*, 19(3), 193-204.

12- Herrmann, D., Thomas, W. B., & Saudagaran, S. M. (2006, March). *The*

Quality of Fair Value Measures for Property, Plant, and Equipment. Retrieved May 11, 2011 from Http:// www.ssrn.com.

13- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2002). *Intermediate Accounting*

www.manaraa.com

(9th Ed.). New York: John Wiley Inc.

14- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2005). *Intermediate Accounting* (12th Ed). New York: John Wiley Inc.

15- Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2010). *Intermediate Accounting*: IFRS Edition (1st Ed). New York: John Wiley Inc.

16- Krumwied, T., Scadding, R. M., & Stevens, C. D. (2008). Mortgage-Backed Securities and Fair Value Accounting. *The CPA journal*, 30-38.

17- Lantto, A. M. (2006, March 12). *Does IFRS Improve the Usefulness of Accounting Information in a Code-Law Country***?** Retrieved January 15, 2012 from Http:// www.ssrn.com.

18- Lockyer, Sarah. E. (2002). Fair Value Method of Accounting has Limits: fed governor. *American Banker*, 167(215), p. 4.

19- Mensah, M. O., Nguyen, H. V., & Prattipati, S. N. (2006). Transparency in Financial Statements: A Conceptual Framework from a User Perspective. *Journal of American Academy of Business*, 9(2), 47-51.

20- Renders, A., & Gaeremynck, A. (2005). The Impact of Legal and Voluntary Investor Protection on the Early Adoption of International Financial Reporting Standards. *Journal De Economist*, 155(1), 49-72.

www.manaraa.com

21- Rezaee, Z. (2009). Restoring public Trust in the Accounting Profession by Developing Anti- Fraud Education Programs, and Auditing. *Managerial Auditing Journal*, 19(1), 134-148.

22- Ronen, J. (2006). A proposed Corporate Governance Reform: Financial Statements Insurance. *Engineering and Technology Management*, 23(1-2), 130-146.

23- Strouhal, J., Bonaci, C. G., & Matis, D. (2009). Fair Value Accounting for Financial Instruments**:** An Historical Perspective. *Journal of International advances in Economic Research***,** 15(4), 490-491.

24- The Securities and Exchange Commission. (2008). Report and

Recommendations Pursuant to Section 133 of the Emergency Economic

Stabilization Act of 2008: *Study on Mark-To-Market Accounting*. Release Date: December 30, 2008, in Washington, D.C, and Retrieved March 11, 2011 from http: //www.sec.gov/news/studies/2008/marketomarket123008.

25- Tower. G. (2004). *Fair Value Accounting for Financial Instrument: Australian versus Singaporean Preparer Perspective*. Paper presented In AFAANZ Annual Meeting, Melbourne.

www.manaraa.com

26- Vaassen, E. H. J. (2002). *Accounting Information Systems – Managerial Approach* (1st Ed.). Wiley.

27- Willis, D. W. (2002). *Financial Assets and Liabilities Fair Value or Historical Cost**?*** Financial Accounting Standard Board Project.

28- Yang, Z., Rohrbach, K., & Chen, S. (2005). The Impact of Standard Setting on Relevance and Reliability of Accounting Information: Lower of Cost or Market Accounting Reforms in Chin**a**. *Journal of International Financial Management and Accounting,* 16(3), 194-228.

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء الشركات الأردنية (عينة الدراسة)

الرقم	اسم الشركة	القطاع
1	البنك التجاري الأردني	المالي
2	بنك الاستثمار العربي الأردني	المالي
3	بنك الإتحاد	المالي
4	بنك الأردن	المالي
5	بنك القاهرة عمان	المالي
6	القدس للتأمين	المالي
7	المنارة للتأمين	المالي
8	الشرق الأوسط للتأمين	المالي
9	التأمين الأردنية	المالي
10	الشرق العربي للتأمين	المالي
11	التأمين الوطنية	المالي
12	الضامنون العرب	المالي
13	دراكم للاستثمار	الخدمات
14	المحفظة الوطنية للأوراق المالية	الخدمات
15	الموارد للتنمية والاستثمار	الخدمات
16	الضمان للاستثمار	الخدمات
17	العربية للاستثمارات المالية	الخدمات
18	المتحدة للاستثمارات المالية	الخدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19	المحفظة العقارية الاستثمارية	الخدمات
20	بيت الاستثمار للخدمات المالية	الخدمات
21	العقارية الأردنية للتنمية	الخدمات
22	الأمل للاستثمارات المالية	الخدمات
23	الأولي للتمويل	الخدمات
24	السلام الدولية للنقل والتجارة	الخدمات
25	البنك الاستثماري	الخدمات
26	الأردن الأولي للاستثمار	الخدمات
27	الأردن دبي للأملاك	الخدمات
28	الركائز للاستثمار	الخدمات
29	العربية للمشاريع الاستثمارية	الخدمات
30	العبور للشحن والنقل	الخدمات
31	الدولية للاستثمارات الطبية	الخدمات
32	الإقبال للاستثمار	الخدمات
33	عنوان للاستثمار	الخدمات
34	المستقبل العربية للاستثمار	الخدمات
35	المجموعة الاستشارية الاستثمارية	الخدمات
36	الأمين للاستثمار	الخدمات
37	تطوير العقارات	الخدمات
38	الثقة للاستثمارات الأردنية	الخدمات
39	الأهلية للمشاريع	الخدمات
40	الجنوب للالكترونات	الخدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41	المعاصرون للمشاريع الإسكانية	الخدمات
42	مجمع الضليل الصناعي العقاري	الخدمات
43	الشرق الأوسط للاستثمارات المتعددة	الخدمات
44	سبانك للاستثمار	الخدمات
45	أمواج العقارية	الخدمات
46	آفاق للطاقة	الخدمات
47	تهامة للاستثمارات المالية	الخدمات
48	الأردنية للإدارة والاستشارات	الخدمات
49	العالمية للوساطة والأسواق المالية	الخدمات
50	البتراء للتعليم	الخدمات
51	المتخصصة للتجارة والاستثمارات	الخدمات
52	شيركو للأوراق المالية	الخدمات
53	عمون الدولية للاستثمارات المتعددة	الخدمات
54	حديد الأردن	الصناعة
55	الألبان الأردنية	الصناعة
56	العامة للتعدين	الصناعة
57	الوطنية لصناعة الصلب	الصناعة
58	الأردنية لصناعة الأنابيب	الصناعة
59	الصناعات الكيماوية الأردنية	الصناعة
60	الأردنية للصناعات الخشبية	الصناعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

61	مصانع الإسمنت الأردنية	الصناعة
62	الموارد الصناعية الأردنية	الصناعة
63	الصناعات الهندسية العربية	الصناعة
64	العربية للصناعات الكهربائية	الصناعة
65	الوطنية لصناعات الألمونيوم	الصناعة
66	البترول الوطنية	الصناعة
67	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة	الصناعة
68	الأردنية لإنتاج الأدوية	الصناعة
69	الألبسة الأردنية	الصناعة
70	مصانع الكابلات المتحدة	الصناعة
71	المتحدة لصناعة الحديد والصلب	الصناعة
72	القدس للصناعات الخرسانية	الصناعة
73	الإتحاد للصناعات المتطورة	الصناعة
74	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة	الصناعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2) استبانة بحث

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية

كلية الأعمال

قسم المحاسبة

الموضوع: استبانة بحث

السيد الفاضل

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان حول " قياس أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية المنشورة", حيث تتضمن الدراسة تحليلاً مفصلاً للجوانب النظرية لمفاهيم ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة ومدى الالتزام بها. وأبعاد تطبيقها على الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول الثابتة و الأصول الأخرى؛ وما لهذا من تأثيرات وتداعيات على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

لذا؛ نرجو من حضرتكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة وإعطائها الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، مع التأكيد على سرية المعلومات التي ستقدمونها، حيث أنها ستعالج لغايات البحث العلمي فقط.

شاكراً لكم تعاونكم ومقدراً حسن اهتمامكم وسعة صدركم..

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول: معلومات عامة

يرجى اختيار الإجابة المناسبة عن طريق تحديد المكان المناسب:

مدير مالي **مدقق داخلي** **مدقق خارجي**

اسم الشركة \ المؤسسة :

1- المؤهل العلمي:-

دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	أخرى؛ يرجى ذكره:

2- التخصص العلمي:-

محاسبة	إدارة أعمال	مالية ومصرفية	اقتصاد	أخرى

3- الخبرة العملية:-

أقل من 5 سنوات	5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	20 سنة فأكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4- الشهادات المهنية:-

CPA	JCPA	CMA	أخرى، اذكرها	لا يوجد

5- ما هي درجة المتابعة والاطلاع على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ؟

مستمرة	شبه مستمرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا

القسم الثاني: الاستبانة.

تتكون هذه الاستبانة من سبعة أجزاء متتابعة؛ راجياً من حضرتكم التكرم بالإجابة على الأسئلة والبنود الواردة فيها بكل موضوعية وأمانة حتى تحقق الدراسة أهدافها.

الجزء الأول	يرجى تحديد أهمية المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة وأساليب قياسها المطبقة في الشركات؛ وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:					
الرقم	البيان	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
-1	على الشركات التي تتبنى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة قبل 2006\1\1 عرض معلومات مالية مقارنة لسنة مالية واحدة على الأقل.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-2	يتوجب قيام الشركة المستحوذة (المشترية) بقياس تكلفة الاندماج بالقيمة العادلة للأصول التي انتقلت إليها والالتزامات التي استحقت عليها.					
-3	يتوجب الاعتراف بالشهرة الناتجة عن الاندماج كأصل؛ حيث تسجل بالتكلفة مطروحاً منها أية تعديلات متراكمة ناتجة عن خسائر إعادة التقييم.					
-4	يتوجب قياس دفعات الأسهم الممنوحة للموظفين والتزاماتها حسب القيمة العادلة كما هي في تاريخ المنح.					
-5	في حال مبادلة أصل غير ملموس بآخر غير مشابه له؛ فإنه يتوجب قياس تكلفة الأصل غير الملموس بالقيمة العادلة للأصل المستلم.					
-6	في حال تم التخلص من أصل مالي بكامله, ونتج عن ذلك أصل مالي أخر أو التزام جديد, فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-7	في حال توفر مقياس موثوق للقيمة العادلة لأصل ما, ولم يكن ذلك متوفرا سابقاً؛ فإنه يتوجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة.					
-8	في حال كان الأصل المالي أو الالتزام المالي محتفظاً به لغايات المتاجرة؛ فإنه يتوجب الاعتراف بفروق القيمة العادلة كربح أو خسارة في قائمة الدخل.					
-9	في حال كان الأصل المالي متوفراً للبيع؛ فإنه يتوجب الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في حساب الأثر المتراكم للتغير في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية.					
-10	في حال تحويل استثمارات عقارية مقاسه بالقيمة العادلة إلى عقارات مشغولة من قبل المالك؛ فأنه يتوجب قياس التكلفة لهذه العقارات حسب قيمتها العادلة بتاريخ التحويل.					
-11	في حال تحويل عقارات مشغولة من قبل المالك إلى استثمارات عقارية؛ فأنه يتوجب قياسها بالقيمة العادلة في تاريخ التحويل.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثاني	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - ملاءمة المعلومات					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-12	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة تنبؤية عالية .					
-13	تعتبر القيمة العادلة للأدوات المالية أكثر ملاءمة لاحتياجات مستخدمي المعلومات المالية, مع مراعاة أساس التكلفة والعائد عند اختيار أسلوب قياس القيمة العادلة.					
-14	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات ذات قيمة استردادية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-15	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة الدائنين في اتخاذ قرارات الائتمان.					
-16	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار.					
-17	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
-18	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير توقيت التدفقات النقدية المستقبلية للشركة.					
-19	تساعد البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقدير درجة تأكيد التدفقات النقدية المستقبلية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الثالث	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – التمثيل الصادق.					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-20	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تتميز بعدم التناقض بين بند وآخر وتؤدي إلى المساعدة في تحسين عملية تقييم القرارات الاستثمارية .					
-21	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تتميز بعدم التناقض بين بند وأخر وتؤدي إلى زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرارات .					
-22	تتميز البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة بالمصداقية والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-23	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تعبر بصدق عن الأحداث المالية مما يؤدي إلى زيادة القدرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات المتعلقة بالقرارات الاستثمارية .					
-24	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية معبرة بصدق وأمانة عن الحقائق المالية المتعلقة بأداء الشركات وتؤدي إلى زيادة التأثير على القرار المستخدم.					
-25	في ظل تطبيق مفهوم القيمة العادلة تتطابق الأرقام المالية المستخرجة من نظام المعلومات المحاسبية من حيث الجوهر والمضمون مع الأوضاع المالية التي انبثقت عنها.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-26	يمكن تطبيق مفهوم القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (الأسهم) والمحتفظ بها بنية المتاجرة أو جعلها جاهزة للبيع في بند مستقل يؤثر إيجابا على مصداقية عرض المعلومات.					
-27	يمكن تطبيق مفهوم القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (السندات) والمحتفظ بها بنية المتاجرة أو جعلها جاهزة للبيع ومعالجة الفروق الناتجة عن إعادة التقييم في بيان الدخل والمركز المالي يزيد من مصداقية عرض المعلومات ويساعد على اتخاذ القرارات التمويلية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الرابع	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – قابلية المقارنة:					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-28	لدى تطبيق معايير القيمة العادلة لأول مرة؛ تحقق البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة خاصية المقارنة للمعلومات المحاسبية.					
-29	تسمح التقلبات في الأسعار السوقية لكل من معدلات الفائدة وأسعار الأوراق المالية وأسعار الاستثمارات العقارية بإجراء المقارنات بين المعلومات المحاسبية الناتجة عن التقييم العادل لمثل هذه البنود.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-30	البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة توفر معلومات محاسبية قابلة للمقارنة؛ على الرغم من عدم توحيد أساس تصنيف البنود الخاضعة للتقييم العادل ضمن مجموعة محددة في كل الشركات.					
-31	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة المستخدمين من إجراء المقارنات الزمنية والمكانية من اجل التقييم النسبي للمركز المالي والأداء					
الجزء الخامس	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية- القابلية للفهم :					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-32	يجب شمول التقارير المالية على كافة المعلومات المحاسبية حتى لو كانت معقدة وصعبة الفهم على المستخدم العادي.					
-33	إن استخدام آخر التقييمات في التقارير المالية من شأنها جعل التقرير المالي مفهوماً من قبل المستخدمين.					
-34	يكون التقرير المالي مفهوماً بشكل أكبر؛ عند توفر المعرفة في الأعمال والأنشطة الاقتصادية والمحاسبة للمستخدمين					
-35	يوفر التقرير المالي المبني على أساس القيمة العادلة كافة المعلومات المهمة والملاءمة لحاجات المستخدمين .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء السادس	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – القابلية للتحقق :					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-36	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية نتيجة إجماع المقيمين على تلك التقديرات من أجل اتخاذ القرارات .					
-37	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تؤدي إلى زيادة قدرة متخذي القرارات الاستثمارية على تحسين القرارات المنوي اتخاذها نتيجة التطابق والتوافق في الأساليب المستخدمة في إعداد تلك التقارير .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-38	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد التقارير المالية المرحلية المعدة من أكثر من شخص باستخدام نفس الأساليب والتي تزيد من موثوقية المعلومات مما يسهل عملية اتخاذ القرارات .					
-39	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد تقارير مالية تعمل على زيادة قدرة متخذي القرارات في صنع القرار بإجماع المقيمين حول دقة وصحة تلك المعلومات.					
-40	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من قياس الاستثمارات بالأدوات المالية (الأسهم) بنية جعلها جاهزة للبيع والإفصاح عنها باستخدام أساليب تم التوصل إليها من شخص آخر مستقل باستخدام نفس الأساليب .					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-41	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من معالجة الفروق الناتجة عن التوافق في إعادة تقييم الاستثمارات (مكاسب أو خسائر غير محققة) في بند مستقل في حقوق الملكية ويساعد على اتخاذ القرارات.					

الجزء السابع	يرجى تحديد تأثير تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المتعلقة بالقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية – التوقيت المناسب :					
الرقم	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
-42	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير التقارير الفورية اللازمة لمتخذي القرارات في الوقت المناسب.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-43	تساهم البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في تقديم المعلومات لمتخذي القرارات التشغيلية بصورة سلسة وسهلة في وقت مبكر.					
-44	تساهم البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة في توفير المعلومات المحاسبية بصورة فورية عند الحاجة إليها من قبل الإدارة العليا لأغراض اتخاذ القرارات على اختلاف أنواعها .					
-45	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب مما يزيد من تأثير محتوياتها من المعلومات على اتخاذ القرارات الإدارية					
-46	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير رقابية على الأداء بحيث تمكن من اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-47	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من إعداد قوائم مالية نهائية عن الوضع المالي في موعدها المحدد لتقديمها لمجلس الإدارة لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.					
-48	توفر البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة معلومات حديثة من حيث محتواها لتلبية احتاجات متخذي القرارات وقت الحاجة إليها.					
-49	تمكن البيانات المالية المبنية على أساس القيمة العادلة من توفير تقارير حسب الحاجة إليها (يومية أو أسبوعية أو شهرية) في الوقت المحدد حسب المطلوب لاتخاذ القرارات اللازمة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملحق (3)

أسماء السادة محكمي الاستبانة

الاسم	موقع العمل
1- الأستاذ الدكتور بشير عبدالعظيم البنا	جامعة عمان العربية
2- الأستاذ الدكتور يسري أمين سامي	جامعة عمان العربية
3-الدكتور هيثم العبادي	جامعة عمان العربية
4- الدكتور نمرالسليحات	جامعة عمان العربية
5- الدكتور أسامة عبدالمنعم	جامعة الزرقاء الخاصة
6- الدكتور حسني الشطرات	جامعة الزرقاء الخاصة
7- الدكتور رأفت سلامة	جامعة البلقاء التطبيقية
8- الدكتورأحمد يوسف كلبونة	جامعة البلقاء التطبيقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (4)

كشف بمكاتب التدقيق الخارجي للشركات موضوع عينة الدراسة

الرقم	المدقق الخارجي	الشركة
1	آرنست ويونغ	البنك التجاري الأردني
2	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	بنك الاستثمار العربي الأردني
3	آرنست ويونغ	بنك الإتحاد
4	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	بنك الأردن
5	آرنست ويونغ	بنك القاهرة عمان
6	المهنيون العرب	القدس للتأمين
7	القواسمي وشركاه	المنارة للتأمين
8	آرنست ويونغ	الشرق الأوسط للتأمين
9	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	التأمين الأردنية
10	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	الشرق العربي للتأمين
11	آرنست ويونغ	التأمين الوطنية
12	المهنيون العرب	الضامنون العرب
13	آرنست ويونغ	دراكم للاستثمار
14	إبراهيم العباسي وشركاه	المحفظة الوطنية للأوراق المالية
15	غوشه وشركاه	الموارد للتنمية والاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16	آرنست ويونغ	الضمان للاستثمار
17	آرنست ويونغ	العربية للاستثمارات المالية
18	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	المتحدة للاستثمارات المالية
19	المجموعة المهنية العربية	المحفظة العقارية الاستثمارية
20	مجموعة العباسي الدولية	بيت الاستثمار للخدمات المالية
21	المجموعة المهنية العربية	العقارية الأردنية للتنمية
22	غوشه وشركاه	الأمل للاستثمارات المالية
23	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	الأولي للتمويل
24	القواسمي وشركاه	السلام الدولية للنقل والتجارة
25	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	البنك الاستثماري
26	القواسمي وشركاه	الأردن الأولي للاستثمار
27	آرنست ويونغ	الأردن دبي للأملاك
28	طلال أبوغزالة وشركاه الدولية	الركائز للاستثمار
29	المهنيون العرب	العربية للمشاريع الإستثمارية
30	آرنست ويونغ	العبور للشحن والنقل
31	إبراهيم العباسي وشركاه	الدولية للاستثمارات الطبية
32	إبراهيم العباسي وشركاه	الإقبال للاستثمار
33	آرنست ويونغ	عنوان للاستثمار
34	القواسمي وشركاه	المستقبل العربية للاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

35	المهنيون العرب	المجموعة الاستشارية الاستثمارية
36	المهنيون العرب	الأمين للاستثمار
37	المهنيون العرب	تطوير العقارات
38	آرنست ويونغ	الثقة للاستثمارات الأردنية
39	آرنست ويونغ	الأهلية للمشاريع
40	القواسمي وشركاه	الجنوب للالكترونات
41	رياض الجنيني وشركاه	المعاصرون للمشاريع الإسكانية
42	غوشه وشركاه	مجمع الضليل الصناعي العقاري
43	القواسمي وشركاه	الشرق الأوسط للاستثمارات المتعددة
44	المهنيون العرب	سبانك للاستثمار
45	ماتركس الدولية للاستشارات	أمواج العقارية
46	غوشه وشركاه	آفاق للطاقة
47	المهنيون العرب	تهامة للاستثمارات المالية
48	غوشه وشركاه	الأردنية للإدارة والاستشارات
49	المهنيون العرب	العالمية للوساطة والأسواق المالية
50	المهنيون العرب	البتراء للتعليم
51	إبراهيم العباسي وشركاه	المتخصصة للتجارة والاستثمارات
52	طلال أبوغزالة وشركاه الدولية	شيركو للأوراق المالية
53	إبراهيم العباسي وشركاه	عمون الدولية للاستثمارات المتعددة
54	طلال أبوغزالة وشركاه الدولية	حديد الأردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

55	دويك وشركاه	الألبان الأردنية
56	آرنست ويونغ	العامة للتعدين
57	خليفة والريان للتدقيق والاستشارات	الوطنية لصناعة الصلب
58	المهنيون للتدقيق والاستشارات	الأردنية لصناعة الأنابيب
59	المكتب المهني الدولي للاستشارات	الصناعات الكيماوية الأردنية
60	ديلويت آندتوش (الشرق الأوسط)	الأردنية للصناعات الخشبية
61	آرنست ويونغ	مصانع الإسمنت الأردنية
62	الأخوة لتدقيق الحسابات والاستشارات	الموارد الصناعية الأردنية
63	معروف توفيق لتدقيق الحسابات	الصناعات الهندسية العربية
64	إبراهيم العباسي وشركاه	العربية للصناعات الكهربائية
65	المهنيون العرب	الوطنية لصناعات الألمنيوم
66	آرنست ويونغ	البترول الوطنية
67	المجموعة المهنية العربية	الصناعات البتروكيماوية الوسيطة
68	المجموعة المهنية العربية	الأردنية لإنتاج الأدوية
69	القواسمي وشركاه	الألبسة الأردنية
70	المهنيون العرب	مصانع الكابلات المتحدة
71	غوشه وشركاه	المتحدة لصناعة الحديد والصلب
72	المهنيون العرب	القدس للصناعات الخرسانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

73	غوشه وشركاه	الإتحاد للصناعات المتطورة
74	آرنست ويونغ	الشرق الأوسط للكابلات المتخصصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com